إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 507 – شباط/فبراير 2023
www.uabonline.org

الركود الاقتصادي 2023
أين وكيف؟

«العراق»
يواكب النظام المصرفي العالمي
وينفتح على الصين لتمويل إستيراد
القطاع الخاص مباشرة

القمة السعودية – الصينية:
شراكة إستراتيجية إستثمارية جديدة
دمج طريق الحرير بـ «رؤية 2030»

KIB
مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK
البنك العربي ARAB BANK
QNB
National Commercial Bank
NCB
البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك مصر BANQUE MISR
بنك القاهرة Banque du Caire

www.nbi.iq

نسمو معك إلى
عالم الخدمات المصرفية المميزة

المصرف الأهلي العراقي

الآن في السعودية

للمزيد
امسح رمز QR

المصرف
الأهلي العراقي

جزء من مجموعة كابيتال بنك الأردن

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية
والأمين العام

أ. محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

الدكتور جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

أ. عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

أ. عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

أ. عثمان بن جلون
(المغرب)

أ. عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

معالي أ. باسم السالم
(الأردن)

أ. عبد الرزاق الترهوني
(ليبيا)

أ. زياد خلف عبد
(العراق)

أ. محمود الشوا
(فلسطين)

أ. رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

ا. عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

أ. الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

أ. محمد العقربي
(تونس)

أ. عباس عبدالله عباس
(السودان)

أ. طارق فايد
المصارف المشتركة

لزهر لطرش
الجزائر

الإمارات

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

When it is time to go international, we have the expertise to get you there

Take your business to the next level with the best of our banking expertise.

Banking services that support you in every step of the way to achieve your goals at the right time.

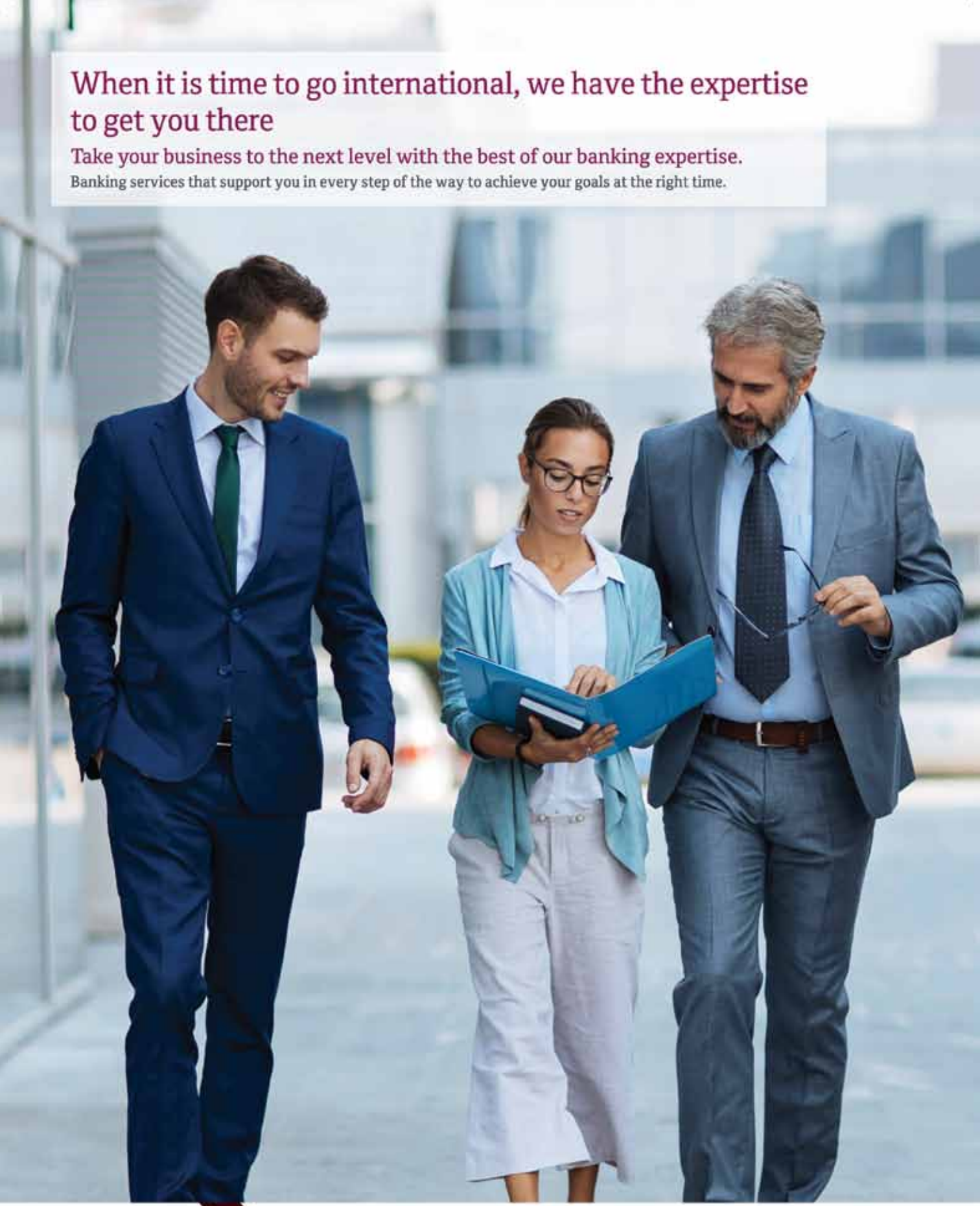

QNB

qnb.com

كيف نحمي البنوك والمؤسسات من مرتكبي الجرائم المالية؟

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

يحرص إتحاد المصارف العربية الذي يحتفل هذه السنة (2023) بيوبيله الذهبي، حيث تأسس في العام 1973، على التعامل مع القوانين والأنظمة الدولية، وخصوصاً تلك المتعلقة بقضايا الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية، حيث لا تزال البنوك والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، تواجه متطلّبات تنظيمية متزايدة ومعقّدة، وزيادة التدقيق في أطر الإمتثال (الإلتزام) الخاصة بها، ولا سيما في ما يتعلق بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتشهد الجرائم المالية تطوّرات كبيرة على مستوى العالم، إذ تجلّت في الأساليب التي يستخدمها المجرمون لإضفاء الشرعية على أموالهم غير المشروعة، بما في ذلك إستغلال الهياكل المؤسسية المعقّدة، فضلاً عن الأشكال الجديدة والمتنوعة والأساليب المبتكرة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإستغلال الثغرات في وسائل الدفع الحديثة.

ومن التطورات المهمة التي يجب تسليط الضوء عليها، قانون مكافحة غسل الأموال الجديد (AMLA) لعام 2020، إذ إنه يُوسّع سلطة الحكومة الأميركية للحصول على معلومات من المؤسسات المالية الأجنبية، بما في ذلك المؤسسات المالية العربية، ويُخوّل القانون وزارتي الخزانة والعدل الأميركيتين إستدعاء المؤسسات المالية الأجنبية التي تحتفظ بحسابات بنكية مراسلة، وسجلات البنوك الأجنبية في ما يتعلق بتحقيق أميركي في الجرائم المالية، ويُطلب من المؤسسة المالية الأجنبية تقديم السجلّات التي بحوزتها، بغضّ النظر عمّا إذا كانت هذه السجلات مرتبطة بمعاملة تتعلق بالولايات المتحدة أم لا.

في المقابل، وفي ظل هذا النمو الهائل في عمليات تبادل الأصول المشفّرة، ليس مستغرباً أن المزيد من المجرمين وغاسلي الأموال وممولّي الإرهاب، يسعون إلى إستخدام هذه الأصول لإخفاء مصادر أموالهم، وتحويلها عبر قنوات ومؤسسات مختلفة الأنظمة المالية حول العالم، وتالياً، حدّد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، الأصول المشفّرة على أنها تهديد لفعالية نظام العقوبات الخاص به، وركّزت مراجعة عقوبات الخزانة الأميركية في العام 2021 على الدور الذي تلعبه الأصول المشفّرة في إنفاذ العقوبات، وأشارت إلى أنه إذا تُركت هذه الأصول دون رادع، فإنها يُمكن أن تضرّ بقوة بفعالية عقوبات وزارة الخزانة الأميركية.

وتُمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة، فرصاً وتحديات في الوقت عينه، للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تتغيّر طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية، كما هو مفهوم تقليدياً بسرعة، نتيجة الإعتماد المتزايد على هذه التكنولوجيا المالية. ومع ذلك، في حين أن هذا التغيير قد يؤدي إلى مخاطر جديدة، فإنه يُمكن أن يفتح فرصاً جديدة أيضاً للبنوك والهيئات التنظيمية والعملاء والنظام المصرفي والإقتصاد الأوسع.

وفق المبادئ الأساسية للجنة بازل للإشراف المصرفي الفعّال، إن إستقرار النظام المالي، والسلامة المالية مرتبطان على نحو جوهري. لذا، إن حجم مشكلة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يُعرّض الإستقرار المالي العالمي لخطر جسيم.

في المحصّلة، نحثُّ البنوك والهيئات التنظيمية على النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة وإستقرار النظام المصرفي، وتشجيع الإبتكار في القطاع المالي والمصرفي. وسيُعزّز هذا النهج المتوازن، سلامة البنوك ومرونتها، والإستقرار المالي، وحماية المستهلك، والإمتثال للقوانين واللوائح، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من دون المساس بالإبتكارات المفيدة في الخدمات المالية، وخصوصاً تلك التي تستهدف الشمول المالي.

المحتويات

- **كلمة العدد**
  - كيف نحمي البنوك والمؤسسات من مرتكبي الجرائم المالية؟ 3

- **موضوع الغلاف**
  - التحدّيات الإقتصادية العالمية وإحتمالات الركود والسياسات المطلوبة لمواجهتها
    تباطؤ معدّل النمو العالمي من 2.5 % في 2022 إلى 0.5 % في 2023 وفي الولايات المتحدة تحديداً 6
  - تطورات القطاع المصرفي العراقي
    برنامج شامل للتنمية وهيكلة مؤثرات الشمول المالي 20
  - قراءة إقتصادية في القمة السعودية- الصينية ومفاعيلها المستقبلية
    شراكة إستراتيجية لبناء قاعدة إستثمارية تدمج طريق الحرير بـ «رؤية 2030»
    الخطوة المقبلة للحكومة خصخصة الشركة السعودية للكهرباء
    وتوليد 30 % على الأقل من إحتياجات طاقة البلاد عبر الطاقة الشمسية 38

- **مقابلات**
  - رئيس مجلس إدارة المصرف الوطني الإسلامي الدكتور عقيل محمود الجميلي:
    لا معوقات لدينا حيال برنامجنا التطويري
    نطمح بأن نكون بمصاف المصارف العالمية في 2023 28

- **الملتقيات والندوات**
  - بمشاركة متخصصين من 30 دولة عربية وأوروبية وخبراء من المنظمات الإقليمية الدولية
    بينها إتحاد المصارف العربية
    إجتماع تخصصي لـ «مكافحة الفساد والجرائم الإقتصادية» في روما
    د. فتوح: المتطلّبات التنظيمية العالمية المعقّدة تجعل القطاعات المصرفية من أهم ساحات القتال
    ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب
    نمو الأصول المشفّرة والخدمات المرتبطة بها يُثير مخاوف حيال الإستقرار المالي 14
  - ملتقى الإتحادات العربية النوعية المتخصّصة لـ «تعزيز الإقتصاد الرقمي» في أبو ظبي 36

- **الدراسات والأبحاث والتقارير**
  - العملات الرقمية.. فوائدها وأخطارها
    لماذا يُحارب النظام المالي العالمي العملات الرقمية؟ 30

- **مقالات**
  - مسيرة التحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري في المصارف العربية 48
  - التمويل الإسلامي والتنمية 68

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ محمد الإتربي

الأمين العام

د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة

رجاء كموني

الاشتراكات:

للطلاب وموظفي المصارف 75 دولاراً أميركياً

للمصارف والمؤسسات المالية 200 دولار أميركي

المراسلات:

ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110

بيروت - لبنان

هاتف: 377800-1-961+

فاكس: 364955-1-961+ / 364952-1-961+

بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

مقابلات

- **الأخبار والمستجدات**

- إصلاحات في قطاعات حيوية وتحسين فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية الدور الحكومي العراقي وإنجازات رئيس الوزراء محمد شياع السوداني 18
- «المركزي العراقي» يتفق مع «جي بي مورغان» لتسهيل المدفوعات إلى الصين 19
- ماذا وراء أزمة الدولار في العراق؟ حملة أميركية ضدّ تهريب الدولار تُخلف أزمة لدفع الرواتب والإلتزامات الحكومية - حظرُ 80 % أو أكثر من التحويلات اليومية بالدولار في العراق 24
- إرتفعت موجوداته 2.4 تريليون دينار من 1.8 تريليوناً - 27.5 مليار دينار أرباح «الأهلي العراقي» في 2022 27
- أرباح QNB السنوية في 2022 تجاوزت التوقعات ويُواصل تعزيز الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية في مجال التمويل 34
- «المركزي السعودي» يقدم إطار تنظيم التقنيات المالية في مشروع «نظام البنوك» 42
- المؤتمر السنوي الثاني للبنوك المركزية عن إقتصادات التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 43
- أيمن بن محمد بن سعود السياري محافظاً جديداً للبنك المركزي السعودي 43
- أمير الرياض يُكرّم البنك الأهلي السعودي «الشريك الاستراتيجي» لمنتدى الرياض الاقتصادي 44
- إتفاقية تعاون بين «الأهلي السعودي» والإتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية و«ماستركارد» 44
- السعودية تستضيف مؤتمر البترول العالمي الـ25 في 2026 45
- رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي: لا خطط إندماج مع بنوك أخرى ولن نغيّر إسم المصرف 45
- جمعية عمومية لمصرف الجمهورية (ليبيا) لإعتماد الميزانيات 46
- سلطة النقد وبلدية نابلس تبحثان التعاون في مجال الدفع الإلكتروني والتحوُّل الرقمي 46
- «فيزا» تمنح بنك مصر جائزة «الأسرع نمواً في حجم معاملات بطاقات الإئتمان 2022» 50
- في إطار مشاركته بدعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» «KIB» يُواصل تعريف العملاء بخدماته التمويلية 52
- المجلس الإقتصادي العربي يُرحّب بمبادرة الإمارات لإنشاء «سوق الغذاء العربي» 54
- بنسبة نمو 49 % المجموعة تُعزّز أرباحها الفصلية تواليا- 405 ملايين دولار أرباح صافية للبنك العربي في الربع الثالث من 2022 55
- الحكومة المصرية وبنك القاهرة: حل يدمج بين خيارين 56
- مصرف «سبيربنك» الروسي يبدأ بيع عملة عربية نقداً في موسكو 56
- الرئيس التنفيذي لـ«ستاندرد تشارترد»: الإمارات تُعزّز مكانتها العالمية في مجال الإستدامة 58
- مؤتمر الموارد البشرية 2023 يختتم أعماله بنجاح في دبي- الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربياً حيال إجتذاب المواهب العالمية 58
- في إطلاق النسخة الجديدة لمؤشر الإسكوا لنضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية- الدول الخليجية تتصدّر الترتيب في المنطقة العربية للسنة الثانية توالياً 59
- الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين مديراً عاماً ورئيساً تنفيذياً في «الأهلي الأردني» 60
- «ديلويت» تتحدّث عن الفجوة في المهارات السيبرانية والسياسات الصحية المستقبلية 60
- رغم تباطؤ النمو المدفوع بالإستثمارات الحكومية- توقعات بنمو الإقتصاد المصري بوتيرة أسرع من التقديرات الرسمية 61
- «الأهلي المصري» يخفض الفائدة على القروض بضمان شهادة إدخار 2023 62
- «البقاء للأغنى»- 1 % في العالم يستحوذون على ثلثي ثروات البشر وفرض ضرائب على أصحاب الثراء الفاحش لمحاربة اللامساواة 64
- بعد ورقة بحثية من «هارفرد» تطالب البنوك المركزية بالإحتفاظ برصيد من «البيتكوين» - بنك التسويات الدولية يسمح للبنوك بالإحتفاظ برصيد من العملات المشفّرة 66
- جيروم باول يحذر من أن المعركة لم تنته بعد- «الفيدرالي الأميركي» يُوالي رفع الفائدة ويقلّص الوتيرة 67
- يوسف يُهنّئ الدكتور عبد الرحمن شهاب أحمد لمناسبة حصوله على شهادة الدكتوراه 69
- «مورو» تتعاون مع «أي.أس.أس.» العالمية لتوفير أفضل حلول الأمن الرقمي في الإمارات 69
- إرتفاع صافي الدخل لمجموعة البركة 52 % إلى 239 مليون دولار في 2022 70
- «كابيتال إنتليجنس» للتصنيف الإئتماني ترفع تصنيف «الدولي الإسلامي» إلى (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة 70
- 61.1 مليون دينار أرباح «الاسلامي الأردني» في 2022 في مقابل نحو 59.1 مليوناً بنمو 3.5 % 72
- إيرادات مجموعة Ooredoo المبدئية في 2022 ترتفع 4 % وتصل إلى نحو 23 مليار ريال قطري 72
- إتحاد المصارف العربية يُطلق باكورة أنشطته المصرفية المتخصصة في منطقة القرن الأفريقي 73

- **Article**

- Bitcoin Ordinals Might Transform the Crypto Ecosystem 74
- G20 to discuss regulating cryptocurrencies 76

الملتقيات والندوات

الأخبار والمستجدات

الدراسات والأبحاث والتقارير

التحدّيات الإقتصادية العالمية وإحتمالات الركود والسياسات المطلوبة لمواجهتها

تباطؤ معدّل النمو العالمي من 2.5 % في 2022 إلى 0.5 % في 2023 وفي الولايات المتحدة تحديداً

بعد تعافي الإقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا خلال العام 2021، وتسجيل الإقتصاد العالمي نسب نمو مرتفعة، نتيجة الإرتداد القوي لمعظم الإقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية في العالم، تعرّضت تلك الإقتصادات لصدمة خلال العام 2022 نتيجة تضافر عوامل عدّة، على رأسها: (1) التضخم المفرط الناجم عن سياسات الدعم الكبيرة التي قدّمتها الدول خلال فترة الجائحة، ما أجبرها على رفع الفوائد بشكل غير مسبوق، (2) إستمرار إختناقات سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، و(3) الحرب في أوكرانيا والنزاع العسكري والسياسي بين روسيا ودول الغرب.

وأدّت هذه العوامل إلى حدوث إنتكاسة في النمو العالمي خلال العام 2022، ما دفع بالمؤسسات المالية الدولية – وعلى رأسها البنك وصندوق النقد الدوليان – إلى تخفيض تقديراتهما للنمو خلال العام المذكور وتوقعاتهما لعاميّ 2023 و2024، حيال الدول المتقدّمة والصاعدة والنامية على حدّ سواء.

في ما يلي تحليل التوقعات الإقتصادية العالمية، وتسليط الضوء على بعض المؤشرات الإقتصادية الأساسية.

النمو الإقتصادي العالمي

بعد تسجيل العالم نمواً بنسبة 5.9 % خلال العام 2021، قدّر البنك الدولي في تقريره الصادر في يناير/كانون الثاني 2023، تراجع هذا النمو الى 2.9 % خلال العام 2022، وتوقع أن ينمو الإقتصاد العالمي بمعدل 1.7 % في العام 2023 و2.7 % في العام 2024. كما توقع أن يكون التراجع الحاد في النمو واسع النطاق، حيث خفّض توقعاته لنحو 95 % من الإقتصادات المتقدمة ونحو 70 % من إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية.

رسم بياني 1: النمو الإقتصادي العالمي والتوقعات المستقبلية (%)

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات البنك الدولي

ويُتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى ثالث أضعف وتيرة له في نحو ثلاثة عقود، وهو ما لا يفوقُه سوى الركود العالمي الذي حدث في عامي 2009 و2020، بحسب البنك الدولي. وعليه، ستكون وتيرة النمو هذه هي الثالثة من حيث الأضعف منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، ولم تطغ عليها سوى فترات الركود العالمي التي سبَّبتها الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا. ويتباطأ النمو العالمي إلى درجة أن الإقتصاد العالمي يقترب بشكل خطير من السقوط في الركود، بعد الخروج منه الناجم عن جائحة كورونا في العام 2020.

وقد أدى التضخم المرتفع جداً إلى تشديد السياسة النقدية بشكل سريع ومتزامن، بشكل غير متوقع في جميع أنحاء العالم لإحتوائه، بما في ذلك الإقتصادات المتقدمة الرئيسية. ورغم أن هذا التشديد كان ضرورياً لإستقرار الأسعار، إلاَّ أنه ساهم في تدهور كبير في الظروف المالية العالمية.

رسم بياني 2: النمو الإقتصادي العالمي والصدمات الإقتصادية خلال أربعة عقود (%)

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات البنك الدولي.

كمـا أكد البنـك الدولي أنه يُمكن لأي صدمات سـلبية إضافية، أن تدفـع الإقتصـاد العالمـي إلى الركـود، حيث إن معـدّلات النمو العالمي تتباطأ بشـدّة في مواجهة إرتفاع معدّلات التضخُّم، وإرتفاع أسـعار الفائدة، وإنخفاض الإستثمارات، والإضطرابات الناجمة عن الصـراع الروسـي – الأوكرانـي. وبالنظر إلى الأوضـاع الإقتصادية الهشّة السائدة، فإن حدوث أيّ تطور سلبي جديد، كتضخُّم أعلى من المتوقع، أو إرتفاع مفاجئ في أسـعار الفائدة لإحتواء هذا التضخم، أو عودة تفشّـي فيروس كورونـا، أو تزايد التوترات الجيوسياسـية، يُمكن أن تدفع الإقتصاد العالمي إلى الركود، حيث سـتكون هذه المـرة الأولى منذ أكثـر من 80 عاماً التي يشـهد العالم خلال عقد واحد نوبتين من الركود العالمي.

وبالنسـبة إلى الإقتصادات المتقدّمة، يُتوقـع أن يتباطأ معدّل النمو فيهـا مـن 2.5 % في العـام 2022 إلى 0.5 % في العـام 2023. وفي الولايـات المتحـدة تحديداً، يُتوقع أن ينخفـض معدّل النمو إلى 0.5 % فـي العـام 2023 – أي أقـل بـ 1.9 % عـن توقُّعـات يونيو/حزيران 2022، الأمر الذي يُمثل أضعف أداء لها خارج حالات الركود الرسمي منذ العام 1970. كما يُتوقع أن يبلغ معدّل النمو في منطقة اليورو 0 % في العام 2023، بإنخفاض 1.9 % عن التوقعات السابقة.

جدول 1: تقديرات البنك الدولي للنمو الإقتصادي العالمي وعدد من الإقتصادات الكبرى (%)

	تقديرات وتوقعات يناير/ كانون الثاني 2023	الفرق عن توقعات يونيو/ حزيران 2022					
	2020	2021	2022 تقديري	2023 متوقع	2024 متوقع	2022 تقديري	2023 متوقع	2024 متوقع
العالم	(3.2)	5.9	2.9	1.7	2.7	0.0	(1.3)	(0.3)
الاقتصادات المتقدمة	(4.3)	5.3	2.5	0.5	1.6	(0.1)	(1.7)	(0.3)
الولايات المتحدة	(2.8)	5.9	1.9	0.5	1.6	(0.6)	(1.9)	(0.4)
منطقة اليورو	(6.1)	5.3	3.3	0.0	1.6	0.8	(1.9)	(0.3)
اليابان	(4.3)	2.2	1.2	1.0	0.7	(0.5)	(0.3)	0.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	(1.5)	6.7	3.4	3.4	4.1	0.0	(0.8)	(0.3)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1.2	7.2	3.2	4.3	4.9	(1.2)	(0.9)	(0.2)
الصين	2.2	8.1	2.7	4.3	5.0	(1.6)	(0.9)	(0.1)
إندونيسيا	(2.1)	3.7	5.2	4.8	4.9	0.1	(0.5)	(0.4)
أوروبا وآسيا الوسطى	(1.7)	6.7	0.2	0.1	2.8	3.2	(1.4)	(0.5)
الاتحاد الروسي	(2.7)	4.8	(3.5)	(3.3)	1.6	5.4	(1.3)	(0.6)
تركيا	1.9	11.4	4.7	2.7	4.0	2.4	(0.5)	0.0
بولندا	(2.0)	6.8	4.4	0.7	2.2	0.5	(2.9)	(1.5)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	(6.2)	6.8	3.6	1.3	2.4	1.1	(0.6)	0.0
البرازيل	(3.3)	5.0	3.0	0.8	2.0	1.5	0.0	0.0
المكسيك	(8.0)	4.7	2.6	0.9	2.3	0.9	(1.0)	0.3
الأرجنتين	(9.9)	10.4	5.2	2.0	2.0	0.7	(0.5)	(0.5)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	(3.6)	3.7	5.7	3.5	2.7	0.4	(0.1)	(0.5)

السعودية	(4.1)	3.2	8.3	3.7	2.3	1.3	(0.1)	(0.7)
مصر	3.6	3.3	6.6	4.5	4.8	0.5	(0.3)	(0.2)
جنوب آسيا	(4.5)	7.9	6.1	5.5	5.8	(0.7)	(0.3)	(0.7)
الهند	(6.6)	8.7	6.9	6.6	6.1	(0.6)	(0.5)	(0.4)
باكستان	(0.9)	5.7	6.0	2.0	3.2	1.7	(2.0)	(1.0)
بنغلاديش	3.4	6.9	7.2	5.2	6.2	0.8	(1.5)	(0.7)
أفريقيا جنوب الصحراء	(2.0)	4.3	3.4	3.6	3.9	(0.3)	(0.2)	(0.1)
نيجيريا	(1.8)	3.6	3.1	2.9	2.9	(0.3)	(0.3)	(0.3)
جنوب أفريقيا	(6.3)	4.9	1.9	1.4	1.8	(0.2)	(0.1)	0.0
أنغولا	(5.8)	0.8	3.1	2.8	2.9	0.0	(0.5)	(0.3)

المصدر: البنك الدولي

وفي هذا السياق، يُتوقع أن يظل نمو الإستثمار في إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية أقل من متوسط، معدّله خلال العقدين الماضيين، حيث تواجه تلك الإقتصادات تباطؤ معدّلات النمو على مدى العديد من السنوات، بسبب ضعف الإستثمار والمترافق مع أعباء ديون ثقيلة (بلغ إجمالي الديون في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أعلى مستوى له منذ 50 عاماً)، حيث يتم الإستحواذ على رأس المال العالمي من جانب الإقتصادات المتقدّمة التي تواجه أيضاً مستويات مرتفعة للغاية من الدين الحكومي، وإرتفاع أسعار الفائدة. وخلال الفترة 2022 2024-، من المرجّح أن ينمو إجمالي الإستثمار في تلك الإقتصادات بنحو 3.5 % في المتوسط، وهو أقل من نصف المعدّل الذي كان سائداً خلال العقدين الماضيين. ويُعدُّ تراجع الإستثمار مصدر قلق بالغ، لأنه يرتبط بضعف الإنتاجية والتجارة، كما أنه يضعف الآفاق الإقتصادية عموماً.

وفي الصين، يُتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.3 % في العام 2023، أي أقل من التوقّعات السابقة بمقدار 0.9 %. وبإستثناء الصين، يُتوقع أن يتراجع معدّل النمو في إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية من 3.8 % في العام 2022 إلى 2.7 % في العام 2023، مما يعكس ضعف الطلب الخارجي بدرجة كبيرة بسبب إرتفاع معدّلات التضخُّم، وإنخفاض قيمة العملة في عدد كبير من تلك الدول، وتشديد شروط التمويل، عدا عن الأوضاع المعاكسة على الصعيد المحلي. وفي نهاية العام 2024، ستنخفض مستويات إجمالي الناتج المحلي في الإقتصادات الصاعدة والنامية بنحو 6 % عن المستويات المتوقعة قبل تفشي جائحة كورونا.

وعليه، تمرُّ الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين – وهي المحرّكات الأساسية للنمو العالمي – بفترة ضعف واضح، حيث يُتوقع أن تؤدي التداعيات الناتجة عن ذلك إلى تفاقم الرياح المعاكسة الأخرى التي تُواجهها الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية. هذا التدهور واسع النطاق، وفي جميع مناطق العالم تقريباً، سوف يؤدي إلى أن يكون نمو دخل الفرد أبطأ مما كان عليه خلال العقد السابق لجائحة كورونا.

ومن المرجّح أن تستمر إنتكاسة النمو خلال العام 2024، حيث ستكون مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية أقل من المستوى المتوقع عشية إنتشار الجائحة. علاوة على ذلك ، فإن مستويات الدخل في تلك الدول تتآكل بشكل كبير بسبب التضخُّم وإنخفاض قيمة العملة ونقص الإستثمار، وهو ما لا يترك مجالاً للدعم المالي، في وقت لا يزال فيه الناس يعانون من إنتكاسات مرتبطة بفيروس كورونا في مجالات الصحة والتعليم والتغذية. كما أنه يُتوقع أن يؤدي الإرتفاع المستمر في أسعار الطاقة إلى إضعاف التوقعات بالنسبة للدول النامية المستوردة للطاقة، حيث قد يُؤثر التباطؤ المتوقع في الطلب على الواردات في الإقتصادات المتقدمة بشكل خاص على دول منطقة شرق ووسط آسيا والمحيط الهادئ وشرق أوروبا.

التضخُّم العالمي

زاد التضخم العالمي خلال العام 2022 بشكل كبير بسبب ضغوط الطلب (بما فيها تلك الناجمة عن الآثار المتأخرة لدعم السياسات السابقة)، وصدمات العرض (بما فيها الإضطرابات في كل من سلاسل التوريد العالمية وتوافر السلع الأساسية). وفي بعض البلدان، كان التضخُّم مدفوعاً أيضاً بالإنخفاض الكبير في قيمة العملة مقابل الدولار، فضلاً عن ظروف سوق العمل المشدّدة.

ولا يزال التضخُّم مرتفعاً في جميع أنحاء العالم، وهو أعلى بكثير من أهداف البنوك المركزية تقريباً في جميع الإقتصادات المستهدفة للتضخم. كما أظهرت بيانات الأسعار المتوافرة بين شهريّ سبتمبر (أيلول) وديسمبر (كانون الأول) 2022، إرتفاعاً في معدّلات التضخُّم في جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تقريباً، بحسب البنك الدولي.

وفي هذا السياق، أشار تقرير البنك الدولي بعنوان «آفاق

الإقتصـاد العالمي» الصادر في يناير (كانـون الثاني) 2023 إلى أن 94 % من البلدان منخفضة الدخل، و93 % من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و89 % من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، قد سجّلت مستويات تضخُّم أعلى من 5 %. وتوازياً، شهدت البلدان ذات الدخـل المرتفع تضخماً مرتفعاً أيضاً، حيث سـجّل 87 % من تلك الدول تضخماً مرتفعاً في أسعار المواد الغذائية.

رسم بياني 3: تغيُّر مؤشر أسعار السلع الأساسية (سنة الأساس 2010 = 100 نقطة)

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات البنك الدولي.

رسم بياني 4: تضخُّم أسعار الغذاء في الأقاليم الصاعدة والنامية (%)

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات البنك الدولي.

وفـي الأسـواق الناشـئة والإقتصـادات النامية، لا يـزال إنعدام الأمن الغذائي يشـكل مصدر قلق خطيراً، مدفوعاً بالقيود التجارية والأحـداث المتعلقة بالطقـس والصراعات (بما في ذلك الحرب في أوكرانيا). وبالنسـبة إلـى البلدان منخفضة الدخـل، يُتوقع أن يؤدي التضخُّـم المرتفع والسياسـة النقدية المشـدَّدة وأزمـة الديون إلى تقييد الإستهلاك المحلي، والإستثمار خلال العام الحالي. كما يُرجّح أن تظل الإمـدادات الغذائية للبلدان منخفضة الدخل تحت الضغط بسـبب محدوديـة واردات الحبوب، وإنخفاض إسـتخدام الأسـمدة وإستمرار ظروف الجفاف القاسية في العديد من تلك البلدان.

كما سيؤدي إرتفاع أسعار الوقود والأسمدة العالمية إلى إبقاء أسعار المواد الغذائية المحلية مرتفعة، ما سيُقلّل من القدرة على تحمُّـل تكاليف الغذاء، وتالياً إلى مزيد من إنعدام الأمن الغذائي. وقد أشـار تقرير صادر عـن صندوق النقد الدولي في ديسـمبر (كانـون الأول) 2022 أنـه يُتوقع أن تظل أسـعار الغـذاء العالمية مرتفعـة بسـبب الحرب فـي أوكرانيا، وتكاليـف الطاقة وأحداث الطقس. وبحسـب الصندوق، يؤدي إرتفاع أسعار الأسمدة بنسبة

1 % – والتي إرتفعت مؤخراً مع إرتفاع أسعار الغاز الطبيعي – إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة 0.45 %، كما أن زيادة أسعار النفط بنسبة 1 %، تؤدي إلى زيادة أسعار السلع الغذائية بنسبة 0.2 %.

الأوضاع المالية العالمية

بهدف السيطرة على التضخُّم، قامت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم بتشديد السياسات بشكل أسرع مما كان متوقعاً في السابق. وقد أدّى تشديد السياسة النقدية في الإقتصادات المتقدمة، والدولار القوي، والتوتُّرات الجيوسياسية، والتضخُّم المرتفع، إلى إضعاف الرغبة في المخاطرة، وإلى حصول تدفُّقات رأس المال إلى خارج الدول الصاعدة والنامية. وساءت الظروف المالية بشكل خاص بالنسبة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ذات الجدارة الائتمانية الأقل، لا سيما المستوردة للطاقة، وتقلُّص الحيّز المالي فيها إلى حد كبير، وازدادت المخاوف في شأن القدرة على تحمُّل الديون في العديد من البلدان، حيث جعلت الظروف المالية العالمية من الصعب عليها خدمة الديون التي تراكمت بسرعة في السنوات الأخيرة، ولا سيما خلال فترة الجائحة. وفي ظل ذلك، قام العديد من حكومات تلك الدول بتدابير دعم جديدة لحماية الأسر والشركات من آثار الإرتفاع الحاد في الأسعار، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المالية فيها.

ويُتوقع أن يظل نمو الإستثمار في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أقل من متوسط معدّله خلال العقدين الماضيين على المدى المتوسط، وذلك في أعقاب تباطؤ نمو الإستثمار على نطاق واسع جغرافياً في العقد الذي سبق جائحة كورونا.

وخلال العقدين الماضيين، إرتبط نمو الإستثمار في تلك الدول بنمو قوي في الناتج الحقيقي، ونمو قوي للإئتمان، وتحسُّن شروط التجارة، ونمو تدفقات رأس المال، وطفرات إصلاح بيئة الإستثمار. ويشير البنك الدولي إلى أن ضعف نمو الإستثمار يُمثل مصدر قلق، لأنه يثبط النمو المحتمل، ويجعل تحقيق الأهداف الإنمائية والمتعلقة بالمناخ أكثر صعوبة.

وقد أثّر تشديد السياسة النقدية في الإقتصادات المتقدمة على تدفقات رؤوس الأموال في الأسواق الناشئة والبلدان النامية، حيث شهدت الصين تحديداً تدفقات كبيرة إلى الخارج من سوق الديون في العام 2022. كما أدّت قوة الدولار إلى الضغط على المقترضين ذوي التعرُّض والإنكشاف على الدولار، وساهمت في زيادة التضخُّم في البلدان التي إنخفضت فيها قيمة العملات.

وللحدّ من تدفّقات رأس المال الخارجة الحادة وضغوط إنخفاض قيمة العملة، مدّدت العديد من السلطات النقدية في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، دورات التشديد المحلية أو إستخدمت إحتياطات النقد الأجنبي للتخفيف من ضغوط العملة. وقد إبتعد المستثمرون بشكل متزايد عن ديون بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأكثر ضعفاً، حيث أشار البنك الدولي إلى أن مستوردي الطاقة ذوي التصنيفات الائتمانية الضعيفة، قد شهدوا زيادات حادة في هوامش الديون السيادية، ما زاد من صعوبة تمويل عجزها الضخم في الحساب الجاري. كما أدّت ظروف السوق المتزايدة الصعوبة إلى إنخفاض إصدار سندات الأسواق الناشئة والبلدان النامية في العام 2022 إلى أدنى مستوى له في 10 سنوات.

الأوضاع الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شهدت منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا إنتعاشاً كبيراً خلال العام 2022، وتم تسجيل معدّل النمو الأعلى خلال عقد، حيث تمتّعت دول المنطقة المصدرة للنفط بمكاسب غير متوقعة ناجمة عن إرتفاع أسعار النفط والغاز وإرتفاع الإنتاج. إلاّ أنه يُتوقع أن يتباطأ النمو في المنطقة إلى 3.5 % في العام 2023، نزولاً من 5.7 % في العام 2022، مع تراجع الإفادة من الزيادة السابقة في إنتاج النفط والإنتعاش في الخدمات بعد إعادة فتح الدول. وتختلف التوقعات بشكل كبير بين دول المنطقة، حيث تُواجه بعض الإقتصادات عدم إستقرار في الإقتصاد الكلي وصراعات، بينما ينمو البعض الآخر بشكل ملحوظ. مع الإشارة إلى أن التداعيات الناجمة عن المزيد من الضعف الإقتصادي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وزيادة المخاطر المرتبطة بالمناخ، وتصاعد التوترات الإجتماعية وعدم الإستقرار السياسي، قد تؤدي إلى حدوث مزيد من الإنكماشات الإقتصادية وزيادة معدّلات الفقر في بعض دول المنطقة. كما قد يؤدي المزيد من التدهور في الظروف المالية أو الإقتصادية العالمية والمحلية إلى وقوع إقتصادات منطقة الشرق الاوسط التي تعاني إختلالات كبيرة في الإقتصاد الكلي في أزمة حقيقية.

ولا تزال المنطقة تتميّز بظروف إقتصادية ومسارات نمو متباينة على نطاق واسع، ومستويات عالية من الفقر والبطالة في العديد من البلدان، وإنخفاض نمو إنتاجية العمل.

وفي هذا السياق، يتوقع البنك الدولي أن يتباطأ النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصدرة للنفط من 6.1 % في العام 2022 إلى 3.3 % في العام 2023 و2.3 % في العام 2024. ويعكس هذا التراجع في النمو التباطؤ المتوقع في الشركاء التجاريين الرئيسيين، والتخفيضات الجديدة في إنتاج النفط، وتشديد السياسة النقدية المحلية. لكن سوف تظل نسب النمو جيدة إجمالاً.

جدول 2: تقديرات البنك الدولي للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (%)

	تقديرات وتوقعات يناير/كانون الثاني 2023	الفرق عن توقعات يونيو/ حزيران 2022					
	2020	2021	2022 تقديري	2023 متوقع	2024 متوقع	2022 تقديري	2023 متوقع	2024 متوقع
الإمارات	(5.0)	3.9	5.9	4.1	2.3	1.2	0.7	(1.3)
الأردن	(1.6)	2.2	2.5	2.4	2.4	0.4	0.1	0.1
البحرين	(4.9)	2.2	3.8	3.2	3.2	0.3	0.1	0.1
الجزائر	(5.1)	3.5	3.7	2.3	1.8	0.5	1.0	0.4
العراق	(11.3)	2.8	8.7	4.0	2.9	(0.1)	(0.5)	(0.1)
الكويت	(8.9)	1.3	8.5	2.5	2.5	2.8	(1.1)	0.0
المغرب	(7.2)	7.9	1.2	3.5	3.7	0.1	(0.8)	0.1
السعودية	(4.1)	3.2	8.3	3.7	2.3	1.3	(0.1)	(0.7)
اليمن	(8.5)	(1.0)	1.0	1.0	غير متوفر	0.2	(1.5)	غير متوفر
مصر	3.6	3.3	6.6	4.5	4.8	0.5	(0.3)	(0.2)
تونس	(8.8)	4.4	2.5	3.3	3.6	(0.5)	(0.2)	0.3
جيبوتي	1.2	4.3	3.6	5.3	6.2	0.3	0.1	0.0
سوريا	(3.9)	(2.9)	(3.5)	(3.2)	غير متوفر	(0.9)	غير متوفر	غير متوفر
عمان	(3.4)	3.1	4.5	3.9	2.4	(1.1)	1.1	(0.2)
فلسطين	(11.3)	7.1	3.5	3.0	3.0	(0.2)	(0.2)	(0.1)
قطر	(3.6)	1.5	4.0	3.4	2.9	(0.9)	(1.1)	(1.5)
لبنان	(21.4)	(7.0)	(5.4)	غير متوفر	غير متوفر	1.1	غير متوفر	غير متوفر
ليبيا	(31.3)	99.3	1.1	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: البنك الدولي.

مـن جهة أخرى، تأثـرت إقتصادات المنطقة المسـتوردة للنفط سـلباً، جـرّاء تباطؤ النمو فـي الإتحاد الأوروبي – الـذي مثّل وجهة ما يقرب من نصف صادراتها من السـلع في العام 2021. ويُتوقع أن يكون النمو مسـتقراً في تلك الدول خـلال العامين الحالي والمقبل، ليُسجل متوسط 4 % سنوياً.

وتوقـع البنك الدولي، أن يتباطأ النمو في مصر إلى 4.5 % في السـنة المالية 23/2022، مع إستمرار الإسـتفادة من الإصلاحات السابقة، مرجّحاً أن يؤدي ضعف نمو الطلب الخارجي إلى الحدّ من النشـاط في قطاعي الصناعة والسياحة، في حين قد يؤدي تشديد السياسـة الماليـة والنقديـة لكبـح التضخُّـم والعجز في الحسـاب الجـاري إلى إنخفاض النمو. ويُتوقع أن يرتفع النمو في المغرب إلى 3.5 % فـي العـام 2023 و3.7 % فـي العام 2024 بسـبب تعافي قطاع الزراعة تدريجاً من جفاف العام الماضي. كما يُتوقع أن يُعوّض الإنفاق الحكومي جزئياً ضعف الإستهلاك الخاص الناجم عن إرتفاع التضخـم. أما في تونس، فيُتوقع أن يرتفـع معدّل النمو إلى 3.3 % في العام 2023 و3.6 % في العام 2024.

خلاصة والسياسات المطلوبة

يُواجـه الإقتصـاد العالمي تحدّيات كبيرة جداً خلال العامين الحالي والمقبل، وعلى رأسـها إحتمال الدخول فـي ركـود كبير، وتدهور فـي الأوضاع المالية، وتفاقم أزمة الغذاء، وخصوصاً فـي الدول الاكثر فقراً. ولمواجهة ذلك، يقترح البنك الدول وصندوق النقد الدولي، مجموعة من الإجراءات للتخفيف من حدّة التدهور في الأوضاع الإقتصادية العالمية، أهمُّها:

علـى المـدى القريب، هنـاك حاجة إلى جهود عالمية عاجلة للتخفيف من مخاطـر الركود العالمي، وضائقة الديون في بلدان الأسـواق الصاعدة والبلدان النامية. ونظراً إلى محدودية مسـاحة السياسة، من الأهمية بمكان أن يضمن صانعو السياسات الوطنية أن أي دعم مالي يركز على الفئات الضعيفة.

يجـب أن تكون السياسـات الوطنيـة الرامية إلى تعزيز نمو الإسـتثمار مصمّمة بما يتـلاءم وظروف البلدان المعنية، ومن الضروري أن تبدأ دائماً بوضع أطر سـليمة للسياسـات المالية العامة، والسياسات النقدية وإجراء إصلاحات شـاملة في مناخ الإسـتثمار. وتحتاج السياسات الهادفة إلى تعزيز نمو الإستثمار أن تشمل إصلاحات ماليـة وهيكلية شـاملة، بما في ذلك إعادة توجيه الإنفاق على الإعانات غيـر الفعّالة. وبالنظر إلى الحيّز المالي المحدود لبلدان الأسـواق الناشـئة والبلدان النامية، سيحتاج المجتمع الدولي إلى زيادة التعاون الدولي والتمويل والمنح الرسمية بشكل كبير، فضلاً عن المساعدة في تعزيز تمويل القطاع الخاص لتحقيق إستثمارات كافية.

بينما تبلغ دورات السياسـة النقدية ذروتها في بعض بلدان الأسـواق الناشئة والبلدان النامية، قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من التشديد في بلدان أخرى لكبح جماح التضخم.

للإسـتجابة إلى صدمات الغذاء والطاقة، يجب على الحكومات تجنب فرض قيود على الصادرات وبدلاً من ذلك التخفيف من التأثير على الفقراء، من خلال تدابير الدعم التي تستهدف الفئات ذات الدخل المنخفض.

يُمكن التخفيف من مخاطر الإسـتقرار المالي التي يثيرها تشـديد السياسـات العالمية والمحلية، من خلال تعزيـز اللوائـح الإحترازية الكلية والتصدّي الفوري لمواطن الضعف المالي مثل إرتفاع القروض المتعثّرة. كما أن التخفيف الوقائي لحالات عدم تطابق العملات في الشـركات والقطاعات المالية في الأسـواق الناشـئة والبلدان النامية مع اتباع سياسـة مالية مناسـبة يُمكن أن يُقلل أيضاً من مخاطر الأزمات. ويُمكن لواضعي السياسات في الأسـواق الناشـئة والبلدان النامية إتخاذ خطوات لتعزيز هوامش النقد الأجنبي حسـب الإقتضاء، والتي يُمكن إسـتخدامها في فترات التقلب المفرط، حيث يُمكن أن تسـاعد تدخلات الصرف الأجنبي، إذا تم إسـتخدامها بشكل مناسب، في وقف ضغوط أسعار الصرف المؤقتة.

نظـراً إلـى إرتفاع التكاليف البشـرية والإقتصادية للكوارث ذات الصلة بالمناخ، فإن إتخاذ إجراءات سـريعة لتعزيز الإنتقال الى الطاقة البديلة، هو أمر بالغ الأهمية للتخفيف من تداعيات تغيّر المناخ.

بمشاركة متخصصين من 30 دولة عربية وأوروبية

وخبراء من المنظمات الإقليمية الدولية بينها إتحاد المصارف العربية

إجتماع تخصصي لـ «مكافحة الفساد والجرائم الإقتصادية» في روما

د. فتوح: المتطلّبات التنظيمية العالمية المعقّدة تجعل القطاعات المصرفية من أهم ساحات القتال ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نمو الأصول المشفّرة والخدمات المرتبطة بها يُثير مخاوف حيال الإستقرار المالي

نظمت وكالة الإتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون، بالتعاون مع أكاديمية الشرطة الإقتصادية والمالية في إيطاليا، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، في مقر الأكاديمية، في العاصمة الإيطالية روما، على مدار ثلاثة أيام، فعاليات حول «مكافحة الفساد والجرائم الإقتصادية» بمشاركة خبراء من 30 دولة عربية وأوروبية، بالإضافة إلى نظرائهم من منظمات إقليمية ودولية، بينها إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام حسن فتوح.

الدكتور وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية متحدثاً في الإجتماع التخصّصي

د. فتوح

في الكلمات، تحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح فقال: «تواجه البنوك والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، متطلبات تنظيمية متزايدة ومعقّدة، وزيادة التدقيق في أطر الإمتثال (الإلتزام) الخاصة بها، ولا سيما في ما يتعلق بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتفرض هذه البيئة التنظيمية العالمية المعقّدة والمتطلبة للغاية، مزيداً من المتطلّبات من الجهات التنظيمية والبنوك المراسلة، مما يجعل الإمتثال أحد أكثر القضايا صعوبة وتعقيداً في جميع أنحاء العالم، ويجعل القطاعات المصرفية واحدة من أهم ساحات القتال ضد غسيل الأموال وتمويل الإرهاب».

وأعلن د. فتوح «أننا في الإتحاد حرصاء دائماً على المشاركة في مثل هذه الفعاليات والملتقيات، لعرض تجربتنا في التعامل مع القوانين والأنظمة الدولية، وخصوصاً تلك المتعلقة بقضايا الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية»، مشيراً إلى «أهمية دور إتحاد المصارف العربية بإعتباره منظمة عربية إقليمية، تأسست في العام 1973، حيث نحتفل هذا العام (2023) باليوبيل الذهبي للإتحاد، والذي يضمُّ في عضويته 340 مصرفاً عربياً، بالإضافة إلى البنوك المركزية العربية، والإتحادات المصرفية، مما يجعله أكبر إتحاد مصرفي ومالي في المنطقة العربية».

وقال د. فتوح: « لقد أقام إتحاد المصارف العربية UAB، روابط وثيقة للغاية مع المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والهيئات التنظيمية العالمية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، ولجنة بازل، والإحتياطي الفيدرالي الأميركي، والخزانة الأميركية، والبنك المركزي الأوروبي والبنوك الأوروبية. كما أن الإتحاد هو عضو في المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة (UN ECOSOC)، وتالياً، فإن إتحاد المصارف العربية هو واحد من أهم المهتمين الرئيسيين في ما يتعلق باللوائح والأنظمة والمعايير المالية والمصرفية العالمية، وهو يتابع عن كثب التطورات التنظيمية والرقابية العالمية، من أجل نشر الوعي وتعزيز الروابط بين البنوك العربية والأنظمة المالية والمصرفية الدولية».

أضاف د. فتوح: «تشهد الجرائم المالية تطوّرات كبيرة على مستوى العالم، إذ تجلّت في الأساليب التي يستخدمها المجرمون لإضفاء الشرعية على أموالهم غير المشروعة، بما في ذلك إستغلال الهياكل المؤسسية المعقّدة، فضلاً عن الأشكال الجديدة والمتنوعة والأساليب المبتكرة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإستغلال الثغرات في وسائل الدفع الحديثة».

وتابع د. فتوح: « في ضوء ذلك، لا تزال البنوك والمؤسسات المالية، تمثل الهدف الرئيسي لمرتكبي الجرائم المالية، ولا سيما غاسلي الأموال وممولي الإرهاب، الذين يسعون بإستمرار وبقوة لإجراء سلسلة من العمليات المصرفية البسيطة أو المعقّدة، لإختراق النظم المالية وإخفاء مصادر أموالهم القذرة. ومع التطوّر المستمر للخدمات والمنتجات المصرفية، وزيادة التعقيد، وخصوصاً في ضوء الرقمنة والتحوّل التكنولوجي، فإن ذلك يُوفر المزيد من الفرص لمرتكبي الجرائم المالية والأنشطة المالية غير المشروعة».

وقال: «من التطورات المهمة التي يجب تسليط الضوء عليها، قانون مكافحة غسل الأموال الجديد (AMLA) لعام 2020»، لافتاً إلى أن هذا القانون يُوسع سلطة الحكومة الأميركية للحصول على معلومات من المؤسسات المالية الأجنبية (بما في ذلك بالطبع المؤسسات المالية العربية)، ويُخوّل القانون وزارتي الخزانة والعدل الأميركية إستدعاء المؤسسات المالية الأجنبية التي تحتفظ بحسابات بنكية مراسلة، وبسجلات البنوك الأجنبية في ما يتعلق بتحقيق أميركي في الجرائم المالية، ويُطلب من المؤسسة المالية الأجنبية تقديم السجلّات التي بحوزتها، بغضّ النظر عمّا إذا كانت هذه السجلات مرتبطة بمعاملة تتعلق بالولايات المتحدة أم لا».

أضاف د. فتوح: «إن عدم الإمتثال لطلب الإستدعاء، يُعرّض البنك الأجنبي لغرامات وفقدان العلاقة مع المصارف المراسلة، وهو في الواقع يشكل عواقب وخيمة للغاية. فهناك حاجة للتركيز راهناً على هذا الحكم وتقييم الطريقة المناسبة للإمتثال»، مشيراً إلى «أن قانون مكافحة غسل الأموال المشار إليه يُعد بمثابة «الإصلاح الأكثر شمولاً» لقوانين مكافحة غسل الأموال منذ بدء قانون السرّية المصرفية في العام 1970، وقد وسّع سلطة الحكومة الأميركية للحصول على المعلومات من المؤسسات المالية الأجنبية. علماً أن أي تعارض مع حكم ما في شأن السرية الأجنبية أو قانون السرية، لن يكون أساساً وحيداً لإلغاء أو تعديل أمر الإستدعاء، مما قد يؤدي على الأرجح إلى إشتباكات مستقبلية في المحاكم تشمل البنوك الأجنبية من البلدان التي سنّت حظراً تقييدياً أو سرّية أو قوانين تتعلق بخصوصيتها المصرفية».

وأشار د. فتوح إلى أنه «عند دراسة التحدّيات التي تُواجه البنوك في الوقت الحاضر، من الضروري تسليط الضوء على الرقمنة والتحوّل الرقمي والتكنولوجيا المالية، وأصول التشفير والعملات الرقمية على وجه الخصوص. فهناك إهتمام عالمي متزايد اليوم، لا سيما من قبل السلطات التنظيمية الدولية، بالتوسع الكبير في مجال العملات الرقمية والأصول المشفرة. وتشير أحدث البيانات إلى أن إستخدام الأصول المشفرة ينمو بوتيرة أسرع من أي وقت مضى، حيث بلغ حجم المعاملات حوالي 16 تريليون دولار في العام 2021، بزيادة قدرها حوالي 570 % مقارنة بالعام 2020.

وفي ظل هذا النمو الهائل في عمليات تبادل الأصول المشفرة، ليس من المستغرب أن المزيد من المجرمين وغاسلي الأموال وممولّي الإرهاب، يسعون إلى إستخدام هذه الأصول لإخفاء مصادر أموالهم، وتحويلها عبر قنوات ومؤسسات مختلفة الأنظمة المالية حول العالم، وتالياً، حدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، الأصول المشفّرة على أنها تهديد لفعالية نظام العقوبات الخاص به، وركّزت مراجعة عقوبات الخزانة الأميركية في العام 2021 على الدور الذي تلعبه الأصول المشفّرة في إنفاذ العقوبات، وأشارت إلى أنه إذا تُركت هذه الأصول دون رادع، فإنها يُمكن أن تضرّ بقوة بفعالية عقوبات وزارة الخزانة الأميركية».

وخلص الدكتور فتوح إلى القول: «لقد أعلنت لجنة بازل في يونيو/ حزيران 2022 الإصدار الثاني من الوثيقة الإستشارية في شأن إدارة التعرّض لأصول التشفير، وصرّحت اللجنة أن نمو الأصول المشفّرة والخدمات المرتبطة بها، يُمكن أن يثير مخاوف في شأن الإستقرار المالي، ويزيد من المخاطر التي تواجه البنوك. وشدّدت اللجنة أيضاً على الدرجة العالية من التقلّب في قيمة بعض الأصول المشفّرة، مما يشكل مخاطر جسيمة على البنوك ذات التعرّض العالي لها، بما في ذلك مخاطر السيولة والإئتمان والسوق والتشغيل (بما في ذلك مخاطر الإحتيال والإنترنت)، وبالطبع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر القانونية، لذا نحتاج إلى حلول للتخفيف من هذه المخاطر».

وقال د. فتوح: «تمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة، فرصاً وتحديات في الوقت عينه، للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تتغيّر طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية، كما هو مفهوم تقليدياً بسرعة، نتيجة الإعتماد المتزايد على التكنولوجيا المالية. ومع ذلك،

فـي حين أن هـذا التغيير قد يؤدي إلى مخاطـر جديدة، فإنه يُمكن أن يفتـح أيضاً فرصـاً جديدة للبنوك والهيئـات التنظيمية والعملاء والنظام المصرفي والإقتصاد الأوسع.

ونظراً إلى أن حجم مشكلة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يُعرّض الإسـتقرار المالـي العالمي لخطر جسـيم، فإن المبادئ الأساسـية للجنـة بازل للإشـراف المصرفي الفعال، تُوضح تماماً أن إسـتقرار النظام المالي، والسلامة المالية مرتبطان على نحو جوهري».

وختـم د. فتـوح قائـلاً: «لذلـك، فإننا نحـث البنـوك والهيئات التنظيميـة على النظر فـي كيفية تحقيق التـوازن بين الحفاظ على سـلامة وإسـتقرار النظام المصرفي، وتشـجيع الإبتكار في القطاع المالـي والمصرفي. وسـيعزّز هـذا النهج المتوازن، سـلامة البنوك ومرونتها، والإستقرار المالي، وحماية المستهلك، والإمتثال للقوانين واللوائح، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مـن دون المسـاس بالإبتـكارات المفيـدة فـي الخدمـات الماليـة، وخصوصاً تلك التي تستهدف الشمول المالي».

الحرفش

بـدوره، أكد وكيل جامعة نايف العربية للعلاقات الخارجية خالد الحرفش «أن مكافحة الفساد ترتبط على نحو وثيق بالأمن الوطني»؛ مؤكـداً «أن التعـاون الدولـي المنشـود من خلال تبـادل أكثر فعالية للمعلومـات والتضييق على المـلاذات الآمنة، وتتبـع الأموال العامة المسـروقة وإسـتردادها، يصعـب أن يتحقـق دون تضافـر الجهود مـن جميـع الأطـراف، من حكومـات ومنظمـات دولية ومؤسسـات متخصصة، بما فيها القطاع الأكاديمي».

وأوضـح الحرفـش «أن جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنية، إنطلاقًـا مـن مسـؤولياتها كجهـاز علمـي لمجلـس وزراء الداخلية العـرب، قد وضعت مكافحة الفسـاد ضمـن أولوياتها العلمية؛ حيث طرحت برنامج ماجسـتير النزاهة المالية الهادف إلى إعداد خبراء في مجال مكافحة الفسـاد وغسـل الأمـوال، بالإضافـة إلى تقديم مجموعـة مـن البرامج التدريبيـة المتخصصة مثـل برامج التحقيق الجنائـي الرقمـي، كمـا نظمـت العديد مـن الأنشـطة العلمية من مؤتمرات وندوات وورش عمل اسـتهدفت تنمية قدرات العاملين في مجال إنفاذ القانون. كما دشـنت الجامعة مؤخراً بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعنـي بالمخدرات والجريمة، مركزاً متخصصاً في مقر الجامعة في الرياض، يهدف إلى أن يكون مركز الخبرة الإقليمي فـي مجـال مكافحة الجريمة، بمـا فيها الفسـاد والجرائم المنظمة والعابـرة للحـدود، وذلك مـن خلال المسـاهمة في بناء سياسـات وإسـتراتيجيات مبتكرة وأكثر تأثيراً، تسـتند إلى الأدلة وتسـتجيب للتحديات والتهديدات المستجدة»

يشـار إلـى أن الفعليـات تهدف إلـى التعـرُّف علـى المفاهيم الأساسـية ذات العلاقـة بالفسـاد والجرائم الإقتصادية، ووسـائل

د. وسام حسن فتوح

تفعيـل التعـاون الدولي والتنسـيق بين الجهـات المختصة بجريمة الفسـاد والجريمة الإقتصادية إقليمياً ودولياً، إضافة إلى مناقشـة المعوقـات التي تحد من مواجهة جرائم غسـل الأمـوال والتقنيات الحديثـة المسـتخدمة في التحقيق فـي الجرائـم المالية، وعرض القوانيـن والأنظمة الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمكافحة جرائم الفساد والجريمة الإقتصادية.

وتحـدث فـي الفعاليات كل مـن: السـفير أنطونـي برناردينـي، السـفير والممثل الدائم لإيطاليا لدى المنظمـات الدولية، والدكتور ناصـر خالد الدوسـري، أسـتاذ مسـاعد بالقانون الجنائـي، وبابلو سـالازار مينديـاس، كبيـر مفتشـي الشـرطة الوطنيـة الإسـبانية، وأخصائـي مكافحة الفسـاد في اليوروبول، والعقيـد روبرتو ريبودو، محاضـر فـي المديريـة العامـة للعولمـة والقضايـا العالميـة في مكافحـة الفسـاد، والبروفسـور إدوارد إيفانـوف، خبيـر دولـي في مكافحة الفسـاد، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفسـاد، وجورجيوس تشاسـابيس، ضابط تدريب في الجريمة المنظمـة والخطرة، وكالة الإتحـاد الأوروبي للتدريـب على إنفاذ القانون، وجابـور بوتا، رئيس قطاع الجرائم الجسـيمة، وكالة الإتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانـون، والعقيد أنطونيو ساسـي، رئيس مكتـب التحليل في وحدة شـرطة العملات الخاصة، مدرسـة الشـرطة الإقتصاديـة المالية، والدكتور ناصر أباالخيل، الهيئة السـعودية للرقابة ومكافحة الفساد (نزاهـة)، وأناستاسـيوس دينيـس، مقـدم فـي الشـرطة اليونانية، وأيونيـس ياكوفيديس، ضابط في الشـرطة اليونانية، والدكتور أوك ويليمز، مسـؤول التعـاون القضائي لدى بوروجيسـت، ومارين ماير، مكتـب الأمـم المتحدة المعنـي بالمخدّرات والجريمـة لمنطقة دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وديمـو غزوزديـف، المحلل فـي مكتب المدعـي العـام الأوروبـي، والقاضي حاتـم علي، المديـر الإقليمي لمكتـب الأمم المتحدة المعنـي بالمخـدّرات والجريمة لدى مجلس التعاون الخليجي.

مصرف سومر التجاري
SUMER COMMERCIAL BANK

هويتنـــا...

المصرف الرائد في القطاع الخاص تأسس عام 1999 ويوفر خدماته المصرفية الشاملة بمهنية وجودة عالية من خلال تنوع عمل اقسامه ووحداته وتسخير الامكانيات التكنلوجية وامكانيات مواردنا البشرية في خدمة المواطنين بمنح كافة انواع التسهيلات للمساهمة في دعم الاقتصاد العراقي والتخفيف من البطالة واثرها واستقبال الودائع واستثمارها ضمن افضل الممارسات المصرفية.

www.sumerbank.iq
+9647833399880
info@sumerbank.iq
بغداد - الكرادة - ساحة عقبة بن نافع

إصلاحات في قطاعات حيوية وتحسين فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية
الدور الحكومي العراقي وإنجازات رئيس الوزراء محمد شياع السوداني

محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي

بالفعل، لقد مضت حكومة العراق الجديدة برئاسة السوداني، في تحقيق الأولويات الإقتصادية التي تتطلّبها المصلحة العراقية العليا، بغية تحسين النمو، وفي مقدّمها معالجة الملف الإقتصادي، مثل توفير فرص عمل للشباب. ويستعين السوداني على هذه الملفات بمشروع ضخم لتعزيز واردات الدولة وتنويع مصادر التمويل، بالإعتماد على مرتكزات أخرى غير النفط.

وقد تحدث رئيس الوزراء العراقي السوداني عن «تحول تدريجي من الإقتصاد الريعي عن طريق تحديث عمل الإقتصاد، بالتركيز على طاقات الشباب في بناء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الزراعة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والخدمات والبيئة؛ ما يُوفّر فرص عمل، ويستقطب الإستثمارات المحلية والعالمية». علماً أن الحكومة الجديدة تميّزت بإنطلاقتها، فيما خزائن العراق تمتلك أكبر إحتياطات مالية في تاريخها، بوصولها 84 مليار دولار مع قفزة أسعار النفط.

وسعت الحكومة العراقية، ولا تزال تسعى، نحو إنجاز جولة إستثمار تستهدف «رقعاً وحقولاً للغاز الطبيعي، للمرة الأولى في العراق»، فضلاً عن معالجة أزمة سوق العملة، ومشكلة الطاقة ومحاولات إنتاج الغاز.

وقد وضعت الحكومة، وفق رئيس الوزراء السوداني، 5 أولويات منذ اليوم الأول للتصويت عليها وعلى منهجها الوزاري، «حيث إعتمد إختيارها على واقع البلد المعيشي والإقتصادي والخدماتي، وتحدّي مكافحة الفساد. فالحكومة بدأت عملها بتجربة جديدة، وإمكانات ذاتية ومالية بسيطة تمثّلت بالجهد الخدماتي والهندسي».

كما لفت السوداني إلى «أن نحو 70 مليار دينار من أموال مكتب رئيس الوزراء السابق، تحوّلت للجهد الخدماتي والهندسي، الذي وصل إلى مناطق سكنية منسيّة، ولدينا رؤية خاصة في موازنة العام 2023 تتعلق بتخصيصات مالية للجهد الخدماتي».

بحسب السوداني، «بدأت الحكومة جهدها الخدماتي بالمشاريع المتلكئة، وتم إتخاذ آلية لتسريع بناء 9 مستشفيات في بغداد، والسقف الزمني لإنجاز المشاريع هو سنة واحدة. كما تم تنظيم عملية توزيع أموال الأمن الغذائي الطارئ، وتوجيهها لمشاريع البُنى التحتية في المحافظات، ومن أجل توزيع تخصيصات الأمن الغذائي وفق رؤية الحكومة. ولوحظت ملفات معطّلة تخص البطالة وتوفير فرص العمل».

وشرح رئيس وزراء العراق السوداني في جردة عن إنجازات حكومته أخيراً، قائلاً: «لقد أوقفنا التعيينات والعقود، لأنها سياسة غير مجدية إقتصادياً، وخصّصنا 500 مليار دينار في موازنة العام 2023 لصندوق إقراض المشاريع الصغيرة. كما أن إسترداد الأموال كان أولوية في عملية مكافحة الفساد، مع عدم ترك المحاسبة القانونية، وقد إعتمدنا آليات نظمت عملية إسترداد الأموال المسروقة سواء كانت قبل العام 2003 أم بعده، وليس هناك خطوط حمراء بمكافحة الفساد».

أضاف السوداني: «نعالج مفهوماً إسمه «الفقر المتعدد الأبعاد» من خلال خدمات الغذاء والصحة وغيرها، والحصول على وحدة سكنية، أهمّ ما سيتحقق للمشمولين من الفقراء، كما خصّصنا إعانة

ماليــة لأبناء الفقراء من أجل إكمال دراســتهم. ونفخر بالمســاهمة فــي ملف «بطولــة خليجي 25». وقــد أعددنا العدّة لملــف الكهرباء خــلال صيف العام 2023، ووفّرنــا كل المتطلبات وفق ما طلبه وزير الكهرباء».

عن الإصلاح الإقتصادي، أوضح رئيس الوزراء العراقي «لقد كان هذا الإصلاح مشــمولاً بالأولويات، بســبب الهزّة التي أحدثها تغيير ســعر الصرف غير المدروس في العام 2021، لأن ضرر إرتفاع سعر الصرف، أصبح بالغاً على المواطنين بعد إرتفاع أسعار الغذاء. علماً أن الحكومة السابقة لم تتخذ إجراءات لحماية المواطن إزاء تأثيرات تغيير ســعر الصــرف، التي أثّرت حتى على ذوي الدخل المتوســط، وتوقفت بسببها جميع المرافق الإقتصادية».

أضاف السوداني قائلاً: «لقد إتخذ مجلس الوزراء أخيراً، قراراً مهماً في مجال إستثمار الغاز الطبيعي والغاز المصاحب، ووافق على توصية المجلس الإقتصــادي للطاقة بتوقيع عقود لجولة التراخيص (الجولة الخامسة) الخاصة بالرقع والحقول الحدودية توقيعاً نهائياً وتفعيلها لمضي فترة طويلة على إحالتها. وهذه من المشاريع المهمة ضمن الجولة الخامســة المعطلة منذ أربع سنوات بسبب شكوى في صحة الإجراءات، وبعد أن ذهب هذا الملف للرقابة المالية والنزاهة، حيث تبيّن أخيراً أن الإجراءات سليمة وتم حسم الموضوع».

وتابــع الســوداني: «إن إحدى الشــركات العاملة في المشــروع، يُمكــن أن تُوفــر ربع كمية الغاز المســتورد خلال 15 شــهراً، وهدفنا تأمين وتغطية كل كمية الغاز المستورد خلال 3 سنوات. ويُكلف الغاز المستورد بنحو 10 تريليونات دينار سنوياً في الموازنة، إذ إنه بعد ثلاث ســنوات، سيُوفر المشــروع هذا المبالغ، وسيتم تحويلها إلى الصحة والتربية والســكن، وذلك في إطار الإصــلاح الإقتصادي»، معلناً «أن العراق يجب أن يدخل ســوق الغاز، ويكون بلداً مصدّراً ومجهزاً لكل إحتياجاته، وهو مكسب على كل الأصعدة ولا سيما الإقتصادية منها. والقرار المهم أيضاً هو مشروع النبراس للبتروكيمياويات، وهو واحد مــن إلتزاماتنا في البرنامج الحكومي. فالمشــروع معطّل أيضاً منذ العام 2015، ويُعدّ من المشــاريع الإســتراتيجية في المنطقة، وثالث مشــروع على مســتوى الشرق الأوسط، وقد باشــرت وزارة الصناعة التعاقد مع شــركة إستشارية عالمية للانتقال للخطوة اللاحقة. ومن شــأن هذا المشروع أن يشــغل غالبية مصانعنا في القطاع الخاص، وبدلاً من إستيراد حبيبات من دول الجوار، سوف ننتج ونصدّر».

في المحصلة، يبدو أن حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني تسير نحو النهوض بالإصلاح الإقتصادي، وتذليل العقبات والمشــكلات. فأولويــات الحكومة العراقية مبنيّــة على الإحتياجات الإجتماعيــة والإقتصادية للمواطنين، إضافة إلى عزمها على تحويل الفئات الفقيرة من متلقين للرعاية الإجتماعية إلى أشخاص فاعلين في سوق العمل، عبر خطط مدروسة وواقعية.

«المركزي العراقي» يتفق مع «جي بي مورغان» لتسهيل المدفوعات إلى الصين

أعلــن البنــك المركــزي العراقــي عــن إتفاق مــع مصرف «جي بي مورغان»، لتســهيل المدفوعــات من النظام المصرفي العراقــي إلى الصين، بهــدف تمويل إســتيراد القطاع الخاص بشكل مباشر.

جاء ذلك خلال لقاء محافظ البنك المركزي، الدكتور علي العــلاق، مع نائب رئيــس مجلس الإدارة في مؤسســة «جي بي مورغان»، دانيال زيليكو.

وذكــر بيان لــ «المركزي العراقــي» أن الجانبين إتفقا على «قيام مصرف «جي بي مورغان» بتسهيل المدفوعات من النظام المصرفــي العراقــي إلــى جمهوريــة الصين الشــعبية، لتمويل إستيرادات القطاع الخاص بشكل مباشر».

وأضــاف البيــان «أن اللقاء شــهد أيضاً مناقشــة عدد من القضايا المتعلقة بإدارة الإحتياطات والســيولة، والدعم الفني المقدّم من المصرف المذكور للبنك المركزي العراقي وللقطاع المصرفي في العراق».

وأكــد المحافظ د. العلاق «أن البنك المركزي يلتزم تطبيق المعايير الدولية في مكافحة غســل الأموال وتمويل الإرهاب»، مشــيراً إلــى أنــه «ماض فــي تعزيز علاقــات البنــك المركزي العراقــي مــع نظرائه فــي دول العالم، بما يخــدم عمل القطاع المصرفي العراقي وتطويره».

وكان وفد عراقي برئاســة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حســين، قــد وصل إلى واشــنطن أخيراً، وإلتقــى عدداً من المسؤولين الأميركيين، حيث عقد سلسلة إجتماعات مع مسؤولين في وزارتي الخزانة والخارجية ومؤسسات أميركية أخرى.

تطورات القطاع المصرفي العراقي

برنامج شامل للتنمية وهيكلة مؤثرات الشمول المالي

تركز الحكومة العراقية على تحقيق برنامج الحكومة التنموي الشامل والذي يرتكز على إعادة إنعاش الاقتصاد العراقي ، ولذلك بدأت خطوات عقد حوارات مفتوحة مع جميع شركاء العراق وفي مقدمهم الولايات المتحدة الامريكية والتي تركزت في الاتصال الهاتفي الذي عقد بين الرئيس الاميركي بايدن ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني من أجل اقتصاد عراقي قوي وقادر على الايفاء بالتزامات المواطنين والدولة والدور العراقي في مجال الطاقة والنقل والتجارة وغيره من المجالات التنموية، كما أن القطاع المصرفي العراقي كان في صلب اهتمامات رئيس الحكومة العراقية في اجتماعات داخلية وخارجية مكثفة تستهدف تدعيم قرارات البنك المركزي بالتعاون مع كل الشركاء المعنيين.

هيكل القطاع المصرفي العراقي

يبلغ عدد المصارف العاملة فعلياً في العراق 73 مصرفاً، من ضمنها خمسة مصارف هي قيد التصفية حالياً. وتشمل المصارف المُدرجة ضمن لائحة البنك المركزي العراقي سبعة مصارف حكومية (ستة منها تجارية/تقليدية ومصرف إسلامي واحد (، و25 مصرفاً أهلياً (أي خاصاً) تجارياً عراقياً، و28 مصرفاً إسلامياً أهلياً، و13 فرعاً ومكتبين تمثيليين لمصارف عربية وأجنبية. وتشير آخر البيانات المتوفرة حول الانتشار المصرفي في العراق، أن عدد فروع المصارف العاملة في العراق قد بلغ 904 فروع في نهاية العام 2021، منها 411 فرعاً للمصارف الحكومية، و493 فرعاً للمصارف الاهلية العراقية الإسلامية والأجنبية. وتحوز المصارف الحكومية التجارية على ما نسبته 45.5 % من مجموع الفروع العاملة في

العـراق، والمصارف العراقية التجارية نسـبة 30.3 %، والمصارف العراقية الإسـلامية نسـبة 20.1 %، والمصارف الأجنبية التجارية نسـبة 3.1 %، والمصارف الأجنبية الإسلامية نسبة 0.5 %، وأخيراً المصرف الحكومي الإسـلامي على نسـبة 0.4 % من إجمالي عدد الفروع. كما يوجد تركّز كبير في شبكة الفروع بين المصارف العاملة فـي العراق، حيث تدير أول عشـرة مصارف من حيـث عدد الفروع 486 فرعـاً، أي مـا نسـبته 53.8 % مـن مجموع فـروع المصارف العاملة في العراق.

البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العراقي

بلغ حجم الموجـودات المجمعة للمصارف العاملة في العراق نحو 186,336 مليار دينار عراقي في نهاية شـهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، محققة نسـبة نمو 16.9 % عن نهاية العام 2021، وذلـك مقابل نسـبة نمو 15.1 % خـلال العـام 2021 بأكمله و4 % خـلال العـام 2020 بأكملـه. ووصل مجمل الائتمـان النقدي الممنوح من قبل المصارف الى نحو 60,102 مليار دينار في نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بنسبة نمو 1.35 % عن نهاية العـام 2021. كما تشـير بيانات البنك المركـزي العراقي إلى أن مجمـوع ودائع القطـاع المصرفي العراقي قد وصل الى 118,853 مليار دينار في نهاية نوفمبر/تشـرين الثاني 2022، محققة نسبة نمـو 14.3 % عن نهايـة العام 2021. أخيراً، بلـغ مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق 17,807 مليار دينار، في نهاية نوفمبر/تشـرين الثاني 2022، محققة نسـبة نمـو 23.7 % عن نهاية العام 2021.

جدول 1: تطور البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العراقي

	2019	2020	2021	نوفمبر 2022
		مليون دينار عراقي		
مجموع الموجودات	133,089,806	138,468,929	159,424,417	186,336,541
مجمل الائتمان النقدي	42,052,511	49,817,737	52,971,508	60,102,271
للقطاع العام	21,010,298	23,951,085	23,393,215	26,322,203
للقطاع الخاص	21,042,213	25,866,652	29,578,293	33,780,068
مجموع الودائع	82,106,425	84,924,168	96,071,378	118,853,115
رؤوس الأموال	15,351,276	16,778,264	17,696,513	17,807,044
		مليون دولار أميركي		
مجموع الموجودات	91,786	95,496	109,948	128,508
مجمل الائتمان النقدي	29,002	34,357	36,532	41,450
للقطاع العام	14,490	16,518	16,133	18,153
للقطاع الخاص	14,512	17,839	20,399	23,297
مجموع الودائع	56,625	58,568	66,256	81,968
رؤوس الأموال	10,587	11,571	12,204	12,281

المصدر: البنك المركزي العراقي.

بيانات أكبر عشرة مصارف عراقية

يتضمـن الجـدول رقـم 2، موجـودات ورأسـمال أكبـر 10 مصارف عراقية، بحسب آخر البيانات المتوفرة. وقد بلغ مجموع الموجودات لتلك المصـارف 131,761مليار دينـار عراقي (نحو 90.9مليار دولار أميركي) بنهاية العام 2021، ما يمثل نسبة 63.7 % من مجمل موجودات المصارف العراقيـة، الأمـر الذي يدّل علـى التركـز الكبير في القطـاع المصرفي العراقي. كما بلغت الحصة السـوقية لأكبـر ثلاثة مصارف وهي مصرف الرشـيد والمصـرف العراقي للتجارة ومصـرف الرافدين، نحو 55.1 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي. كما لا تزال المصارف الحكوميـة تسـيطر على الجزء الأكبر من القطـاع المصرفي، حيث تدير المصارف الحكومية السبعة ما نسبته 78.5 % من الموجودات المجمّعة للقطـاع المصرفـي (78.4 % للمصـارف التجاريـة و0.1 % للمصرف الإسـلامي)، فيمـا تدير المصارف الاهلية نسـبة 19.1 % من موجودات القطاع (11.3 % للمصارف الاهلية التجارية و7.8 % للمصارف الاهلية الإسـلامية)، والمصـارف الأجنبيـة نسـبة 2.2 % (1.5 % للمصـارف الاجنبية التجارية و0.7 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).

جدول 2: موجودات ورأسمال أكبر عشرة مصارف عراقية (مليون دينار) – نهاية 2021

		الموجودات		رأس المال	
		مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار
1	المصرف العراقي للتجارة	47,248,939	32,585	3,546,000	2,446
2	مصرف الرافدين	47,078,627	32,468	226,000	156
3	مصرف الرشيد	19,579,332	13,503	50,000	34
4	المصرف العقاري	6,909,254	4,765	50,000	34
5	المصرف الزراعي التعاوني	3,205,490	2,211	120,375	83
6	المصرف الأهلي العراقي	1,831,925	1,263	250,000	172
7	مصرف بغداد	1,690,000	1,166	250,000	172
8	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	1,507,853	1,040	250,000	172
9	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	1,449,713	1,000	400,000	276
10	مصرف جيهان	1,259,529	869	255,000	176

المصدر: البنك المركزي العراقي.

وبالنسبة لمجموع رأسمال تلك المصارف العشرة، فقد بلغ 5,397 مليار دينار، ممثلاً نسبة 30.2 % من مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق. من جهة أخرى، تُظهر بيانات البنك المركزي العراقي أن مجموع رؤوس أموال المصارف الحكومية قد وصل الى 4,341 مليار دينار بنهاية العام 2021، مقابل 5,964 مليار للمصارف المحلية التجارية، و6,483 مليار للمصارف المحلية الإسلامية، و775 مليار للمصارف الأجنبية التجارية، و132 مليار للمصارف الأجنبية الإسلامية. وعليه، مثّلت رؤوس أموال المصارف الحكومية نسبة 25.1 % من مجمل رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق (24.3 % للمصارف التجارية و0.8 % للمصرف الإسلامي)، فيما شكّلت رؤوس أموال المصارف الاهلية العراقية نسبة 69.7 % (33.4 % للمصارف الاهلية التجارية و36.3 % للمصارف الاهلية الإسلامية)، ورؤوس أموال المصارف الأجنبية نسبة 5.1 % (4.3 % للمصارف الأجنبية التجارية و0.8 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).

الشمول المالي في العراق

يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادة مستوى الشمول المالي في البلاد، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي اتخذها في سبيل تحقيق هذه الأهداف. ومن بين هذه الإجراءات قام البنك المركزي بتبني مشروع "الشمول المالي لبداية اقتصادية جديدة" والذي يهدف الى تحسين الشمول المالي بشكل مستدام. ومن المبادرات التي أطلقها البنك المركزي مبادرة المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة منذ عام 2015 والسنوات اللاحقة والتي أسهمت في زيادة عدد الحسابات والقروض، وكذلك عملية توطين الرواتب التي أطلقت منذ عام 2016. وفي عام 2020 أطلق البنك المركزي مبادرة جديدة خُصصت للمصارف المختصة، أما في عام 2021 فقد أطلقت مبادرة لدعم الطاقة المتجددة.

وبحسب تقرير الإستقرار المالي في العراق لعام 2021، فإن مؤشرات الشمول المالي تحسنت من خلال تبني مشروع (الشمول المالي لبداية اقتصادية جديدة)، وكشف التقرير عن ارتفاع في المؤشر التجميعي للشمول المالي من (20.85 %) عام 2017 إلى (33.5 %) عام 2021، في حين ارتفعت نسبة ائتمان القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي إلى (13.4 %) عام 2021، نتيجة تبني سياسات تحقيق الاستقرار المالي عبر تطبيق متطلبات بازل والمعيار الدولي للتقارير المالية، فضلًا عن المتطلبات الأُخرى للقطاع المصرفي.

ولقد أسهمت هذه المبادرات كثيراً في تعزيز الشمول المالي في العراق، ذلك لأنها كانت تشترط على المستفيد من هذه المبادرات أن يمتلك حساباً مصرفياً لأجل إكمال التعامل معه. مما أسهم في زيادة عدد الحسابات المصرفية وزيادة عدد البطاقات الإلكترونية المصدرة لأجل توسيع حجم التعامل الرقمي داخل الإقتصاد. وقد نجحت استراتيجية تعزيز الشمول المالي في العراق بشكل كبير جداً بحيث تم تسجيل زيادة كبيرة جداً في مؤشرات الشمول المالي.

جدول 3: مؤشرات الشمول المالي وتوسع الخدمات المالية في العراق – نهاية العام 2021

	2018	2019	2020	2021
الحسابات المصرفية – عدد حسابات الشركات	101,881	355,904	470,074	573,205
الحسابات المصرفية –عدد حسابات الودائع	23,202	83,612	186,036	191,955
الحسابات المصرفية –عدد حسابات التوفير	731,835	1,446,969	3,489,040	3,915,175
الحسابات المصرفية –الحسابات الجارية	773,759	1,153,037	1,981,826	2,016,322
الحسابات المصرفية – المجموع	1,630,677	3,039,522	6,128,996	6,696,657
البطاقات الالكترونية – عدد البطاقات المدينة	872,894	1,460,891	2,811,503	5,083,997
البطاقات الالكترونية – عدد البطاقات الدائنة	22,067	38,883	46,469	50,927
البطاقات الالكترونية – عدد البطاقات مسبقة الدفع	1,275,487	7,187,050	7,506,759	9,771,370
عدد اجهزة الصراف الالي	865	1,014	1,340	1,566
عدد المحافظ الالكترونية	271,906	403,797	1,226,235	2,107,265
عدد نقاط البيع (POS)	2,200	2,226	7,540	8,329

المصدر: البنك المركزي العراقي.

مؤشرات السلامة المالية

تعد نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي العراقي مرتفعة، حيث بلغ متوسط نسبة رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر حوالي 52.1 % خلال عام 2021. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال الأساسي الى الأصول المرجحة بالمخاطر ما متوسط 43.7 % خلال الفترة نفسها. ووصلت نسبة كفاية رأس المال في المصارف الحكومية حوالي 26.3 % في عام 2021 مقارنة بنسبة 19.9 % في عام 2020، بينما في المصارف الخاصة لم تتغير نسبة كفاية رأس المال حيث تميزت بالثبات عند نسبة 101 % خلال عام 2021، على الرغم من ارتفاع نسبة النمو السنوي لرأس المال التنظيمي الى 6.3 % والأصول المرجحة بالمخاطر نمت بنسبة بلغت 6.6 %. وبالتالي فإن الإرتفاع في نسبة كفاية رأس المال يعود بالدرجة الأساس الى إرتفاع رأس المال التنظيمي في المصارف الحكومية.

وفيما يخص نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض، فقد انخفضت في عام 2021 لتشكل ما نسبته 19.3 %، مقارنة بـ21 % في نهاية العام 2020. ففي عام 2021 بدأت معدلات نمو القروض المتعثرة بالإنخفاض، وتجدر الإشارة الى أن الإنخفاض في معدلات نمو القروض المتعثرة بمعدل أقل من معدلات نمو إجمالي القروض يعد أمراً إيجابياً لسلامة النظام المصرفي.

ومن أهم المؤشرات التي تقيس مدى كفاءة المصارف في استخدام أصولها لتوليد الأرباح مؤشر العائد على الأصول. حيث بلغ معدل العائد على الأصول حوالي 0.7 % في نهاية عام 2021 مقارنة مع 1.1 % نهاية العام 2020. ويعود هذا الإنخفاض نتيجة الإنخفاض في صافي الدخل للقطاع المصرفي بنسبة 26 % بالتزامن مع الإرتفاع في إجمالي الأصول بنسبة 18 %، مما أثر بشكل سلبي على نسبة العائد على الأصول.

أما بالنسبة لمعدلات السيولة للقطاع المصرفي، فإنها تعد مرتفعة حيث يبلغ متوسط الأصول السائلة الى إجمالي الأصول حوالي 44 % للفترة بين عامَي 2018 و 2021. بينما بلغت النسبة حوالي 47.4 % في نهاية عام 2021.

الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية
إدارة الأبحاث والدراسات

ماذا وراء أزمة الدولار في العراق؟

حملة أميركية ضدّ تهريب الدولار

تُخلّف أزمة لدفع الرواتب والإلتزامات الحكومية

حظرُ 80 % أو أكثر من التحويلات اليومية بالدولار في العراق

يُواجه العراق فجوة عميقة في موارده المالية العامة بسبب الحملة على الفساد وتهريب الدولار من قبل مجلس الإحتياطي الفدرالي الأميركي منذ «سرقة القرن». علماً أن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، كان قد كلّف الدكتور علي محسن العلّاق بإدارة البنك المركزي بالوكالة، بعدما أعفى المحافظ مصطفى غالب مخيف من منصبه. وكان سعر صرف الدولار في السوق العراقية قد سجّل أخيراً، إنخفاضاً طفيفاً، في مقابل الدينار العراقي، بعد الإعلان عن إعفاء المحافظ مخيف من منصبه.

ويُتوقع أن تتفاقم الأزمة الحالية، بعدما تسبّبت في إنهيار التجارة اليومية بالدولار من خلال مزاد العملة الذي يُديره البنك المركزي العراقي، إذ تعتمد الحكومة على المزاد لتحويل الدولارات التي تجنيها من عائدات النفط إلى العملة المحلية (الدينار).

وقد شهد العام الماضي بيع نحو 200 مليون دولار يومياً في المتوسط، من خلال المزاد إلى البنوك والشركات الخاصة، لكن هذا الرقم إنخفض بشكل حاد خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي 2022، إلى متوسط يومي بنحو 56 مليون دولار في حلول أواخر ديسمبر/كانون الأول 2022.

وتُواجه الحكومة العراقية أزمة لدفع رواتب القطاع العام والوفاء بإلتزاماتها الشهرية الأخرى، إذ إن المشكلة في العراق تتعلّق بـ «ندرة الدينار وليس الدولار».

وأثّرت الأزمة على الإقتصاد الأوسع، فإرتفع سعر صرف الدولار بالأسواق غير الرسمية من 1480 ديناراً إلى 1630 ديناراً منذ أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، فضلاً عن إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية.

ونفى المسؤولون العراقيون أيَّ صلة مباشرة بين الأزمة الحالية وما يُسمّى بـ «سرقة القرن» والتي سُرق فيها حوالي 2.5 مليار دولار من مصلحة الضرائب، من خلال بنوك مملوكة للدولة بين سبتمبر/أيلول 2021 وأغسطس/آب 2022، لكنهم أقرّوا بأن الإحتياطي الفدرالي الأميركي، فرض إجراءات أكثر صرامة على البنوك الخاصة التي تشتري الدولارات من خلال المزاد مؤخراً، وذلك بعد أسابيع فقط من الكشف عن تفاصيل السرقة من قبل وزارة المالية في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وبدأ مجلس الإحتياطي الإتحادي، التحقّق من التحويلات المالية الخارجية في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، في محاولة لتتبع الأموال المسروقة، وقد تسبّب ذلك في تأخيرات في الإفراج عن التحويلات، وأدى إلى إنخفاض مبيعات الدولار من خلال المزاد. علماً أن بنك الإحتياطي قدّم أيضاً شيكات على مصدر الأموال التي تحتفظ بها البنوك الخاصة المشاركة بالمزاد، مما دفع العديد منها إلى الإنسحاب وزيادة سعر الصرف غير الرسمي.

إجتماع الأزمة

في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2022، إنعقد الإطار التنسيقي (أكبر إئتلاف سياسي في البرلمان العراقي) في العاصمة بغداد، لمناقشة إرتفاع تكلفة الدولار والأزمة في الأسواق العراقية، وإقتُصر الإجتماع على كبار قادة الإئتلاف، ورئيس الحكومة محمد شياع السوداني، ومحافظ البنك المركزي (سابقاً) مصطفى غالب مخيف الذي قال خلال الإجتماع: «إن مجلس الإحتياطي لديه «مؤشرات خطرة» على عمليات تهريب الدولار»، مشيراً إلى «أن «المركزي العراقي» أوقف التعامل مع 4 بنوك عراقية خاصة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بعد توجيه من مجلس الإحتياطي الإتحادي».

وكان أمر «المركزي العراقي» أيضاً البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بالتوقف عن التعامل بالدولار مع البنوك الأربعة «لأغراض التدقيق» في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، والتي بدورها قامت بالطعن بهذه القرارات في دعاوى قضائية رفعتها هذه البنوك ضد «المركزي»، لكن قضيّتها رُفضت من قبل محكمة الخدمات المالية التي أكدت «حق الإحتياطي الفدرالي في منعها من التعامل بالدولار».

إيرادات مبيعات النفط

وتحتاج الحكومة العراقية إلى نحو 8 تريليونات دينار (5.5 مليارات دولار) شهرياً لدفع رواتب موظفي الحكومة والمتقاعدين والمستفيدين من الرعاية الإجتماعية، ويتم تأمين ذلك إلى حدّ كبير من خلال مزاد العملة، والذي يأتي معظمه من عائدات النفط.

وتسبّب إنخفاض مبيعات الدولار في نقص الدينار للبنك المركزي، فحتى في ذروته، لا يجمع المزاد عادة ما يكفي لتلبية 275 مليون دولار التي تحتاجها الحكومة يومياً، وعادة ما كانت تتم تغطية هذا النقص من أسهم العملات التي يحتفظ بها «المركزي» من خلال القروض الداخلية بين البنك والحكومة، عن طريق طباعة المزيد من العملات، أو الأنشطة المالية الأخرى.

وتُظهر بيانات مزاد العملات الأجنبية للسنوات الأربع الماضية، أن كميّة الدولارات المتداولة ظلت مستقرّة، بمتوسط نحو 200 مليون دولار يومياً خلال عامي 2019 و2020. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2021، إنخفض المبلغ المتداول بالمزاد إلى أدنى مستوياته التاريخية، حيث تم تداول 3 ملايين دولار فقط في بعض الأيام، لكن في الأسبوع الثاني من أبريل/نيسان2021، قفز المبلغ اليومي فجأة بمتوسط 190 مليون دولار يتم تداوله يومياً حتى نهاية العام. وفي العام 2022، لم تنخفض مبيعات الدولار عن متوسط 200 مليون دولار في اليوم، لأول 10 أشهر من العام.

محدودية الخيارات

ومنذ إنهيار إيرادات المزاد، فتح «المركزي العراقي» منافذ جديدة لبيع الدولارات مباشرة للمواطنين من خلال نظام مزاد العملة، في محاولة لجمع المزيد من الدنانير، لكن البيانات التي تُظهر مبيعات العملات الأجنبية أخيراً، توضح أن البنك لا يزال يبيع في المتوسط أقل من 90 مليون دولار يومياً.

ويتوقع المسؤولون العراقيون أن يتدهور الوضع أكثر، ولا سيما بعد أن أطلق «المركزي» منصّة إلكترونية جديدة لمزاد العملة في وقت سابق، حيث أفاد البنك المركزي في بيان أنه أطلق المنصّة «بالتنسيق مع الهيئات الدولية، لغرض حكم وتنظيم عمليات نافذة لشراء وبيع العملات الأجنبية وضمان السيطرة الفعّالة عليها».

وتربط المنصة الجديدة جميع البنوك بـ «المركزي»، وتطلب من البنوك الكشف عن معلومات حول عملائها، الذين يطلبون التحويلات المالية والمستفيدين منها، والبنوك المراسلة وتفاصيل أخرى.

ويقول أحد مستشاري رئيس الوزراء العراقي: «لقد أدّت المنصّة الجديدة إلى تعقيد الأمور أكثر، حيث لا يريد المالكون الحقيقيون الكشف عن هويتهم أو مصدر أموالهم، لذلك لا نتوقع أن تتحسّن مبيعات المزاد قريباً»، مشيراً إلى «أن الضغوط تتزايد، وسيزداد الوضع سوءاً إذا لم تتخذ الحكومة إجراءات حاسمة لإحتواء الأزمة، ولكن المشكلة، أن الخيارات المتاحة محدودة للغاية وتحتاج إلى وقت».

مخاطر تخفيض قيمة العملة

وحذّر مسؤولون عراقيون من إصدار طبعة جديدة من العملة المحلية، لأن ذلك سيُقلّل من قيمة الدينار، ويزيد من معدّل التضخُّم، وهو ما رفضه قادة الإطار التنسيقي، وبدلاً من ذلك حثّوا رئيس الوزراء والمحافظ (السابق) غالب على الذهاب إلى واشنطن، سعياً للتفاوض على فترة سماح مدتها 6 أشهر، قبل بدء

تنفيذ إجراءات جديدة، للسماح للحكومة والبنك المركزي بـ «الإستعداد».

ودعا قادة الإطار، إلى تخفيف عمليات التدقيق التي يفرضها مجلس الإحتياطي الأميركي، وأن تكون إجراءات التحويلات المالية الخارجية أسرع، وزيادة عدد منافذ البيع الرسمية بالدولار، وتشديد الضوابط على تهريب الدولار.

الإجراءات الجديدة

واقع الحال، فقدت العملة العراقية نحو 10 % من قيمتها، وفق صحيفة «وول ستريت جورنل» في تقرير نشرته أخيراً، بعد إجراءات «غامضة»، تتعلّق بفرض قواعد إمتثال Compliance Rules على تعاملات البنك المركزي العراقي مع تجار العملة في ما يتعلّق بالدولار الأميركي.

وبموجب الإجراءات الجديدة، يتعيّن على المصارف العراقية، تقديم تحويلات بالدولار على منصّة جديدة على الإنترنت مع البنك المركزي العراقي، والتي تتم مراجعتها بعد ذلك من قبل بنك الإحتياطي الفيدرالي.

وقال مسؤولون أميركيون: «إن هذه الإجراءات، تهدف إلى الحدّ من إستخدام النظام المصرفي العراقي لتهريب الدولارات إلى طهران ودمشق، وملاذات غسل الأموال في أنحاء الشرق الأوسط».

وبموجب القواعد القديمة، لم يكن مطلوباً من أصحاب الحسابات العراقية، الكشف عمَّن كانوا يُرسلون الأموال إليه إلاَّ بعد تحويل الدولارات بالفعل.

وقالت متحدثة بإسم بنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك عن الحسابات التي يحتفظ بها لحكومات أجنبية: «لدينا نظام إمتثال قوي لهذه الحسابات، يتطوّر بمرور الوقت إستجابة للمعلومات الجديدة». علماً أن هذه الإجراءات، بحسب مسؤول أميركي آخر، «ستُحدّ من قدرة الجهات الفاعلة الخبيثة على إستخدام النظام المصرفي العراقي».

لكن هذه الإجراءات أيضاً، تُحدّ من وصول التجار العراقيين والشركات الشرعية إلى الدولار، «بسبب أخطاء تجري خلال عملية التقديم إلى المنصّة»، وفق بيان البنك المركزي العراقي، الذي وصف المنصة الإلكترونية الجديدة مؤخراً بأنها تطلب «تفاصيل كاملة عن العملاء الذين يريدون تحويلات مالية، بما في ذلك المستفيدون النهائيون».

وأفاد «المركزي العراقي»: «يتم إكتشاف عدد من الأخطاء، ويتعيّن على البنوك إعادة العملية»، مشيراً إلى أن «هذه الإجراءات ستستغرق وقتاً إضافياً قبل قبولها وإقرارها من قبل النظام الدولي».

«صدمة وأكثر»

منذ دخول الإجراءات الجديدة حيّز التنفيذ، تم حظر 80 % أو أكثر من التحويلات اليومية بالدولار في العراق، والتي بلغ مجموعها في السابق أكثر من 250 مليون دولار، «بسبب عدم كفاية المعلومات حول وجهات الأموال أو أخطاء أخرى»، بحسب مسؤولين أميركيين وعراقيين.

رأي الولايات المتحدة

وتنقل «وول ستريت جورنل» عن مسؤولين أميركيين قولهم: «إن القواعد الأكثر صرامة للتحويلات الإلكترونية بالدولار من قبل البنوك الخاصة العراقية، لم تكن مفاجأة للمسؤولين في بغداد، حيث تم تنفيذها بشكل مشترك في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، بعد عامين من المناقشات والتخطيط من قبل البنك المركزي العراقي، ووزارة الخزانة الأميركية، وبنك الإحتياطي الفيدرالي».

وأضاف المسؤولون الأميركيون: «إن الإرتفاع في سعر صرف الدولار، لم يكن بسبب الإجراءات الجديدة، وإنما بسبب التدقيق في المعاملات الدولارية».

لكن رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني، قال بدوره: «إن تصرّف مجلس الإحتياطي يضرّ بالفقراء ويُهدّد ميزانية حكومته لعام 2023»، مشيراً إلى أنه «سيُرسل وفداً إلى واشنطن، مع إقتراح بوقف السياسة الجديدة لمدة ستة أشهر».

الإقتصاد العراقي

ورغم ما تقدّم، لا تُوحي أزمة العملة في العراق بأنه يُعاني مشكلة إقتصادية، وفق خبراء عراقيين، إذ إن «الإقتصاد العراقي يُظهر مؤشرات هي الأقوى أخيراً. كما أن العائدات النفطية للبلاد راهناً هي الأعلى في تاريخ العراق الإقتصادي الحديث، إذ زادت على 116 مليار دولار، رافقتها إحتياطات أجنبية قاربت نحو 100 مليار دولار، وهي الأعلى أيضاً في التاريخ المالي للعراق. علماً أن الإحتياطات بلغت نحو 96 مليار دولار.

إرتفعت موجوداته 2.4 تريليون دينار من 1.8 تريليوناً
27.5 مليار دينار أرباح «الأهلي العراقي» في 2022

حقّـق المصرف الأهلي العراقي أرباحـاً بلغت 27.5 مليار دينار خلال العام 2022، وبلغت موجوداته 2.4 تريليون دينار خلال 2022، مرتفعـة من 1.8 تريليون دينار خلال العام 2021. كما إرتفعت ودائع العمـلاء إلى 1.5 تريليون دينار بعـد أن كانت 1.14 تريليون دينار في العام 2021.

وكانـت أعلنـت وكالة موديـز للتصنيف الإئتمانـي، عن تصنيف الودائـع طويلة وقصيرة الأجـل للمصرف الأهلـي العراقي – التابع لمجموعـة كابيتـال بنك – بالعملـة المحلية للمـرة الأولى عند B3، وتصنيف الودائـع طويلة وقصيرة الأجل بالعملة الأجنبية عندCaa1 مدفوعـاً بقرار رفع التقييـم الإئتماني الأساسـي المعدّل للمصرف (Baseline Credit Assessment) إلـى caa2 مـن B3. كما رفعت الوكالة تصنيفات مخاطر الطرف المقابل طويلة وقصيرة الأجل إلى B3 مع نظرة مسـتقبلية مسـتقرة لكافة التصنيفات على

الودائـع طويلة الأجـل. وأخذ تصنيف الودائع طويلـة الأجل بالعملة المحليـة للمصـرف الأهلي العراقي في الإعتبـار، التقييم الإئتماني الأساسي عند Caa2 ودرجتين من الإرتفاع، وهو ما يعكس إحتمالية الحصول على مسـتوى عالٍ من الدعم من قبل الشركة الأم (كابيتال بنك الأردن) الذي تم تصنيفه B1 مع نظرة مسـتقبلية مستقرة ودعم منخفض من الحكومة العراقية، وفقاً لتوقعات وكالة موديز.

في ما يلي مؤشرات أرباح المصرف للعام 2022 مقارنة بالعام 2021: (دينار عراقي)

Indicators	2022	2021	المؤشرات
1- **Total Assets**	1.654.86	1.247.49	1- اجمالي الموجودات
2- **Total loans and advancements**	651.34	593.57	2- اجمالي القروض والتسليفات
3- **Total Deposits**	10.053.91	784.47	3- اجمالي ودائع العملاء
4- **Shareholders Equity**	228.26	216.34	4- حقوق المساهمين
5- **Net profit**	18.86	17.89	5- الربح الصافي
6- **Capital Adequacy Ratio**	20.99	25.99	6- معدل كفاية رأس المال (%)
7- **Liquidity ratio**	157	109	7- نسبة السيولة (%)
8- **Return on Shareholders' Equity**	8.48	8.38	8- العائد على حقوق المساهمين (%)
9- **Return on Assets**	1.30	1.92	9- العائد على الموجودات (%)

رئيس مجلس إدارة المصرف الوطني الإسلامي

الدكتور عقيل محمود الجميلي:

لا معوقات لدينا حيال برنامجنا التطويري نطمح بأن نكون بمصاف المصارف العالمية في 2023

الدكتور عقيل محمود الجميلي

رئيس مجلس إدارة المصرف الوطني الإسلامي

يعمل المصرف الوطني الإسلامي على تقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية ويواكب التطوُّر الحاصل في مجال المنظومة المصرفية عموماً وتكنولوجيا المعلومات.

وفي هذا السياق، تحدث رئيس مجلس إدارة المصرف الوطني الإسلامي الدكتور عقيل محمود الجميلي، فقال: «لا شك في أن المصارف الإسلامية، حال المصارف التجارية، لكن الأولى أكثر سهولة من الأخيرة، نظراً إلى طبيعتها بإيجاد المنافذ والحلول. ونحن في العام 2023 نطمح بأن نكون بمصاف المصارف العالمية، وذلك بناء على تعليمات البنك االمركزي العراقي، وضمن المعايير الدولية التي تسلكها كل مصارف العالم».

وأشار الجميلي إلى أن المصرف الوطني الإسلامي كان أول المبادرين إلى إطلاق مشاريع الإسكان، عبر القروض الميسّرة المتعلقة بالمشاريع السكنية، ولا سيما لبناء المجمّعات السكنية. مشيراً إلى مبادرات البنك المركزي الذي فتح المجال واسعاً والتمويل أمام دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة بالتعاون مع البنوك، حيث كانت حصة البنك من هذه الأنشطة وازعة وذات تأثير إجتماعي ومنتج ومفيد.

المدير المفوَّض للمصرف المطني الإسلامي
الدكتور عباس فاضل رحيم

د. عباس فاضل رحيم متحدثاً
لمجلة «إتحاد المصارف العربية»

وأضاف الجميلي: «لا معوقات لدينا حيال برنامجنا التطويري، فنحن كمصرف إسلامي نعمل على تجاوز العقبات ونجد الحلول المناسبة، وبتنا نتدارك الوقت على نحو أكثر فاعلية وديناميكية»، مؤكداً حول التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، «أننا كمصارف إسلامية لا نزال مبتدئين في هذا الشأن، لكننا نسير وفق المعايير العالمية، ونعمل على تطوير مصارفنا الإسلامية في هذا المجال، وسنثبت ذلك في المستقبل القريب».

وشرح الدكتور عقيل الجميلي إلى أن «الوطني الإسلامي» يملك 8 فروع، هي: الإدارة العامة في بغداد، الكاظمية، وكربلاء، والنجف الأشرف، فضلاً عن البصرة، وميسان، وكركوك، والموصل، وهناك فروع له تحت التأسيس في كل من محافظات بابل، وديالى، والسماوة والأنبار، فضلاً عن أن المصرف قد قدم مساهمات كبيرة ومهمة، منها مبادرة تمكين للبنك المركزي العراقي، كذلك مبادرة الأخير لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والقروض الصحية ضمن المبادرة، كذلك تطوير الساحات في بغداد (ألق بغداد) كذلك مساهمات كثيرة في رعاية المحتاجين مثل مبادرة زراعة القرنية للعديد من المرضى في علاج وزرع القرنية في لبنان، برعاية كاملة من الفندق والطائرة والتي كانت على نفقة رئيس مجلس الادارة الدكتور عقيل الجميلي، إضافة إلى مساهمته المباشرة بمبلغ 250 مليون دينار في تطوير وتحسين شارع المتنبي، فضلاً عن كل المساهمات التي بادر بها البنك المركزي، من خلال مشروع «تمكين» أسوة بالمصارف الأخرى المساهمة في هذه المبادرات».

أضاف الجميلي: «لقد ساهم المصرف في مشاريع إسكانية، الأول في منطقة الشعب في بناء وتطوير وتمويل هذا المشروع، والمشروع الآخر غدير كربلاء، وغدير النجف، وطيبة النجف من المشاريع المهمة والاساسية وهو يهدف إلى توفير السكن لكل أفراد المجتمع في كل أطيافه، إضافة إلى تمويل المواطنين لشراء هذه الوحدات السكنية، وبهذا يكون المصرف الوطني الإسلامي من أوائل المصارف العراقية التي دعّمت مشاريع الإسكان في العراق، فضلاً عن مساهمته الفاعلة في مشكلة شحة المياه في البصرة، حيث ساهم المصرف بإرسال عدد كبير من الشاحنات لتوفير المياه العذبة، كذلك منح سيارات ومواد غذائية لمخيمات المهجرين في محافظة الموصل والمناطق الأخرى. ولا يزال المصرف مستمراً في دعم كل هذه المساهمات الإنسانية والتنموية في العراق».

العملات الرقمية.. فوائدها وأخطارها

لماذا يُحارب النظام المالي العالمي العملات الرقمية؟

لا شك في أن العملة الورقية، قيمتُها تُحدّدها الحكومات والعرض والطلب، وإقتصادات السوق والتضخُّم والديون الداخلية والخارجية. أما طباعة العملة الورقية فتتم بحسب الحاجة وهي عملية مضبوطة. وقد عملت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على تأسيس نظام مالي عالمي، صاغته بحيث تفرض هيمنتها على الإقتصادات العالمية عبر صندوق النقد الدولي الذي كان هدفُه المساعدة في إعادة إعمار الدول المتضررة من آثار الحرب.

وقد إعتمدت سياسة البنك الدولي، كما صندوق النقد الدولي والبنوك التجارية العالمية، الإقليمية والمحلية، على الإقراض بفائدة، حيث تقوم الدول الكبرى والغنية بإقراض الدول الفقيرة، وبهذا تبدأ الدول بدفع فوائد القروض لسنوات طويلة، ربما تُحد من تنميتها بسبب تضخم الفوائد. وقد إعتمدت إقتصادات العالم على العملة الصعبة، وهي عملات الدول المقرضة لصندوق النقد الدولي في التبادلات التجارية مثل الدولار الأميركي والجنيه الإسترليني، وقد تم ربط هذه العملات بأسعار الذهب والمعادن النفيسة في البداية، وحين بدأ الدولار بالتضخُّم جرّاء الحرب الفيتنامية، تمّ ربط أسعار النفط العالمية بالدولار.

في هذا الوقت، ظهر ما يُسمّى بـ «العملة الرقمية» أو «المشفّرة» وفي مقدّمها بيتكوين، وهي عملة إفتراضية، أي ليست نقدية ولا يُشرف على طباعتها أو إصدارها أي بنك مركزي. ويتم توثيق ملكية العملات الرقمية في سجلات مشفّرة مخزّنة على أجهزة حاسوب. وقد أنشأ «بيتكوين» شخص مجهول الهوية يدعى «ساتوشي ناكاموتو» وقد بدأ تداولها في العام 2009. فـ «بيتكوين» لا تعتمد على وسيط أو سجلّ مركزي، أي يتم تداول العملة بين البائع والمشتري من دون أي وساطة، ويتم تسجيل ملكية العملة الرقمية في سجلات مشفّرة منتشرة في العالم، ولا يستطيع أحد إتباع العملة من خلال السجلّات لمعرفة مالكها. أي أن أموالك لا يعرف كمّها أحد، لا موظف بنك ولا حكومة ولا غيرها.

في التفاصيل، إذا ذهبت إلى محل تجاري (على سبيل المثال)، وإشتريت قطعة ملابس، وقمت بالدفع بواسطة بطاقة الإئتمان، فإن البنك هو الوسيط بينك وبين البائع. وحتى لو قمت بالدفع النقدي، فالبنك المركزي هو الوسيط، وهو الذي أصدر العملة المتداولة. أما إذا إستخدمت العملة الرقمية على سبيل المثال «البيتكوين»، وحين تشتري قطعة الملابس، فأنت تدفع من خلال محفظة رقمية محفوظة على هاتفك المحمول، والبائع لديه آلة تشبه آلة الدفع بالبطاقة الإئتمانية، فتقوم بالدفع مباشرةً للبائع. وحين تتم العملية تتغيّر ملكية العملة الرقمية من محفظتك إلى محفظة البائع، ويتم تعميم تغيير الملكية على شبكات الحاسوب في العالم في وقتٍ قصير، بطريقة لا مركزية تُسمّى سلسلة الكتل – «بلوك تشين» (Blockchain)، أي أنه لا يوجد حاسوب أو بنك مركزي يقوم بالعملية أو على علم بأطرافها، وأنّ الملكية تتغيَّر من دون معرفة مَن البائع ومَن المشتري.

كيف تعمل سلسلة الكتل؟

سلسلة الكتل «بلوك تشين» هي عملية لا مركزية تُستخدم لتوثيق عمليات بيع وشراء إلكترونية عبر تغذية مجموعة كبيرة من الحواسيب بعملية التحويل وتغيير الملكية. ويجب توثيق أي عملية على 51 % من الشبكة قبل إتمامها، وبعد توثيق المالك الأساسي تتم عملية التحويل وتوثيق المالك الجديد بطريقة مشفّرة من دون معرفة أي معلومات عن المالك القديم أو الجديد. وعليه، فالعملية ليست بحاجة إلى حاسوب مركزي أو أي قطاع تنظيمي لتتم العملية.

وقد بدأت البنوك والحكومات وأيضاً شركات الوساطة المالية بإستخدام تقنية «سلسلة الكتل» التي تعتمد عليها «البيتكوين». علماً أن في مقدمة السالكين في تصميم نظام مقايضة بإستخدام «سلسلة الكتل» كان بنك «إتش إس بي سي» HSBC، ودائرة أراضي دبي، حيث ستستخدم هذه الأخيرة «سلسلة الكتل» من أجل مشاركة ملكية العقارات مع المواطنين والدوائر الأخرى في المدينة كمصلحة الكهرباء والماء.

الفرق بين «البيتكوين» والعملة الورقية

العملة الورقية قيمتُها تُحدّدها الحكومات والعرض والطلب، وإقتصادات السوق والتضخُّم والديون الداخلية والخارجية. أما طباعة العملة الورقية فتتم بحسب الحاجة وهي عملية مضبوطة، ولا سيما حين يتم الحديث عن العملات الصعبة. أما «البيتكوين» فهي عملة محدودة الطباعة، فعددُ وحدات «البيتكوين» النقدية التي يُمكن توافرها في المستقبل، لن تتجاوز الـ 21 مليون وحدة «بيتكوين»، وكل وحدة «بيتكوين» تتكوَّن من 100 ساتوشي. أيضاً سعر «البيتكوين» فيخضع للعرض والطلب، لكنّه خارج إطار لعبة البنوك والحكومات التي ربما تستطيع المضاربة بالشراء والبيع فقط.

عمليات التعدين

عمليات تحويل الملكية، وتوثيق العمليات تقوم بها شركات أو أفراد عبر حواسيب متخصّصة منتشرة في العالم. في المقابل، تحصل هذه الشركات أو هؤلاء الأفراد على سلاسل فارغة، هي عبارة عن أجزاء جديدة من العملة الرقمية، حسب عدد العمليات التي يقومون بها. هذه العملية تُسمّى التنقيب أو التعدين. وحين تنتهي عمليات التنقيب أو التعدين التي ستستمر حتى العام 2140م لعملة «البيتكوين» على سبيل المثال، سيُصبح عدد «البيتكوين» محصوراً. وبهذا سيتحكّم بالسعر، العرض والطلب وثقة الجمهور بالعملة الرقمية. وستقوم «بيتكوين» وحسب تصميمها، بأخذ نسبة كالبنوك من المتعاملين، مقابل عمليات توثيق البيع والشراء التي تقوم بها الشبكة لصالح مقدمي خدمات تحويل الملكية والتوثيق حين إنتهاء عمليات التعدين.

ما الذي يخيف النظام المالي العالمي؟

لا شك في أن نظام المقايضة من دون وساطة الذي تتبعه العملات الرقمية، يلغي فكرة البنوك المركزية، ومراقبة حركة الأموال والأسهم والعقارات وغيره، وأصبح من الصعب السيطرة على حركة الأموال وحتى معرفة وجهتها. نعم هذه اللامركزية والسرّية في التعاملات، إستقطبت الكثيرين من الراغبين في الحصول على الخصوصية والتخلُّص من سطوة البنوك عموماً. لكنها أيضاً أصبحت ملاذاً آمناً للمتهرّبين ضريبياً أو لغسل الأموال، أو للعمليات القذرة من تجارة الأعضاء والمخدّرات التي تتم في الإنترنت المظلم بعيداً عن مراقبة البنوك والحكومات. وقد أثبتت العملات الرقمية أنها تمتلك القوة الكافية لتقويض سلطة الدولة وتحكمها بالأسواق. ففي تحقيق إستقصائي، أجراه المجلس الإحتياطي الإتحادي الأميركي حول «بيتكوين» في نهاية العام 2017، خلص رئيس المجلس السابق جيروم باول الى أن أحد أكبر مخاطر العملة الرقمية هو الخصوصية.

لكن، هناك مستفيدون آخرون من العملات الرقمية، وهي الدول التي تخضع لحصارات إقتصادية مثل فنزويلا (على سبيل المثال لا الحصر)، أو دول تخضع لعقوبات دولية مثل كوريا الشمالية. وقد أقدمت الحكومة الفنزويلية على إصدار عملة رقمية مركزية السجل تُسمّى «بيترو»، وربطت سعر «البيترو» الرقمي بسعر برميل النفط المحلي، وربطت عملتها الرقمية بالنفط والمعادن النفيسة. وقد نجحت الحكومة الفنزويلية، وفق إعلانها، ببيع ما يفوق الـ 700 مليون دولار من «البيترو في فترة الإكتتاب الأولية. علماً أن «بترو» (Petro)، وتُسمّى «بترومونيدا» أيضاً، هي عملة معماة صادرة عن حكومة فنزويلا، أعلن عنها الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في خطاب متلفز في 3 ديسمبر/كانون الأول 2017، مشيراً إلى أنه «سيتم دعم هذه العملة بإحتياطات فنزويلا من النفط، والبنزين،

والذهب والإلماس. وقد تم إطلاقها في فبراير/شباط 2018.

ويبدو أن فنزويلا، في طريقها للهروب من الضغوط الإقتصادية التي تُلاحق عملتها المحلية التي تضخّمت كثيراً، رغم الضغط الأميركي، ومنع شراء العملة الرقمية الفنزويلية. كما أعلنت روسيا نيّتها إصدار «روبل» رقمي بسجل مركزي لإخضاع «الروبل الرقمي» للبنك المركزي الروسي، ولعدم التهرُّب من ضريبة الدخل، لكن مع الإحتفاظ بالسرّية التامة للتعاملات وعدم القدرة على معرفة أرصدة المستخدمين.

في المحصّلة، لا ريب في أن «البيتكوين» و«الإثيريوم» ومثيلاتهما من العملات الرقمية التي تستخدم سلسلة الكتل للتوثيق، تُحافظ على خصوصية مستخدميها، وربما تُشعرنا بأننا عُدنا إلى إستخدام الذهب الأصفر في معاملاتنا بدلاً من الورق. فالعملة الرقمية لا تخضع لحكومة ما أو نظام عالمي معيّن، فما يُحرّكها هو عمليات البيع والشراء والمقايضات، فالمستخدم للعملة الرقمية، لن يحتاج إلى تبديل العملة، ولن تخضع للبنوك ولن تُدفع عمولات. لهذا، ثمّة محاولات حثيثة من الكثير من الحكومات والأنظمة البنكية لمحاربة العملات الرقمية، ويبدو أن هذه الجهات تميل راهناً لإصدار عملات مركزية السجل، مثل «الريبل» الرقمية، بحيث تستطيع من خلالها تغيير بعض قواعدها المالية، لكن من دون خسارة تحكمها بالأسواق وإنتقال الأموال. علماً أن «الريبل»، هي عملة رقمية يتم إستخدامها في عمليات التداول بالأسواق العالمية، وقد صارت راهناً من عملات التداول الأكثر شهرة على مستوى العالم، وتُسمَّى أيضا بـ XRP، لكنها ليست مجرد عملة رقمية فحسب، فهي تختلف عن بقية العملات الرقمية الأخرى.

مستقبل العملات الرقمية

العملات الورقية المتداولة يومياً، لا أحد يعرف كيف تصدر، ولا كمية النقد المتداول في السوق. فالمتحكّم الحصري بها هو البنك المركزي، التابع للحكومة. وكل معاملات المواطنين تخضع للنظام البنكي، إذ لا يوجد خصوصية للعملات في كل حركة سواء يقوم بها الأفراد أو الشركات، فضلاً عن فروق الأسعار حين تُبدّل العملات أو تُشترى بضائع أو خدمات من بلدان بعملة مختلفة عن العملة المحلية.

في المقابل، ما يُحدّد سعر العملة الرقمية هو المضاربات فقط، بالإضافة إلى أن عملية البيع والشراء لا تخضع لوسيط يطالب بعمولة. لذا، إن الحرب على العملات الرقمية حتماً ستفشل، وحتى تلك الدول التي بدأت بمحاربتها ستبدو معزولة في المستقبل وستضطر للتسليم.

ربما لا نستطيع إستخدام العملات الرقمية في معاملاتنا اليومية بمرونة مثل العملات الورقية أو بطاقات الإئتمان، لكن بدأ الكثير من الفنادق ومتاجر التجزئة بقبول العملات الرقمية. وفي القريب ستُصبح خدمات الدفع موجودة في كل مكان في العالم. ويبقى التحدّي الأكبر هو الجمهور، فإذا زادت ثقتهم بالعملات الرقمية، فإنها ستنتشر بشكل أوسع، ولربما تصبح في يومٍ ما بديلاً عن العملات الورقية.

العملة الرقمية والمشفّرة

قد تكون العملة الرقمية للبنك المركزي هي العملة المشفّرة الصحيحة في المستقبل، في هذا السياق، إن هذه العملة هي عملة رقمية صادرة عن بنك مركزي، وهي شكل جديد من أشكال النقد الصادر عن البنك المركزي. وتُعرف العملات الرقمية للبنك المركزي أيضاً بالعملات الرقمية الأساسية.

تجدر الإشارة إلى أن العملة الرقمية للبنك المركزي، مستوحاة من الـ «بيتكوين»، لكنها تختلف عن الـ «بيتكوين» من نواحٍ عديدة. فالـ «بيتكوين» لا تصدر من قبل سلطة معينة وتفتقر إلى التشريعات القانونية الحكومية، في حين أن العملة الرقمية للبنك المركزي يتم إصدارها ودعمها من قبل بنك مركزي في بلد معين. ويُلاحظ راهناً أن أكثر من 80 % من البنوك المركزية في العالم تتطلّع إلى إصدار عملتها الرقمية الخاصة بها.

إن الميزات والإستخدامات الرئيسية للعملة الرقمية للبنك المركزي هي: الأوراق النقدية الرقمية: إن العملة الرقمية للبنك المركزي، تُشبه الأوراق النقدية الرقمية. ويُمكن أن يستخدمها الأفراد لدفع رسوم الأعمال والمحلات التجارية. ويُمكن إستخدامها أيضاً بين المؤسسات المالية لتسوية العمليات في الأسواق المالية.

كذلك، ثمّة نوعان من أموال البنك المركزي، هما النقد والإحتياطات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية المؤهلة في البنك المركزي. أما راهناً، فإن العملة الرقمية للبنك المركزي هي النوع الثالث للأموال الصادرة عن البنك المركزي، وتُستخدم

كسجل إلكتروني أو كعملة الدولة الرقمية. ويتم إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي وإدارتها مباشرة من قبل البنك المركزي، ويُمكن إستخدامها من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات المالية لأغراض عدة.

العملة الرقمية والإقتصاد الرقمي

تدعم العملة الرقمية للبنك المركزي الإقتصاد الرقمي، إذ إنها شكل جديد من العملة الرقمية ويُعتبر الأكثر أماناً، مما يُعزّز التنوع في خيارات الدفع، ويجعل المدفوعات عبر الحدود أسرع وأرخص، ويزيد الشمول المالي ويسهل تحويل الأموال.

وتتغلّب العملة الرقمية للبنك المركزي على التهديدات التي تواجه العملات المشفرة مثل الـ «بيتكوين»، لأن العملة الرقمية للبنك المركزي تعمل تحت سيطرة السلطة التنظيمية للبلد، مثل سلطة البنك المركزي، مما يُحفّز قبول العملة الرقمية للبنك المركزي على نطاق واسع من قبل عامة الناس، لأنها تخضع للتشريعات القانونية والحكومية.

ويتزايد الإهتمام بالعملة الرقمية للبنك المركزي، إستجابة للتغيُّرات في المدفوعات والتمويل والتكنولوجيا، وبالأخص بسبب تداعيات جائحة كورونا، فروادُ إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي هم بنك إنكلترا، وبنك الصين الشعبي، وبنك كندا، والبنوك المركزية في أوروغواي، وتايلاند، وفنزويلا، والسويد وسنغافورة. وتبحث الدول الأخرى في إمكانية إطلاق عملة رقمية صادرة عن البنك المركزي. وتتطلّع الصين إلى أن تكون أول بلد يُصدر عملة رقمية للبنك المركزي. ويبحث البنك المركزي الأوروبي في إمكانية إطلاق اليورو الرقمي.

ويُطلق مشروع الدولار الرقمي للولايات المتحدة، خمسة برامج تجريبية لإختبار الإستخدامات المحتملة للعملة الرقمية للبنك المركزي الأميركي. وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط مخوّلة للإستفادة من إنتشار العملة الرقمية للبنك المركزي مع تغيّر إتجاهات الطاقة والتجارة العالمية.

وقد تساعد العملة الرقمية للبنك المركزي الكويت، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وجمهورية إيران، ودول الشرق الأوسط الأخرى في تحقيق النمو والتنويع الإقتصادي. وتتعاون البنوك المركزية في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة بالمشاركة مع بنوك تجارية في مشاريع تقنية تتعلق بالعملة المشفّرة وسلسلة كتل البيانات، ومنها مشروع آبر الذي يهدف إلى الإصدار المزدوج بين البلدين لعملة رقمية للبنك المركزي، تعتمد على تقنية دفتر الأستاذ الموزّع، وتساعد في إجراء المدفوعات عبر الحدود، وتحسين أنظمة الدفع القائمة حالياً على نظام «سويفت»، وتُمكن البنوك المركزية من تطوير أنظمة دفع جديدة.

التوقعات والتوجهات المستقبلية

لقد أدّى ظهور التقنيات الجديدة، وتطوُّر أنظمة المعلومات إلى زعزعة النظام المصرفي والمالي بشدّة، إذ إن العملات الرقمية ووسائل الدفع الرقمية الحديثة، بما في ذلك العملات المشفّرة والعملات المستقرة العالمية، والعملة الرقمية للبنك المركزي، تُعتبر إبتكارات مهمّة لها تأثيرات كبيرة محتملة على النظام النقدي والمالي الدولي.

وتُساعد العملة الرقمية للبنك المركزي على زيادة الكفاءة، وخفض التكاليف وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة شفافية أنظمة الدفع والتدفقات المالية. إلا أنّها تحمل في طيّاتها مخاطر جديدة والمزيد من التعقيد التقني والتنظيمي. وحالياً لا تتفوّق العملة الرقمية للبنك المركزي على العملات المشفرة نظراً إلى محدودية المعروض منها.

وقد تصبح العملة الرقمية للبنك المركزي حقيقة واقعة قريباً، وقد تساعد في تعزيز إستخدام العملات المشفرة وتسريع الشمول المالي، وما ينبثق منه من الخدمات المصرفية المنوعة، وتطوير مجالات عمل النساء، وشمول الفئات المحدودة الدخل والفقراء.

في الخلاصة، إن التوجهات المستقبلية تقتضي بتنظيم العملة الرقمية للبنك المركزي وتصميمها وهندستها، إذ من حيث التنظيم، سيكون للعملات الرقمية للبنك المركزي آثار بعيدة المدى على مستقبل التمويل، بما في ذلك شراء وبيع الأصول الرقمية والأوراق المالية، مما يستوجب وضع إطار قانوني مخصّص لتسهيل الشفافية وإصدار شكل رقمي من النقود من قبل الحكومات العالمية، ومن حيث التصميم: يعتمد تصميم العملة الرقمية للبنك المركزي على أولويات كل دولة على حدة. إلا أن التعاون الدولي يفرض وضع أطر تشريعية موحدة في شأن البيانات، وحماية الخصوصية، وتقنيات البنية التحتية الضرورية لتحقيق فوائد العملة الرقمية للبنك المركزي بشكل كامل، وبالأخص تسهيل إجراء المدفوعات عبر الحدود. وأخيراً من حيث الهندسة: إن إنشاء الهيكل والبنية التحتية والقواعد للوصول إلى العملة الرقمية للبنك المركزي، سيستلزم خيارات تصميم صعبة ومعقدة، مما يستوجب على السلطات الوطنية وضع أولويات لهندسة تقنيات البيانات والهويّة الرقمية.

أعداد وتجميع مجلة «إتحاد المصارف العربية»

أرباح QNB السنوية في 2022 تجاوزت التوقعات
ويُواصل تعزيز الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية في مجال التمويل

إرتفعت الأرباح الصافية لمجموعة بنك قطر الوطني QNB في نهاية العام 2022 بنسبة 9 % على أساس سنوي إلى 14.3 مليار ريال، بدعم من نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة 24 % الى ما يزيد عن 35 مليار ريال.

من جهة أخرى، أطلق QNBأحد أكبر المؤسسات المالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، إطاره المبتكر والرائد في السوق للتمويل المستدام والمنتجات المستدامة، وهو مدعوم برأي طرف ثانٍ يتمثل في شركة ISS Corporate Solutions.

ويُعدُّ إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة أحدث نسخة من نهج مجموعة QNB الحائز على جوائز في التمويل المتوافق مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وسيحل محل الإطار الحالي للسندات الخضراء والإجتماعية والمستدامة مع توفير تغطية إضافية.

ويعزز الإطار الجديد نهج ومنهجية تصنيف أي منتجات وخدمات ومعاملات على أنها تمويل مستدام أو تمويل إنتقالي بما يتماشى مع أحدث المعايير والتصنيفات، وذلك بهدف تحقيق تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع.

إلى جانب السندات والقروض الخضراء/ الإجتماعية، يُوسع الإطار نطاق التمويل المستدام ليشمل المعاملات المرتبطة بالإستدامة، والإنتقال في القطاعات التي يصعب تخفيف آثارها، وأحدث التطورات في السوق. يتضمن ذلك الموضوعات والفئات والمعايير المؤهلة، بما يتماشى مع المبادئ الدولية للتمويل المستدام بما في ذلك الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) ورابطة أسواق القروض (LMA) وذلك مدعوم برأي طرف ثانٍ.

وتلتزم مجموعة QNB المستمرة بإحداث تأثيرٍ إيجابي من خلال أنشطتها التمويلية، مع تعزيز الإنتقال العادل نحو إقتصاد محايد للكربون. تشمل المنتجات والخدمات المستدامة الرائدة لمجموعة QNB إصدار أول سندات خضراء وأول اتفاقية إعادة شراء صديقة للبيئة في قطر، فضلاً عن تقديم القروض العقارية الخضراء المبتكرة وقروض السيارات الكهربائية لعملائنا من الأفراد.

وذكرت شركة ICS (ISS Corporate Solutions) في رأيها كطرف ثانٍ: «نرى أن إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة يتماشى مع إستراتيجية الإستدامة الخاصة بالبنك. وأعدّ البنك معايير تمويل مستدامة واضحة وذات مصداقية لمنتجاته المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن الإطار».

أضافت الشركة: «إن الأساس المنطقي للإطار، المتمثل في توفير مجموعة من منتجات التمويل المستدامة، مدمج في إستراتيجية الإستدامة الشاملة الخاصة بالبنك». وقد قامت شركة ICS، التي أشرفت وكالة التصنيف الرائدةISS ESG على عملية إبداء رأيها كطرف ثانٍ، بإجراء تقييمات إيجابية لنهج مجموعة QNB لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وجودة الإستدامة في الفئات المؤهلة».

وتحتفظ المجموعة بتصنيفات وجوائز إقليمية رائدة في مجال الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك «الريادة المتميزة في تقديم التمويل المستدام» و«الريادة المتميزة في إصدار السندات المستدامة» ضمن جوائز مجلة «غلوبال فاينانس».

مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

عنوان للتميز
Title of excellence

16 فرعاً
2000 نقطة بيع
200 صراف آلي

مكاتب تمثيلية عالمية

www.idb.iq
info@idb.iq
www.facebook.com/idbiraq
www.instagram.com/idbiraq

الإدارة العامة: العراق – بغداد – الكرادة – حي بابل ٩٢٩ – شارع ١١ – تلفون: ٧٨٥٦٦٨٧٧ ٩٦٤+ – خط أرضي: ٧٧٣٣٦٨١ ١ ٩٦٤+

مكتب تمثيلي دبي: أبراج بحيرات الجميرة – كلستر V – مبنى جميرة بزنس سنتر ٢ – جناح ٣٦١ – ٣٦٦ – هاتف: ٥٧٧ ٠٦٢ ٤ ٩٧١+

مكتب تمثيلي بيروت: وسط بيروت – شارع عمر الداعوق – بناية ستراتوم – الطابق السابع – تلفون: ٣٠٦ ٨٠ ٧٨ ٩٦١+

ملتقى الإتحادات العربية النوعية المتخصّصة لـ «تعزيز الإقتصاد الرقمي» في أبو ظبي

صورة عامة للمشاركين في ملتقى الإتحادات العربية النوعية المتخصّصة

في سياق إنعقاد الدورة السادسة لملتقى الإتحادات العربية النوعية المتخصّصة، لتعزيز الإقتصاد الرقمي، وبدعوة من الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، وقّع المجلس التصديري للصناعات الغذائية مذكرة تفاهم، مع الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي التابع لجامعة الدول العربية، لتأسيس «سوق الغذاء العربي»، ويأتي هذا المشروع في سياق المبادرات والمشاريع الخمسين المنبثقة عن الرؤية العربية للإقتصاد الرقمي، التي تم الإعلان عنها للمرة الأولى في المؤتمر الدولي للإقتصاد الرقمي العربي الذي كان عُقد في مدينة أبوظبي في ديسمبر (كانون الأول) 2018، برعاية الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، والتي تستهدف دفع عجلة التنمية الإقتصادية الرقمية، وذلك بإعتبارها خطوة لتمهيد الطريق نحو بناء إقتصاد رقمي مستدام في المنطقة، والتي تم إقرارها في قمة القادة بالجزائر في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

وحضر التوقيع، أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، والفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الإماراتي، والدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، وعدد كبير من رؤساء المنظمات والإتحادات العربية، وذلك خلال إجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، في مدينة أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، والتي يستضيفها الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي.

وتستهدف «سوق الغذاء العربي»، إستخدام منصّة رقمية متطوّرة تربط مكوناته المختلفة، والتي تتضمّن المُصَدِّر والبائع، والمشتري والمستورد، وكافة موردي الخدمات الداعمة والتي تتضمّن النقل، والخدمات اللوجستية، والتخزين، والفحص، والإختبار، والتصنيف، وإصدار الشهادات، والتمويل والإقراض، والتأمين، والتخليص الجمركي. وتعتمد آليات التنفيذ على تكنولوجيا البلوك تشين، والتي من خلالها يُمكن تحويل المستحقات المالية وفق آلية التعاقد المتفق عليها وتضمّنها المنصة من خلال حساب بنكي وسيط، يسمح بسداد المبالغ بموجب إنجاز الأعمال والموافقات على النظام، لتنتقل ما بين المحافظ الرقمية من المستورد إلى المُصَدِّر.

وقّع المذكرة، الدكتور أشرف السيد رشاد وكيل المجلس التصديري للصناعات الغذائية ممثلاً للمجلس، والدكتور علي محمد الخوري مستشار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، ورئيس مجلس إدارة الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، وجمعة الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة الإقتصاد، وراشد عبد الكريم البلوشي، وكيل دائرة التنمية الإقتصادية أبوظبي، والمهندس محمود البستكي المدير التنفيذي للعمليات – موانئ دبي العالمية، وعبد المحسن الفارس نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية وعدد من المشاركين.

تأسيس «سوق الغذاء العربي» عبر مذكّرة تفاهم بين المجلس التصديري للصناعات الغذائية والإتحاد العربي للاقتصاد الرقمي

وتأتي مشاركة المجلس التصديري للصناعات الغذائية، ممثلاً عن قطاع الصناعات الغذائية المصري، لكون مصر أكبر مصدر غذاء عربي. ومن أهمّ الدول التي تعمل على حفظ ودعم الأمن الغذائي العربي، ولا سيما في ظل النجاحات المتتالية التي شهدها القطاع الغذائي المصري، وريادته العالمية لعدد من المنتجات الغذائية مثل الفراولة المجمّدة التي تحتل مصر المركز

الأول عالمياً في تصديرها، وزيتون المائدة، والبصل المجفف، والأجبان، والخضر والفاكهة المجمّدة وغيرها. علماً أن قدرة قطاع الصناعات الغذائية المصري على الحفاظ على الأمن الغذائي المصري خلال الازمات العالمية المتتالية، بدءاً من أزمة تفشي وباء كورونا، مروراً بالحرب الروسية – الأوكرانية وتبعاتها على العالم، إضافة إلى قدرة القطاع على الحفاظ على معدّلات صادرات عالية، قد بلغت 4.1 مليارات دولار في نهاية العام 2022.

أبو الغيط

وكان أبو الغيط قد إفتتح أعمال الدورة السادسة للملتقى في أبو ظبي، مؤكداً أهميته «بوصفه منصة لتبادل الأفكار والتجارب الناجحة للإتحادات العربية»، مشيراً إلى «دور الإتحادات العربية كبيوت خبرة تعمل في إطار جامعة الدول العربية، وهو ما دعا إلى عقد هذا الملتقى بشكل دوري لمعالجة مواضيع تهم العمل العربي كريادة الأعمال، والتنمية المستدامة، والتحوُّل الرقمي، والأمن الغذائي والتغيُّر المناخي وغيرها».

الخوري

من جانبه، رأى رئيس مجلس إدارة الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي علي محمد الخوري «أن المنطقة العربية تواجه تحدّيات من الوضع الإقتصادي العربي، باتت تهدّد أيضاً السلم الإجتماعي العربي، وهو ما يتطلّب وقفة ومراجعة شاملة للإستراتيجيات والنظم الحالية المعنية بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية العربية»، مشيراً إلى «أن العالم يُواجه إرتفاع أسعار المواد والبضائع ومستويات التضخُّم المرتفعة، وتدهور قيمة العملات المحلية، وقلّة الموارد الغذائية وسط المتغيّرات المناخية والنزاعات العالمية، وهذه المتغيّرات تُنتج ضغوطاً هائلة على الدول الكبرى ذات الإقتصادات المتينة والعتيدة، وقد أصبحت تدفع بسيناريوهات كارثية على الإقتصادات الناشئة، لكن يُمكننا أن نجد فرصاً تاريخية عبر العمل المشترك والتطوير والتحديث».

تكريم

من جهة أخرى، تسلم الخوري درع الجامعة العربية تقديراً لجهوده على رأس الإتحاد لدعم المجتمعات المعرفية، وتسريع وتيرة الرقمنة وتعزيز مكانة الإقتصاد الرقمي في الدول العربية، وتقديراً لنجاحه في قيادة الإتحاد لإطلاق عدد من المبادرات العربية التي تهدف إلى تشجيع الشركات الرقمية الناشئة.

دعم قطاع تكنولوجيات الإتصال والمعلومات العربي

وأبرم الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي والمنظمة العربية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات، مذكرة تفاهم، تهدف إلى الإستفادة من الفرص التي يقدمها قطاع تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، في دفع عملية التنمية الإقتصادية، وتوفير أفضل الوسائل والممارسات لتلبية إحتياجات التنمية المستدامة بالوطن العربي من أجل إقتصاد رقمي مستدام، وإطلاق مشاريع ومبادرات مشتركة تُساهم في تنمية تكنولوجيات الإتصال والمعلومات. وتنص المذكرة على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي الجانبين للإتفاق على آلية تنفيذ البرامج والمشروعات المشتركة التي يتم الإتفاق عليها، وتعقد اجتماعها بشكل دوري مرة كل سنة أو كلّما إقتضت الضرورة ذلك.

مبادرات مشرّفة للمنطقة العربية في مجال التحوُّل والحوكمة الرقمية

إجتماع لجنة العمل العربي المشترك

وشهدت العاصمة أبو ظبي أيضاً إستمرار أعمال اللجان المنبثقة في إجتماعاتها، حيث ناقش المشاركون مواضيع جدول الأعمال، أبرزها الأمن الغذائي في ظل التغيُّرات المناخية، والدور المطلوب من المنظمات العربية المتخصصة، ونتائج أعمال الدورة الـ31 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي كانت إنعقدت في الجزائر، ونتائج أعمال قمة المناخ COP27، كذلك مقترح منظمة العمل العربية «تنظيم مؤتمر عربي/ دولي، حول الإقتصاد الرقمي ودور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل»، وعرض الإستراتيجية العربية للأمن السيبراني.

قراءة إقتصادية في القمة السعودية – الصينية ومفاعيلها المستقبلية

شراكة إستراتيجية لبناء قاعدة إستثمارية تدمج طريق الحرير بـ «رؤية 2030»

الخطوة المقبلة للحكومة خصخصة الشركة السعودية للكهرباء وتوليد 30 % على الأقل من إحتياجات طاقة البلاد عبر الطاقة الشمسية

خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز مجتمعاً بالرئيس الصيني شي جينبينغ والوفد المرافق وبدا من اليمين ولي العهد ورئيس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز وعدد من المسؤولين السعوديين

يتفق الجميع، محللون سياسيون وإقتصاديون، على أن زيارة الرئيس الصيني شي جينبينغ، إلى المملكة العربية السعودية، ولقاءه خادم الحرمين الشريفين، العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ليست زيارة عادية بمعناها السياسي والإستراتيجي فقط، بل تميّزت بأبعادها الإقتصادية التي ستمتد إلى منطقة الشرق الأوسط، بسبب الثقل الإقتصادي الذي تتمتع به المملكة، إلى جانب مكانتها السياسية في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. بدليل أن إستضافة المملكة للرئيس الصيني، تخلّلها ثلاث قمم هي: «السعودية – الصينية»، و«الخليجية – الصينية»، و«العربية – الصينية» في حضور أكثر من 30 قائد دولة ومنظمة دولية.

نتائج وأرقام

في نتائج القمة الإقتصادية، وقّعت الصين مع المملكة إتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة، بالإضافة إلى مجموعة من الإتفاقيات، بقيمة 30 مليار دولار، وشملت مجالات الطاقة والبنية التحتية، حيث تسعى الصين من خلال هذه الإتفاقيات إلى النهوض بإقتصادها، الذي تضرّر بفعل جائحة «كوفيد – 19». في حين، تتطلّع المملكة إلى تنويع تحالفاتها الإقتصادية والسياسية، إذ تمحورت الإتفاقيات حول قطاع الطاقة المتعلق بالهيدروجين، وخطّة للتوفيق بين أجندة الإصلاح الإقتصادي، الطموحة في السعودية والمعروفة برؤية 2030، ومبادرة الحزام والطريق الصينية التي تكلف تريليونات الدولارات، ومشروع للبتروكيماويات وتطوير مشاريع إسكانية وتعليم اللغة الصينية، وإتفاق للتكنولوجيا والطاقة النووية.

الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي والرئيس الصيني

وقـد أتاحت هذه القمم التي عُقـدت على أرض المملكة، فرصاً عديـدة للرئيس الصيني كـي يلتقي القادة العرب فـي زيارة واحدة، وخصوصـاً أن نحو 20 بلداً عربياً، باتت مشـاركة في «خطة الحزام والطريق» الصينية. لكن الإهتمام الرئيسي للرئيس الصيني، في هذه الرحلـة الثالثـة له إلى الخارج منذ تجديد ولايته، تُركّز على أكثر من 40 صفقـةً وإتفاقاً ومذكّرات تفاهم وُقّعـت خلالها، وقدّرت قيمتها بنحو 30 مليار دولار مع المملكة.

وفي سياق هذه القمم والإتفاقات ومذكرات التفاهم، طُرح بجدية إمكان أن تسـعّر بيجينغ جزءاً من عقود النفط والغاز مع الخليجيين باليوان الصيني بدلاً من الدولار. كما نوقش إستكمال إتفاق التجارة الحـرّة، مـع دول الخليج التـي تعتبرها الصين ركيزة إسـتراتيجيتها التجاريـة للإقليـم، وقد وُضعت مع السـعودية أسـسٌ لإقامة قاعدة تجارية واستثمارية في المنطقة.

ولأن المصالـح الصينيـة – العربيـة باتـت «متشـابكة إلـى حدّ التكامـل»، كمـا تـردّد خلال القمم علـى نحو غير مسـبوق، بدا من الطبيعي أن تُوقّع الصين والسـعودية على إتفاق «شراكة إستراتيجية شاملة».

لا شـك فـي أن هـذه القمّة، ومـا يتبعها من نتائـج، هي إحدى محصّـلات عمـل ولـيّ العهد الأمير محمـد بن سـلمان، على تغيير هيـاكل إقتصاد المملكة ضمن «رؤية 2030» ومعها هياكل سياسـتها الخارجيـة، إعتماداً على التمايُز الذي ظهر في مناسـبات عدّة، لكن خصوصاً في قرار «أوبك +» في تشرين الأول (اكتوبر) 2022، حيث خُفّض الإنتاج النفطي بدلاً من رفعه كما أرادت الولايات المتحدة.

نظام دولي متعدّد الاقطاب

ويعتبـر الخبـراء الإقتصاديـون أن زيـارة الرئيـس الصيني تُعدّ «علامـة فارقـة في مسـيرة الصين، حيـال تأكيد مكانتهـا العالمية فـي عالـم يتّجه منذ سـنوات، بخطى حثيثة نحو نظـام دولي متعدّد الأقطاب، يسعى فيه العرب إلى لعب دور فاعل، في معادلة التوازنات الدولية بعيداً من الإسـتقطاب»، لافتين إلى أن «بيجينغ تحرص على التفاعـل مـع المنطقة العربيـة تحت مظلّـة واحدة، وهو مـا تؤكده منتديـات التعـاون الصينية – العربية، لكن ذلـك لا يمنع أولوية دول غرب آسـيا، ولا سـيما دول الخليج ومجلس التعـاون الخليجي، في الإسـتراتيجية الكبـرى للصين بوصفها المنطقـة الأكثر قدرة ، على توفير الوقود الآمن إلى «مصنع العالم» والسوق المفتوحة ذات القوة الشـرائية المرتفعة أي الصين، فضلاً عمّـا تُمثله الممرّات البحرية للمنطقـة العربية، وموقعها الإسـتراتيجي، من ميزات جيوسياسـية تضعها في قلب مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، ولا سـيما طريق الحريـر البحري الـذي يتمثل في منطقـة الخليج والبحـر الأحمر، وصـولاً إلى قناة السـويس المصرية، درباً متفـرّداً لتحقيق الترابط المستقر بين شرق هذا العالم وغربه».

خطوات إستباقية

يرى الخبراء «أن السـلوك السـعودي في القمّة، يعكس خطوتها

الإستباقية في التعاطي مع التحوّلات العالمية، منذ جائحة كورونا، والحرب الروسية في أوكرانيا. فهاتان الأزمتان الدوليتان، برهنتا على محورية الدور السعودي في تحقيق أمن الطاقة العالمي وتوفير إمداداته، والأهم تحويل المحن إلى منح وفرص لزيادة فعّالية النظام الدولي وتوازنه، وترقية تأثير الحضور العربي وفعاليته في المشهد الدولي والإقليمي المعقد».

ولفتوا إلى «كثافة الإجتماعات البارزة بين القادة الصينيين والسعوديين في السنوات الأخيرة، حينما زار شي السعودية في العام 2016، بينما زار الملك سلمان بيجينغ بعد عام. وفي العام 2019 سافر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى الصين، حيث وقّع صفقة بتروكيماويات بقيمة 10 مليارات دولار».

ويلفت الخبراء إلى أن القمة «خرجت بقرارات تنفيذية نحو مزيد من خطوات تحقيق مبادرة الصين التجارية العالمية «الحزام والطريق»، وتفعيل مكانة المنطقة العربية في تلك المبادرة، بصورة ترفع من مستوى التبادل التجاري، ووفّرت فرص الإستثمارات المشتركة بين الجانبين العربي والصيني، كما أن نتائج قمّة الرياض العربية – الصينية ستتبلور في صورة وثائق تاريخية للتعاون».

ويوضح الخبراء أنه «صدر عن القمّة، ثلاث وثائق رسمية، الأولى إعلان الرياض، والثانية تعزيز العلاقات الإستراتيجية بين الدول العربية والصين، والثالثة في شأن آليات تفعيل التعاون المشترك في كل المجالات، وتناولت كل أوجه التعاون في مختلف أشكالها، ومستقبل العلاقات بين الدول العربية والصين، وخصوصاً في المجالات التنموية والتكنولوجية».

ويرى الباحثون، «أن التوجّه التعاوني العربي – الصيني في المرحلة الراهنة، يُركّز على «تعزيز المصالح المشتركة بين الجانبين مع حاجة كل طرف إلى الآخر»، موضحين أن «بيجينغ بحاجة إلى موارد المنطقة وسوقها القريبة، مما يُؤسس لمعادلة جديدة من الشراكة الإقتصادية جوهرها النفط في مقابل التكنولوجيا، مشيرين إلى «توافق الرؤى بين الجانبين حول مختلف القضايا البارزة، من بينها القضية الفلسطينية والأمن الغذائي وتحدّيات التغيُّر المناخي، بينما الصين بحاجة إلى إستمرار علاقاتها الإقتصادية والتجارية المميّزة مع العرب، للحفاظ على معدّل النمو الإقتصادي الصيني المتأثر سلبياً بتداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا».

المملكة زعيمة «أوبيك»

ويصف الخبراء، المملكة العربية السعودية بأنها «الزعيمة الفعلية لمنظّمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، وإنعقاد القمّة يُمثل إعادة بلورة لرؤية الصين تجاه المنطقة العربية، التي تركّزت في السنوات الماضية على منتديات الشراكة وآليات الحوار، لتصل في الرياض إلى قمّة أُولى على مستوى القادة، لتحقيق نقلة نوعية في تاريخ العلاقات بين الجانبين ترتكز إلى المصالح المشتركة قبل كل شيء».

ويُضيف هؤلاء: «لا شك في أن المصالح الإقتصادية المشتركة بين البلدين واضحة، والصين هي الشريك التجاري الأكبر للسعودية، في حين أن الرياض هي واحدة من أكبر موردّي النفط للصين، فيما الشركات الصينية منخرطة بعمق في السعودية، فهي تبني مشاريع عملاقة، وتُنشئ بنية تحتية للجيل الخامس، وتُطوّر طائرات عسكرية من دون طيار».

يُضيف الخبراء: «وسط ترحيب بتوسيع عضوية تجمع «بريكس»، بما يسمح بدخول السعودية إلى الحلف الإقتصادي الذي يضمّ قوى صاعدة منذ نشأته في العام 2006، وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب أفريقيا، تتصاعد أهمية التكتّل بالنظر إلى منافسته، للتجمُّعات الإقتصادية والسياسية التي تُهيمن عليها الدول الغربية، على رأسها مجموعة السبع الصناعية الكبرى».

ويذكر تقرير «نيويورك تايمز» أنه «بينما السعودية تُعدّ حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن، فإن القادة السعوديين سعوا منذ فترة طويلة إلى تقوية التحالفات الأخرى، للإستعداد لما يرون أنه عالم ناشئ متعدّد الأقطاب، وخصوصاً مع الصين كقوة عظمى رئيسة».

بذور النهضة زُرعت في 2016

في العام 2016، شرعت المملكة العربية السعودية، في تجربة سياسية وإقتصادية ثورية. ففي إبريل/نيسان من ذلك العام، أعلن ولي العهد محمد بن سلمان، عن مبادرة الإصلاح الإقتصادي «رؤية 2030»، وصحب إعلانه عنها بنقد لاذع لإعتماد بلاده على النفط. وبحسب رؤية الأمير محمد بن سلمان، فإن المملكة تحتاج إلى مواجهة تحديات القرن الـ 21، والتخلُّص من وضعها بوصفها دولة ريعية، معتمدة على عائدات صادرات النفط. بدلاً من ذلك، ستدمج المملكة إقتصادها في سوق المال العالمية، بإعتباره وجهة لأموالها ومصدّراً للإستثمار على السواء. كما أعلن ولي العهد أن «صندوق الثروة السيادي السعودي، سيتولّى أكثر من 10 % من القدرة الإستثمارية للعالم».

منذ ذلك الوقت، شهدت السعودية بالفعل تغيُّرات إجتماعية هائلة في السنوات الأخيرة، بيد أنها تعثّرت في طريقها نحو بعض هذه الأهداف المالية الطموحة. فلا تزال المملكة في إنتظار الكثير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي وُعدت بها، بينما إستُنزف الإحتياطي الأجنبي لديها بسبب خطة النمو. ولا تزال معظم وعود الأمير محمد بن سلمان البرّاقة، بما فيها المشروعات العمرانية المستقبلية العملاقة، غير مكتملة. ومع ذلك، بدأت التجربة السعودية مؤخراً عملية إعادة توجيه للإقتصاد، إذ أدركت قيادة البلاد بأن نموذج المملكة القديم، المعتمد بالأساس على دولة رفاه قائمة، على أموال النفط والفصل الصارم بين الجنسين، لم يعد

قابلاً للإستمرار.

نجم عن هذا الإدراك، بحسب الخبراء الإقتصاديين، نهج إقتصادي يعتمد على نحو كبير على تعزيز السوق المحلية، وتأسيس إقتصاد يُحرِّكه قطاع الخدمات، وخصخصة أصول الدولة والصمود أمام موجة إنخفاض الطلب العالمي على النفط.

ورغم جائحة «كوفيد19-»، وعامين من تذبذب أسعار النفط، إستطاعت الحكومة الإلتزام بهذه السياسة المالية المنضبطة إلى حدٍّ بعيد، وهي سياسة تُعدُّ المملكةَ لها لمواجهة التحدّيات الإقتصادية مستقبلاً.

يضيف الخبراء: «يتوسَّع القطاع الخاص السعودي أيضاً، حتى وإن كانت أُسسه ضعيفة، فبعد تقلُّص دام سنوات عدة، بدأ الإقتصاد أخيراً ينمو من جديد، بدءاً من الربع الثاني من العام 2021، إذ إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5 %، كما إرتفع نمو القطاع الخاص خارج قطاع النفط بنسبة 7.5 % في النصف الأول من العام ذاته. ويعود هذا التوسُّع جزئياً إلى محاولات الحكومة تحويل خدمات إجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم نحو القطاع الخاص. ويُنفق السعوديون حالياً على الرعاية الصحية من جيبهم الخاص أكثر من معظم جيرانهم في دول الخليج، فبحسب بيانات البنك الدولي لعام 2018، تُغطّي الحكومة السعودية نحو 60 % من نفقات الرعاية الصحية، وهي نسبة منخفضة بحسب معايير دول الخليج».

ويتابع الخبراء: «لقد إمتدَّت سياسة شدّ الحزام الحكومية إلى القطاع العام والإنفاق العسكري. وبسبب الجائحة، إنخفض الإنفاق على أجور القطاع العام، من مستوى مرتفع يصل إلى 510 مليارات ريال في نهاية العام 2019 إلى نحو 490 ملياراً في نهاية العام 2021. وبالنسبة إلى الإنفاق العسكري، فقد إنخفض من 540 مليار ريال في العام 2019 إلى 440 ملياراً في نهاية العام 2021، ويشي ذلك، بأن نزع فتيل الحرب التدريجي في اليمن الذي إستجدّ مؤخراً، يندرج ضمن منطق مالي أكثر منه سياسي وعسكري فقط، وكل التوقعات الإقتصادية للعام 2023، تشير إلى أن الإقتصاد السعودي سينمو من 2 % إلى 3 % في العام 2023، بعد أن سجل 7 % في العام 2022».

النساء وسوق العمل

في سياق منفصل، بدأت النساء تتولّى أدواراً جديدة في سوق العمل، في ظل تحسين سهولة الوصول إلى الحراك الإقتصادي في

أنحاء البلاد. وتعمل في الوقت الحاضر بنسبة 25 % من السعوديات في سوق العمل، مقارنة بـ 15 % فقط في العام 2018.

وثمّة إتجاهات مماثلة بين الشرائح السكانية الأخرى، حيث تبلغ نسبة مشاركة الرجال في سوق العمل، من الفئة العمرية بين 20-24 عاماً بنسبة 55 %، مقارنة بـ 40 % في العام 2018. ورغم إستمرار البطالة بين الباحثين عن الوظائف، والتي تبلغ نسبة 11 % تقريباً، يبحث المزيد من السعوديين عن عمل الآن أكثر مما كانوا عليه قبل إصلاحات «رؤية 2030». وتأتي هذه الأرقام نتيجة جزئية لجهود الحكومة، كي تستبدل المواطنين السعوديين بالعمالة الوافدة، مع تكريس وظائف بعينها لتكون حكراً على المواطنين فقط. ورغم إقترانها بالجائحة، فقد نجحت مثل هذه البرامج في تطوير القوى العاملة، إذ غادر المملكة، منذ أوائل العام 2020، نحو 600 ألف عامل أجنبي.

في المحصّلة، قد تكون الخطوة المقبلة للحكومة، التي طال إنتظارها، خصخصة الشركة السعودية للكهرباء، بالإضافة إلى محاولات توليد 30 % على الأقل من إحتياجات طاقة البلاد المحلية بواسطة الطاقة الشمسية، ومصادر الطاقة المتجددة. وإذا حدث مثل هذا التحوُّل، فستشهد المملكة على الأرجح إرتفاعاً في عدد منتجي الطاقة المستقلين، مع سوق أكثر تنافسية لشتّى أنواع الطاقة المتجددة. ورغم صعوبة مثل هذه التطوّرات على السعوديين، الذين إعتادوا أسعار الطاقة المنخفضة، فإنها ستُساعد البلاد في تحقيق هدفها بتصفير الإنبعاثات الكربونية في حلول العام 2060. وبالفعل، يتجهَّز المواطنون والمقيمون على السواء لهذا التحوُّل، بسبب قيام الحكومة مؤخراً بخفض الدعم على المرافق والمحروقات.

باسمة عطوي

«المركزي السعودي» يقدم إطار تنظيم التقنيات المالية في مشروع «نظام البنوك»

أعلن البنك المركزي السعودي، عن وضع إطار نظامي لتنظيم التقنيات المالية في القطاع البنكي، بموجب نصوص خاصة وعامة، ستغطي الخدمات البنكية الرقمية، والخدمات البنكية المفتوحة، والتقنيات الرقابية والإشرافية، والبيانات الضخمة وغيرها، وتحديث إطار المخالفات والجرائم والعقوبات.

وقد جاء ذلك في إعلان البنك المركزي السعودي طرح مشروع «نظام البنوك» لطلب مرئيات العموم، داعياً العموم والمهتمين والمختصين، تعزيزاً لمبدأ الشفافية والمشاركة، إلى إبداء مرئياتهم وملاحظاتهم على المشروع، وذلك عبر منصة «إستطلاع» التابعة للمركز الوطني للتنافسية.

وتنص المادة السادسة عشرة في مشروع نظام البنوك أنه يحق للبنك المركزي «الإشراف والرقابة على القطاع البنكي والممارسين في كل ما يتعلق بالبنية التقنية والبيانات وجميع الأعمال والمهام المرتبطة بهما، ووضع التعليمات اللازمة، وللبنك المركزي في سبيل ذلك أن يلزم أي ممارس بإتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات على نفقة الممارس. 2- للبنك المركزي الإشراف والرقابة على الفضاء السيبراني للقطاع البنكي والممارسين في كل ما يتعلق في تعزيز المرونة والمتانة السيبرانية للقطاع، ووضع التعليمات اللازمة، وللبنك المركزي في سبيل ذلك أن يلزم أي ممارس بإتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات على نفقة الممارس. 3- للبنك المركزي إلزام الممارس بإتاحة الوصول إلى بيانات ومعلومات عملاء الممارس إلى طرف ثالث مرخص له بتشغيل التقنيات المالية من قبل البنك المركزي وذلك لغرض الخدمات البنكية المفتوحة، ويجب على الممارس في هذه الحالة الإلتزام بالآتي: أ- التقيّد بالضوابط والشروط والصلاحيات والإجراءات ذات العلاقة المنصوص عليها في اللوائح والتعليمات. ب- الحصول على موافقة العميل المسبقة بهذا الشأن بشكل مكتوب وموثق».

Bottom of Form

مواكبة مستجدات القطاع البنكي

وقد أعدّ البنك المركزي السعودي مشروع نظام البنوك بناءً على اختصاصاته المنصوص عليها في نظامه؛ سعياً منه إلى مواكبة التطورات والمستجدات الحاصلة في القطاع البنكي؛ لضمان الإستمرار في إستقرار القطاع ونموه وتحفيز الإستثمار فيه، والمساهمة في الإستقرار المالي في المملكة، إلى جانب تعزيز حماية المودعين والعملاء.

وأشار البنك المركزي، إلى أن مشروع النظام يأتي نتيجة التقييمات الداخلية المستمرة التي يقوم بها البنك المركزي في هذا الخصوص، ومواكبة التطورات التشريعية المُقارنة لعدد من الدول والتي تم الإستفادة منها عند إعداد أحكامه، إضافة إلى ما صدر عن المنظمات الدولية ذات الصلة من توصيات.

وأوضح البنك المركزي السعودي أنه سيتم إستقبال المرئيات والملاحظات على مشروع «نظام البنوك» خلال 30 يوماً. علماً أن جميع المرئيات والملاحظات ستكون محل الدراسة؛ بغرض رفع النسخة النهائية لهذا المشروع للسلطة التنظيمية.

خدمات واختبارات للمصرفية المفتوحة

يُذكر أن البنك المركزي السعودي أطلق مؤخراً معمل المصرفية المفتوحة (Open Banking Lab) وذلك وفق الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة (OpenBanking Framework)، الذي جرى إصداره من قبل البنك المركزي في نوفمبر/تشرين الثاني 2022م. ويُعدُّ معمل المصرفية المفتوحة أحد أهم الممكنات التقنية لمنظومة المصرفية المفتوحة في المملكة، حيث يُوفر المعمل بيئة تقنية اختبارية؛ لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تطوير واختبار وتصريح خدمات المصرفية المفتوحة؛ لضمان التوافقية مع الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة، كما يهدف المعمل إلى تمكين الابتكار وتسريع تطوير خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة.

المؤتمر السنوي الثاني للبنوك المركزية عن إقتصادات التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

برعاية محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، إنعقد المؤتمر السنوي الثاني للبنوك المركزية عن إقتصادات التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حضور نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج، وعدد من مسؤولي البنوك المركزية للدول المشاركة.

وقال وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للأبحاث الدولية الدكتور فهد بن إبراهيم الشثري في كلمة ألقاها نيابة عن المحافظ: «إن هذا المؤتمر الذي يُعقد للمرة الأولى في المملكة، بإستضافة البنك المركزي السعودي، تنبع أهميته في تعزيز البحث العلمي، ومساهمة الجهات المشاركة والاقتصادية من مختلف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مناقشة أهم القضايا الإقتصادية، التي تواجه صنّاع السياسات الإقتصادية في المنطقة».

أضاف الشثري: «كما تأتي أهمية محاور هذا المؤتمر لهذا العام (2023) من التطورات الإقتصادية العالمية، وأهمُّها إرتفاع معدّلات التضخُّم وتداعياته على الإقتصادات العالمية؛ خصوصاً على إقتصاديات المنطقة»، مشيراً إلى «مبادرات البنك المركزي السعودي الهادفة إلى دعم الأبحاث الإقتصادية والمالية، والتي تُساهم في دعم وتعزيز إقتصاد المملكة، تماشياً مع جهود المملكة الداعمة للتنمية الإقتصادية، وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030»، مشدداً على «أهمية إستمرار التعاون بين صنّاع السياسات الإقتصادية والباحثين من مختلف الجهات الإقليمية والدولية لإيجاد حلول لأهم القضايا الإقتصادية».

وركّز المؤتمر على مدى يومين، في إطاره العام حول «ديناميكيات التضخّم خلال حالات عدم اليقين؛ والسير نحو تعافٍ مستقر ومستدام»، وذلك بمشاركة خبراء من البنك الدولي، ونخبةً من الباحثين الإقتصاديين من مختلف البنوك المركزية، والجامعات ومراكز الأبحاث الدولية والمحلية.

أيمن بن محمد بن سعود السياري محافظاً جديداً للبنك المركزي السعودي

أصدر خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز أمراً بإعفاء فهد بن عبد الله المبارك من منصب محافظ البنك المركزي السعودي، وتعيين أيمن بن محمد بن سعود السياري بدلاً منه. وجاء في أمر ملكي منفصل، أن المبارك سيصبح راهناً مستشاراً في الديوان الملكي.

وكان المبارك قد بدأ الولاية الثانية له في منصب محافظ البنك المركزي في يناير (كانون الثاني) 2021، وهو أحد المناصب الأكثر حساسية في أكبر مصدّر للنفط في العالم، وإستمرّت ولايته الأولى في المنصب من العام 2011 إلى 2016.

أما السياري، فقد شغل قبلاً، منصب نائب محافظ البنك المركزي السعودي لشؤون الإستثمار والبحث، كما أنه عضو في مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين.

أيمن بن محمد بن سعود السياري

أمير الرياض يُكرّم البنك الأهلي السعودي «الشريك الاستراتيجي» لمنتدى الرياض الاقتصادي

الخضيري يتسلّم تكريم البنك من الأمير فيصل بن بندر

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، كرّم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض الرئيس الفخري لمنتدى الرياض الاقتصادي، البنك الأهلي السعودي «الشريك الإستراتيجي» لمنتدى الرياض الإقتصادي 2022 في دورته العاشرة، الذي نظّمته غرفة الرياض تحت شعار: «اقتصاد يتطور بلا حدود»، بمشاركة عدد كبير من المهتمين والمختصين والأكاديميين ورجال وسيدات الأعمال، تتقدمهم شخصيات قيادية من وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى وخُبراء ورياديي أعمال.

وقد تسلّم تكريم البنك عمار بن عبدالواحد الخضيري رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي الذي بدوره ثمّن تكريم أمير منطقة الرياض وأعرب عن فخره «بأن يكون البنك الأهلي السعودي شريكاً استراتيجياً لأعمال المنتدى بجميع دوراته، حيث يعتبر المنتدى مركزاً فكرياً إستراتيجيا لمناقشة القضايا الإقتصادية الوطنية للخروج بنتائج وتوصيات بغية أن تدفع إقتصادنا إلى الأمام وتساهم في تحقيق أهدافه».

إتفاقية تعاون بين «الأهلي السعودي» والإتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية و«ماستركارد»

أعلن البنك الأهلي السعودي و«ماستركارد»، توقيع إتفاقية شراكة إستراتيجية مع الإتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية، بهدف تسريع التحوُّل الرقمي للرياضات الإلكترونية والتعاون من أجل الترويج لصناعة الألعاب الإلكترونية في المملكة، من خلال إطلاق منتجات وحلول مالية مبتكرة تُعزّز تجارب اللاعبين.

السعودية تستضيف مؤتمر البترول العالمي الـ25 في 2026

مؤتمر البترول العالمي في 2026 يُعزز التعاون في مجالات الطاقة ويُسهم في إيجاد حلول للتحديات الأساسية

في وقت أعلنت فيه اللجنة التنظيمية لمؤتمر البترول العالمي، قبول ترشّح السعودية لإستضافة وتنظيم المؤتمر والمعرض المصاحب له بنسخته الـ25 في مدينة الرياض في العام 2026، على هامش مؤتمر الشباب الذي ينظمه مجلس البترول العالمي، في مدينة ألماتي بكازاخستان، أكد مختصون «أن سياسة المملكة النفطية تتصف بالثبات والوضوح، وتحافظ على مصالح المنتجين والمستهلكين، وأمن إمدادات الطاقة وإستدامة الإمدادات، وإستقرار الأسواق، وحماية الإقتصاد العالمي من مخاطر نقص المعروض النفطي».

بدوره، أمل الدكتور بيرس ريمر، المدير العام لمجلس البترول العالمي، في العمل مع المملكة لتنظيم مؤتمر فائق النجاح، في العام 2026، يرتقي إلى مكانة المملكة، بوصفها رائداً عالمياً في مجال الطاقة، ومن أكثر الإقتصادات نشاطاً في العالم»، مهنئاً المملكة بإختيارها لإستضافة النسخة الـ25 من مؤتمر البترول العالمي في الرياض، «بوصفها أكبر بلد مصدر للبترول في العالم، وإمتلاكها أحد أكبر إحتياطات البترول في العالم، مما يؤكّد أهمية المملكة عالمياً، وجدارتها بأن تستضيف أحد أهم التجمعات الخاصة بالطاقة في العالم».

من جهته، شدد فضل البوعينين، عضو مجلس الشورى السعودي، على «أن حجم إقتصاد المملكة، وتأثيرها على الإقتصاد العالمي، ومكانتها العالمية، وريادتها في مجالات الطاقة عموماً، وإستثماراتها المهمة في مجالات الطاقة النظيفة، أهّلها لإحتضان النسخة الـ25 من مؤتمر البترول العالمي لعام 2026 في الرياض، مما يعكس أهميتها العالمية وتأثيرها في المجتمع الدولي عموماً، وفي قطاع الطاقة على وجه الخصوص».

ويُعدّ مؤتمر البترول العالمي، والمعرض المصاحب له، الذي يجمع بين الدول والمنظمات الدولية كل ثلاثة أعوام، حدثاً دولياً بارزاً، لتعزيز التعاون بينها في مجالات الطاقة، وإيجاد حلول للتحديات الأساسية التي تواجه تطور القطاع، فيما تعقد النسخة الـ24 من مؤتمر البترول العالمي بين 17 أيلول (سبتمبر) 2023، و21 منه في مدينة كالغاري في كندا.

رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي:

لا خطط إندماج مع بنوك أخرى ولن نغيّر إسم المصرف

عبدالله الراجحي
رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي السعودي

نفى رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي السعودي عبدالله الراجحي، «وجود أي نية للإستحواذ على كل من بنكي البلاد أو الجزيرة»، مشيراً إلى «أن ما يتردّد عن عملية الإستحواذ على بنوك أخرى غير صحيح، ولا توجد أي خطة للإندماج أو حتى بحث أو إتصال، والبنك لا يقوم بشراء أسهم في هذا البنوك ولا توجد خطة ولا دراسة لهذا الأمر»، لافتاً إلى أنه «لن يتم تغيير إسم مصرف الراجحي إلى مصرف المستقبل، وأن هذا الطرح غير موجود إطلاقاً ولم يُطلب منّا».

ولفت عبدالله الراجحي إلى أنه «تم دمج بعض فروع المصرف»، وقال: «إن موظفينا كانوا في نهاية العام 2019 نحو 12500 موظف، والآن نحو 21 ألفاً، ومع إندماج بعض الفروع لم نقم بتسريح موظفين، بل العكس».

وعن أسباب إستحواذ المصرف على شركة «إجادة»، قال الراجحي: «لقد كان من المهم جداً أن يكون لدينا شركة تابعة متخصصة في مجال التقنية»، لافتاً إلى «أن مصرف الراجحي وغيره من البنوك السعودية قادرة على المحافظة على مراكزها حتى مع دخول لاعبين جدد أجانب كبار للسوق».

عن رؤية 2030 قال الراجحي: إنها «غيّرت كثيراً في الإقتصاد، وأعطت فرصاً كبيرة للبنوك وغيرها، والنتائج تؤكد أننا نسير في الإتجاه الصحيح»، مشيراً إلى أنه «لدينا مشروعات مع صندوق الإستثمارات العامة، والصندوق أصبح من أهم عملاء الشركات، ولدينا شركتان في قطاع البناء، ومشروع توسعتهما في العام 2023»، مؤكداً أنه «لا توجد نيّة لدخول مجال العملات الرقمية».

جمعية عمومية لمصرف الجمهورية (ليبيا) لإعتماد الميزانيات

عقدت الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية إجتماعها العادي، لإعتماد الميزانيات العمومية وحسابات الأرباح والخسائر للسنوات المالية من العام 2018 إلى العام 2019 .

وناقش المجتمعون من أعضاء الجمعية العمومية، وأعضاء مجلس الإدارة في المصرف، ومندوبين من مصرف ليبيا المركزي، وإدارة الرقابة والنقد، ومراقب عن سوق المال الليبي، جدول الأعمال والإطلاع على تقارير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف. وعلى الأثر تم إعتماد جميع البنود التي طُرحت خلال الإجتماع.

سلطة النقد وبلدية نابلس تبحثان التعاون في مجال الدفع الإلكتروني والتحوُّل الرقمي

بحثت سلطة النقد وبلدية نابلس، في سبل تعزيز الدفع الإلكتروني والتحوّل الرقمي، وحثّ المواطنين على التسديد الإلكتروني للمستحقات من الرسوم والفواتير الخاصة بالخدمات التي تقدمها البلدية، وذلك من خلال نقاط البيع أو المواقع والتطبيقات الإلكترونية الخاصة بالبنوك وشركات خدمات الدفع الإلكتروني.

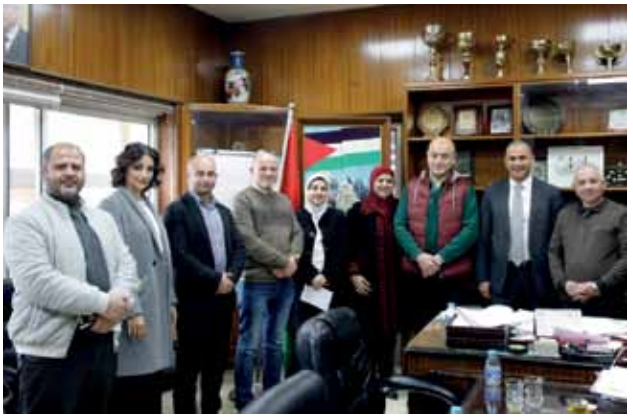

سلطة النقد وبلدية نابلس

وشارك في اللقاء مدير دائرة الاستقرار المالي إياد زيتاوي، ونائب رئيس البلدية الدكتور حسام الشخشير وعدد من مدراء البلدية، في مقر بلدية نابلس.

وأكد زيتاوي «جهوزية سلطة النقد للتعاون، وتقديم الدعم لبلدية نابلس، لتطوير أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني في البلدية، وتشجيع مختلف شرائح المجتمع لإستخدام خدمات الدفع الإلكتروني في إنجاز معاملاتهم المالية»، مشيداً بـ «مستوى الجاهزية لدى بلدية نابلس والجهود المبذولة من جانبهم للإرتقاء بالخدمات للمواطنين».

من جانبه، أشاد نائب رئيس البلدية الدكتور حسام الشخشير بجهود سلطة النقد «في مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المالية، وتعزيز آليات استخدام وسائل الدفع الإلكتروني»، مؤكداً «إستعداد بلدية نابلس للتعاون مع سلطة النقد والقطاع المصرفي في هذا المجال، بهدف توفير أدوات دفع الكتروني حديثة تُسهل على المواطنين إتمام معاملاتهم المالية بتكلفة أقل وبسرِعة وسهولة».

You can find us on the top of the mountains, across the plains, in rural areas, cities and villages through an expanded network of branches dispersed on all the regions and parts of homeland.

We seek to introduce to our clients and customers all that is new in the banking industry and Libyan technology.

We are your strategic partner for all projects including the infrastructure and mega industrial projects:

We are Your Banking Friend.

المصرف الصديق

مَصْرِفُ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK

Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya
E-mail: jum@jbank.ly :بريد إلكتروني
Website: www.jbank.ly :الموقع الالكتروني
Commercial Register 429 السجل التجاري

الإدارة العامة - شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45 :هاتف
Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476 :فاكس
Swift code: jamblyltxxx :سويفت , P.O. Box: 685-3224 :ص.ب

مسيرة التحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري في المصارف العربية

الدكتور وسام حسن فتوح
أمين عام إتحاد المصارف العربية

في ظل الكوارث المناخية التي نشهدها في العالم راهناً، بما في ذلك الزلازل والفيضانات، يتوجَّب على جميع المصارف العربية، تكثيف جهودها للتحول نحو صافي الإنبعاثات الصفري Net-Zero Emissions تلبية لإتفاقية باريس المناخية والتعهُّد بتحقيق صافي الإنبعاثات الصفري في حلول العام 2050.

لقد تجاوز عدد قتلى الزلازل المدمّرة التي ضربت تركيا وسوريا في السادس من فبراير (شباط) 2023، عشرات الآلاف، كما ونشهد يوماً بعد يوم تزايد الكوارث المناخية في جميع أرجاء العالم.

وعلى المصارف العربية المضيّ قدماً وإعطاء الأولوية القصوى للتحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري من الغاز والكربون. وعليه يتوجَّب على المصارف العربية وضع إستراتيجية مناخية جادة من شأنها أن تُساعد وتدعم مواجهة الكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ. وللمصارف العربية دور مهم في مسيرة العالم للتحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري، مع العلم أن هذا التحوّل يتطلّب تكاتف الجهود على الصعيد العالمي، وليس فقط على صعيد المؤسسة أو البلد.

إننا اليوم بأمسّ الحاجة إلى إنشاء سلطات ووكالات جديدة في الدول العربية، يُمكنها التشريع ومراقبة وجمع البيانات حول مسيرة العالم للتحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري، ومراقبة المصارف في جهودها للوفاء بإلتزاماتها في التحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري.

إن البنوك المركزية ليس من شأنها فرض السياسات المناخية، فهي تسعى إلى تحقيق الإستقرار المالي. وعليه يتوجَّب على جميع المصارف والسلطات العربية أن تجتمع لوضع أطر عالمية موحَّدة، لتقدير حجم وتكلفة الإنبعاثات مع وضع إجراءات سياسية جماعية وديناميكيات عمل موحّدة للتحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري.

تحتاج المصارف العربية إلى ممارسات محاسبية موحّدة لكي يتمكّنوا جميعاً من قياس تقدّمهم في التحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري بنفس الطريقة. لا يوجد حتى اليوم وسائل دقيقة لتقدير حجم الإنبعاثات الصادرة عن المصارف، وذلك لأن البيانات ليست متاحة بسهولة وعلى نطاق واسع. وعليه تحتاج المصارف العربية إلى تطوير المعايير وإنشاء مراكز البيانات لجمع ومراقبة التقدم المُحرز في التحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري.

ويجب على السلطات العربية، القائمة حالياً والتي يتوجب إنشاؤها، وضع معايير للمصارف للإفصاح عن الأنشطة التي ينجم عنها إنبعاثات غازية وكربونية.

كما وتحتاج المصارف في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في العالم العربي وحسب، إلى تعزيز القدرات لتتبع الإنبعاثات الكربونية والغازية في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات عالمية للإنبعاثات. علماً أن التحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري لن يتحقق من دون نهج عالمي أكثر تماسكاً في وضع السياسات المناخية ومراقبة تطبيقها.

لقد إنضمت العديد من المصارف الى تحالف «المصرفيون من أجل إنبعاثات كربونية صفرية» Net-Zero Banking Alliance (NZBA)) الذي تقوده الأمم المتحدة، لوضع أهداف للوصول إلى صافي إنبعاثات الكربون الصفرية في حلول العام 2050. واليوم يُمارس العملاء والحكومات ضغوطاً متزايدة على المصارف والمؤسسات المالية لإتخاذ إجراءات مناخية وتكثيف الجهود للتحول نحو صافي الإنبعاثات الصفري.

ويتوجب على جميع المصارف العربية الإلتزام بجدية بمتطلّبات الإبلاغ عن الحوكمة البيئية، والإفصاح عن المساعي التي تبذلُها في التحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري.

كما على المصارف العربية السعي نحو الإستدامة في عملياتها، والإلتزام بتحقيق صافي الإنبعاثات الصفري في حلول العام 2050. وإدراكاً بأن مخاطر المناخ، مخاطر مالية، ينبغي على السلطات العربية مساعدة المستثمرين والمقرضين، ومتعهدي التأمين في

التقييم المناسب للمخاطر المتعلقة بتغيّر المناخ، والسعي إلى إنقاذ العالم من الكوارث والزلازل ومخاطر تغيّر المناخ.

إن الإنتقال إلى صافي الإنبعاثات الصفري، يتطلّب جعل إجمالي إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري لمؤسسة أو مدينة أو دولة، مساوياً أو أقل من الإنبعاثات التي تزيلها من البيئة.

ويُعتبر تغيّر المناخ اليوم أكبر تهديد للعالم والبشرية. فالمعدّل الذي تصدره المؤسسات من الغازات الدفيئة غير مستدام، مما يستوجب إتخاذ إجراء عالمي على الفور لحل المشكلة. وإذا إستمرّت درجات الحرارة العالمية في الإرتفاع، فسيتعرّض العالم لظروف مناخية قاسية وفقدان التنوّع البيولوجي. وعليه يتوجب تحقيق صافي الإنبعاثات الصفري على المستوى العالمي على نحو مستدام، مما يعني أن أي غازات دفيئة تمّت إزالتها من الغلاف الجوي لا يتم إعادة إطلاقها. ويتوجب على المصارف والسلطات في الدول العربية إتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة بلدانهم على الإنتقال إلى صافي الإنبعاثات الصفري.

لتحقيق صافي الإنبعاثات الصفري، يتوجَّب على جميع القطاعات الإقتصادية إتباع مسارات التحوُّل القائمة على التقنيات الحديثة، مما يتطلّب إستثمارات كبيرة. ويُمكن للمصارف العربية أن يكون لها دور محوري في دعم التحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري، مما يتطلّب أيضاً سياسات داعمة لقيام المصارف بدورها بشكل فعّال.

ولكي تتمكن المصارف العربية من تطوير إستراتيجية، ووضع خطة عمل للتحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري، عليها إكتساب الخبرات الإقتصادية والتكنولوجية الرائدة.

ويتوجَّب على المصارف العربية، وضع إستراتيجيات لتحقيق صافي الإنبعاثات الصفري، وترجمتها إلى إجراءات عملية وتمويلها. كما ويتوجب على المصارف العربية التعاون النشط مع العملاء وصانعي السياسات، لتحويل الإقتصاد المحلي والعالمي نحو صافي الإنبعاثات الصفري. كما ويتوجب على المصارف العربية الإفصاح عن التقدُّم المحرز لجميع أصحاب المصلحة.

على المصارف العربية إعتماد نهج الإستدامة في جميع عملياتها، والإلتزام بتحقيق صافي الإنبعاثات الصفري في حلول العام 2050.

لقد قام العديد من المصارف في جميع أنحاء العالم، بتحديد أهدافها لتمكينها من الوفاء بإلتزاماتها نحو التحوُّل الى صافي الإنبعاثات الصفري. إلاَّ أن بعض المصارف العربية لم يضع خارطة طريق مناسبة، مع معالم قابلة للتحقيق، ولم يقم بتوجيه عملائه لكي يصبحوا محايدين للكربون. كما وأن الخطوات التي يتخذها بعض المصارف العربية هي فقط عند الحاجة، وليست كجزء من إستراتيجية طويلة الأمد. من دون إعتماد خطوات مدروسة بجدية، لن تتمكن المصارف العربية من الوفاء بإلتزاماتها في التحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري، وستفشل في دعم التوجه العالمي نحو الإستدامة.

وللوصول إلى الأهداف المنشودة، على المصارف العربية تعزيز القدرات لقياس إنبعاثات الكربون الناتجة عن عملياتها، وتلك التي تنتجها الشركات التي تقوم بتمويلها. إن ذلك يستوجب جمع البيانات وتطوير وسائل تقنية لتتبع إنبعاثات الكربون التي تُصدرها المصارف وعملاؤها.

ويُمكن وضع خطوات عدة للتحوُّل نحو صافي الانبعاثات الصفري، بما في ذلك فهم كيفية قياس الإنبعاثات، وتطوير إستراتيجيات الإنتقال، وتتبع تحقيق الأهداف في جميع الأقسام في المصارف.

إن عملية تقييم وتحديد أهداف التحول نحو صافي الإنبعاثات الصفري ليست سهلة. فهي تنطوي على تعقيدات متعددة ناشئة عن الإختلافات بين القطاعات، والتباين الجغرافي، والخطط المتغيّرة، وتغيّر المعايير، والحاجة إلى البيانات المتطورة بسرعة فائقة. كما وأن الإجراءات التي تتخذها المصارف لتحقيق الأهداف للتحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري، غالباً ما تخلق ضغوطاً على الأهداف الأخرى، مثل تنمية الإيرادات، مما يتطلّب تغيّرات في العمليات والسياسات الرئيسية، ويستوجب تسوية دقيقة.

إن إنتقال العالم نحو صافي الإنبعاثات الصفري يستوجب ثورة تجارية وصناعية جديدة. ويجب إجراء تغييرات جذرية في كل قطاع من قطاعات الإقتصاد، بما في ذلك قطاعات الطاقة والتصنيع والنقل والإسكان والزراعة. كما ويتطلب هذا الإنتقال إستثمارات كبيرة.

إن المصارف العربية لها دور مهم في توفير وتوجيه التمويل اللازم للإستثمار في نماذج الأعمال المستدامة. وستكون رحلات الإنتقال الى صافي الإنبعاثات الصفري بسرعات ودرجات متفاوتة في مختلف الدول العربية، نظراً إلى القيود التكنولوجية والسياسية المحيطة.

وعليه نتوجه بالتوصيات التالية للمصارف العربية في رحلتها نحو التحوُّل إلى صافي الإنبعاثات الصفري:

- التوصية الأُولى، وضع رؤية واضحة لبناء إستراتيجيات للتحول نحو صافي الإنبعاثات الصفري.
- التوصية الثانية، إتباع نهج الإستدامة في جميع العمليات والأقسام.
- التوصية الثالثة، دعم الإستثمارات الخضراء. ويحتاج الجزء الأساسي من إستراتيجية الإستدامة، الإستثمار في تطوير تقنيات وسلاسل إمداد مبتكرة وفعالة، لتقييم إنبعاثات الكربون.
- التوصية الرابعة، دعم تطوير المنتجات البيئية.
- التوصية الخامسة، تمكين العملاء من قياس إنبعاثات الكربون وتقليلها وتعويضها عن طريق دمج منتجات إدارة الكربون في التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول.
- التوصية السادسة، وضعُ المعايير واللوائح الخاصة بالتحوُّل نحو صافي الإنبعاثات الصفري.
- التوصية السابعة، خلقُ قاعدة بيانات ضخمة لقياس وتتبع الإنبعاثات الكربونية.

«فيزا» تمنح بنك مصر جائزة «الأسرع نمواً في حجم معاملات بطاقات الإئتمان 2022»

حصل بنك مصر على جائزة الأسرع نمواً لعمليات بطاقات الإئتمان التي تحمل شعار فيزا لعام 2022 «Highest Visa Consumer Credit PV Growth Rate» في مصر. وسلَّم أندرو توري – رئيس Visa في منطقة وسط أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، الجائزة لمحمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر.

وقال الإتربي: «نثمّن عالياً شراكتنا الإستراتيجية المتميزة مع «فيزا»، ويسعدنا الحصول على تلك الجائزة وسنشهد خلال الفترة المقبلة مرحلة جديدة من الإزدهار تزامناً مع إطلاق بطاقة بنك مصر Visa Signature؛ والتي ستمنح مزايا حصرية للعملاء، إذ ستتيح لهم إسترداد 5 % نقداً لمشترياتهم على فئات عدة بإستخدام بطاقات «Visa» في ظل القواعد والشروط والأحكام المنظمة لذلك».

وأكد الإتربي «أن بنك مصر يسعي جاهداً للدخول في العديد من الشراكات والمبادرات التي تُمكّن عملاءنا من الحصول على تجربة مصرفية ممتعة، مع توفير حلول المدفوعات الرقمية الرائدة المختلفة لتلبية إحتياجات العملاء والتسهيل عليهم بما يُعزّز الوصول لشرائح المجتمع المختلفة، ويحقق الشمول المالي تماشياً مع توجه الدولة، حيث يسعى بنك مصر دائماً لدعم جهود التحول الرقمي من خلال تقديم الحلول الإلكترونية للتسهيل على العملاء، بما يسهم بصورة أكبر في تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة ميسرة ومتطورة».

من جهتها، قالت ليلى سرحان المدير الإقليمي ونائب رئيس مجلس الإدارة لقيادة أعمال «فيزا» في شمال إفريقيا ودول المشرق وباكستان: «نفخر بشراكتنا مع بنك مصر أحد البنوك الرائدة في المنطقة والذي يتميز بقدرته الفائقة على مواكبة تطورات السوق، وتأتي هذه الجائزة في إطار التعاون المثمر والبنَّاء بين فيزا وبنك مصر على مدار السنوات الماضية لتحقيق إستراتيجيتنا للمدفوعات الرقمية، فنحن نعمل عن كثب مع البنوك والحكومة وشركائنا في مجال التكنولوجيا المالية من أجل تقديم حلول مبتكرة وآمنة ومجزية في مجال المدفوعات الالكترونية بمزايا متطورة وتنافسية».

ويوفر بنك مصر نظم دفع إلكترونية متنوعة للأفراد من خلال توفير البطاقات الذكية التي تمكنهم من التعامل بشكل أسهل وأكثر أماناً بدلاً من التعامل بالكاش، كذلك توفير نظم الدفع والتحصيل الرقمية للتجار، سواء في متجره أو على موقعه الإلكتروني أو حتى من خلال التطبيق الإلكتروني الخاص به والتي تمكنهم من زيادة مبيعاتهم.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM 19888
Phone بي إم فون

www.banquemisr.com

في إطار مشاركته بدعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» «KIB» يُواصل تعريف العملاء بخدماته التمويلية

محمد العبيد

مدير أول عمليات الائتمان المصرفي للأفراد في KIB

تستمر جهود بنك الكويت الدولي (KIB) في مواكبة ودعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، من خلال العمل على توفير معلومات خاصة بالثقافة المصرفية ونشرها بشكل دوري، ومنذ بداية العام 2023 يواصل KIB المساهمة في التعريف بتفاصيل وأنواع خدمات التمويل الشاملة، والمزايا التي يمكن للعملاء الاستفادة منها، وأوجه الاختلاف بين متطلبات كل نوع منها.

وفي هذا السياق، أكد محمد العبيد، مدير أول عمليات الائتمان المصرفي للأفراد في KIB «أهمية التعريف بأنواع التمويل المختلفة التي يوفرها البنك لعملائه، ضمن الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتمكينهم من إدراك كل تفاصيل التمويل، مهما كان نوعه ومتطلباته، إضافة إلى الإطلاع على شروطه وأحكامه الأساسية قبل تقديم طلب للحصول عليه»، مشيراً إلى «أهمية إدراك العملاء لحقوقهم وواجباتهم في ما يتعلق بالضوابط والقوانين وسياسات الخصوصية وغيرها من السياسات المصرفية التي تحكم خدمات التمويل».

وأوضح العبيد «أن أنواع التمويل الممنوحة للأفراد من KIB تشمل التمويل الإستهلاكي، لشراء السلع الاستهلاكية مثل السيارات»، مشيراً إلى «أن الحد الأقصى للتمويل يصل إلى 25 ألف دينار، في حين أن الحد الأدنى للتمويل هو 1000 دينار، والحد الأقصى لفترة السداد يصل إلى 5 سنوات، مع فترة سماح للقسط الأول مدتها 3 شهور لتمويل السلع الاستهلاكية، و6 شهور لتمويل السيارات».

وأضاف العبيد «أن KIB يلتزم توفير حلول تمويل تلبي إحتياجات عملائه الصحية، وذلك من خلال توفير التمويل الطبي بالتعاون مع مجموعة واسعة من المراكز الصحية والعيادات وغيرها، علماً بأن هذا التمويل لا يتطلب تحويل الراتب إلى البنك، وتراوح قيمته بين 300 دينار و25 ألف دينار، وبنظام سداد شهري مرن يبدأ من 3 أشهر ولغاية 5 سنوات».

من جهة أخرى، أشار العبيد إلى «التمويل الإسكاني، وهو تمويل شخصي طويل الأجل للأفراد ممن يحتاجون بناء، أو تجديد، أو شراء أو ترميم مساكنهم»، موضحاً «أن هذا النوع من التمويل يتطلب حداً أدنى للراتب قيمته 500 دينار، ويتوافر في حد أقصى يصل إلى 70 ألف دينار، مع فترة سداد طويلة الأجل تبلغ 15 سنة (بما فيها فترة سماح للقسط الأول تصل إلى 12 شهرا)».

Best Islamic Bank
For 2022

KIBpage kib.com.kw | 1 866 866

KIB
BANK FOR LIFE

المجلس الإقتصادي العربي يُرحّب بمبادرة الإمارات لإنشاء «سوق الغذاء العربي»

رحّب المجلس الإقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء «سوق الغذاء العربي»، مثمّناً الدور المحوري الذي تقوم به لتعزيز التعاون العربي في مجالات الإقتصاد الرقمي، وبما يُسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للجميع.

جاء ذلك خلال إجتماع الدورة الـ 111 للمجلس الذي إنعقد أخيراً في مقر الأمانة العامة للجامعة في العاصمة المصرية القاهرة، وذلك بمشاركة وفد رسمي من دولة الإمارات برئاسة جمعة محمد الكيت، وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة الدولية في وزارة الإقتصاد. وناقش المجلس آليات جديدة لدعم أطر التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى العربي.

وقال جمعة الكيت: «إن دولة الإمارات تدعم جهود التعاون والعمل العربي المشترك في شتّى المجالات، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، بضرورة تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة في الدول العربية كافة، بما يصبّ في تعزيز الرخاء والتنمية لشعوب المنطقة».

وأوضح الكيت «أن مبادرة «سوق الغذاء العربي» تأتي ضمن جهود دولة الإمارات لتطبيق الرؤية العربية المشتركة للإقتصاد الرقمي التي أطلقها الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة»، مؤكداً «أن المبادرة تُعدُّ أحد المحرّكات الرئيسية لتمكين ركائز إقتصاد المستقبل في الوطن العربي، ولا سيما وأنها تؤسس لتحالف واسع بين القطاعين العام والخاص، والقطاع التكنولوجي لتأسيس سوق إفتراضية رقمية للمواد الغذائية، والذي يُمكن من خلاله إيجاد حلول إدارية وتكنولوجية للمعاملات المرتبطة بالأنشطة التصديرية للسلع الغذائية».

وأشار الكيت إلى «أن المبادرة التي جرى الإعلان عنها في أبوظبي في يناير (كانون الثاني) 2023، بالشراكة مع الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، ستُسهم في خلق ترابط رقمي بين الأسواق العربية، وستعمل على تنمية قدراتها التنافسية»، مشدداً على «حرص دولة الإمارات على تطوير تعاون عربي مشترك، لوضع آليات واضحة تُساهم في دعم هذه المبادرة وتنفيذها بالشكل المطلوب».

وتضمّنت أجندة مناقشات المجلس مستجدات التعاون العربي، وتطورات الإتحاد الجمركي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وخطط الشراكة بين الدول العربية في المجالات الإجتماعية والتنموية، وآليات تحفيز الإستثمار في الدول العربية، إضافة إلى مناقشة مبادرة دولة الإمارات الخاصة بإنشاء «سوق الغذاء العربي»، كذلك التحضيرات المتعلقة بعقد الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية في نوفمبر (تشرين الثاني) 2023.

بنسبة نمو 49 % المجموعة تُعزّز أرباحها الفصلية توالياً

405 ملايين دولار أرباح صافية للبنك العربي في الربع الثالث من 2022

واصلت مجموعة البنك العربي تحقيق نتائج ايجابية للربع الثالث من العام 2022، حيث حققت أرباحاً صافية بعد الضرائب والمخصصات بلغت 405.8 مليون دولار للفترة المنتهية في 30 ايلول/ سبتمبر 2022 مقارنة بـ 271.7 مليوناً في الفترة المقابلة للعام 2021 وبنسبة نمو بلغت 49 %، وحافظت المجموعة على صلابة مركزها المالي حيث بلغت حقوق الملكية 10.42 مليار دولار.

وبلغت التسهيلات الإئتمانية 35.6 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بـ 34.1 ملياراً في الفترة نفسها من العام السابق، وبنسبة نمو بلغت 4 %، في حين بلغت ودائع العملاء 47.8 مليار دولار كما في 30 أيلول/ سبتمبر 2022 مقارنة بـ 46.6 مليار دولار في الفترة المقابلة للعام 2021 وبنسبة نمو بلغت 3 %، مما يعكس ثقة العملاء الراسخة بمجموعة البنك العربي.

ويقول رئيس مجلس إدارة البنك العربي صبيح المصري: «إن النتائج الإيجابية المتحققة جاءت لتؤكد قدرة المجموعة على مواصلة مسيرة النمو المستدام في كافة القطاعات من خلال تنويع الإستثمارات وتطوير عمليات البنك التشغيلية، حيث أظهرت المجموعة مرونة عالية في التكيُّف مع التحدّيات التي يُواجهها الإقتصاد العالمي»، مبدياً تفاؤله وثقته المستمرة في البنك و«قدرته على السير قدماً نحو المزيد من النجاح، ومواصلة تحقيق أداء قوي يدعم خطط البنك في النمو والتوسُّع ويُعزز مكانته الريادية التي يتميز بها».

من جهتها صرّحت رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي «أن البنك تمكن خلال العام 2022 من الإستمرار بتحقيق معدّلات نمو مستدام بالأعمال البنكية، حيث نما صافي الأرباح التشغيلية للبنك بنسبة 13 % بفضل النمو في صافي الفوائد والعمولات المتأتية من الأعمال البنكية الرئيسية، كذلك الإستمرار في ضبط المصاريف التشغيلية، إلى جانب مواصلة التحسُّن في مستويات تكلفة المخاطر، وبما يتماشى مع إستراتيجية البنك الحصيفة».

وأضافت الصادق «أن البنك إستمر بالمحافظة على جودة محفظته الإئتمانية، وعلى نسبة تغطية للديون غير العاملة تفوق الـ 100 % وذلك من دون إحتساب قيمة الضمانات، بالإضافة إلى المحافظة على مستويات سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة القروض الى الودائع 74.3 %»، مشيرة إلى «أن المجموعة تحتفظ بقاعدة رأس مال قوية يتركز معظمها ضمن رأس المال الأساسي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل 3 نسبة 16.4 %، وهي أعلى من الحدّ الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني».

وأوضحت الصادق «أن البنك ماضٍ في تنفيذ إستراتيجيته المتعلقة بالتحوُّل الرقمي من خلال التركيز على توسيع قاعدة الإستثمار في الحلول البنكية الالكترونية، بغية تلبية متطلّبات العملاء المتجددة وتقديم أفضل الخدمات الرقمية وبما يتماشى مع أفضل الممارسات».

الحكومة المصرية وبنك القاهرة: حل يدمج بين خيارين

تعتزم الحكومة طرح، حصة فى بنك القاهرة سواء عبر البورصة أو من خلال مستثمر إستراتيجي أو عبر حل يدمج بين الخيارين.

ويقول الخبير المصري في محاضرة ألقاها في الجامعة الأميركية هاني جنينة: «إن طرح بنك القاهرة، يُعدّ بداية جيدة لبرنامج الطروحات، كونه واحداً من 4 بنوك حكومية كان يجب طرحها منذ العام 2006، ولكن تم وقتها طرح بنك الإسكندرية فقط، لذلك فالطرح بمثابة دفعة وتأكيد جدية مصر لتشجيع القطاع الخاص للعودة مرة أخرى للرجوع الى النشاط الإقتصادي».

وأصول البنك، المملوك لبنك مصر الحكومي تجاوزت 296.9 مليار جنيه في نهاية سبتمبر (أيلول) 2022، تجعله خامس أكبر بنك في القطاع من حيث حجم الأصول، وبلغت أرباحه 2.9 مليار جنيه خلال أول 9 أشهر من العام 2022 بنمو 7 %، لكن العائد على أصول البنك واصل التراجع في نهاية سبتمبر (أيلول) 2022 للعام الرابع توالياً.

يقرر إيقاف شهادة «غولد السنوية» بالجنيه المصري بعائد 25%

من جهة أخرى، أعلن بنك القاهرة في بيان أنه أوقف العمل بشهادة «غولد السنوية» بالجنيه المصري بعائد 25 % يستحق في نهاية المدة، وشهادة غولد السنوية بعائد 22.50 % يستحق شهرياً، وذلك بعد تحقيق المستهدفات المنشودة، مع إستمرار طرح البنك لشهادة «بريمو غولد» لمدة 3 سنوات بعائد 17.25 % يستحق سنوياً، وعائد 16.25 % يستحق كل ثلاثة أشهر وعائد 16.00 % يستحق شهرياً.

ويحرص بنك القاهرة على طرح باقة متنوعة من الأوعية الإدخارية بمزايا وأسعار عائد تنافسية تلبي إحتياجات ومتطلبات كافة شرائح العملاء.

مصرف «سبيربنك» الروسي يبدأ بيع عملة عربية نقداً في موسكو

بدأ مصرف «سبيربنك» الروسي، بيع الدرهم الإماراتي نقداً في فروع عدة له في موسكو.

وقال المصرف في بيان: «لدى «سبيربنك» راهناً الفرصة للشراء وللبيع نقداً الدرهم، عملة دولة الإمارات العربية المتحدة»، موضحاً أنه «في حال إرتفاع الطلب على هذه العملة، فإن عدد الفروع التي تُوفّر هذه الخدمة سيزداد».

وأشار مدير قسم الإقتراض في «سبيربنك»، سيرغي شيروكوف إلى «أن الإمارات هي وجهة سياحية شهيرة للروس. كما أن العلاقات التجارية مع هذا البلد تتطوّر بشكل نشط، ويُمكن الإستثمار في الدرهم، لأنه من حيث حركة سعر صرفه، فهذه العملة تشبه الدولار الأميركي».

وأضاف شيروكوف أنه «مع نمو الطلب على هذه الخدمة، سيزداد عدد المكاتب التي تعمل بهذه العملة. وفي الوقت الحالي، يُمكن شراء الدرهم النقدي في 5 فروع تابعة لـ «سبيربنك» في موسكو.

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

الرئيس التنفيذي لـ«ستاندرد تشارترد»:
الإمارات تُعزّز مكانتها العالمية في مجال الإستدامة

أكدت رولا أبو منة، الرئيس التنفيذي لبنك «ستاندرد تشارترد» في دولة الإمارات العربية المتحدة، «أن دولة الإمارات تعد من الدول الرائدة في مجال الإستدامة، وستُعزّز موقعها على الساحة العالمية خلال العام الحالي، الذي يعد عاماً تاريخياً بعد إعلان 2023 «عام الاستدامة وإستضافة الحدث العالمي «COP28».

وكشفت في حديث صحافي عن «قيام البنك بإستعدادات وتجهيزات خاصة لدعم رؤية حكومة الإمارات، والمساهمة في مبادراتها المبتكرة، فضلاً عن إلتزام البنك مساعدة العملاء في رحلة الإستدامة الخاصة بهم، حيث سينصبُّ التركيز على تقديم خبرات البنك العالمية في التمويل المستدام وإيصالها إلى العملاء في جميع أنحاء الدولة».

وقالت أبو منة: «إن شبكة أعمال «ستاندرد تشارترد» العالمية والعلاقات القوية التي يتمتع بها البنك مع العملاء، لا تزال تشكل محوراً للتميُّز، كما أن البنك في موقع قوي لإتاحة مختلف الفرص عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا والأميركيتين للعملاء في الإمارات».

أضافت أبو منة: «أن التركيز في العام 2023 سينصبُّ على تعزيز الزخم الذي تم بناؤه على مدار العامين الماضيين، والذي يتمثل في زيادة تعزيز كفاءة العمليات وزيادة رضى العملاء، والإستفادة من شبكة البنك العالمية لربط الأعمال التجارية في دولة الإمارات مع باقي دول العالم، والإستفادة من المكانة الرائدة في مجال الإستدامة».

وأوضحت أبو منة، «أن بنك «ستاندرد تشارترد» يعتمد نهجاً فريداً للإستدامة يشمل الإلتزام بدمج الإستدامة بجميع عمليات صنع القرار في الأعمال اليومية والعالمية والمجتمعات التي يعمل بها، حيث نهدف إلى تعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وتحقيق نتائج مستدامة لدعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)».

رولا أبو منة

وذكرت أو منة «أن تقديم حلول تمويل مستدامة يمثل أولوية، فمنذ يناير (كانون الثاني) 2020، تم تخصيص مئات المليارات نحو البنية التحتية المستدامة، ومشاريع التكنولوجيا النظيفة على مستوى العالم، إلى جانب الإلتزام بالوصول إلى صافي إنبعاثات الكربون (صفرية) من العمليات في حلول العام 2025، ومن التمويلات في حلول العام 2050، مع أهداف مؤقتة لخفض الإنبعاثات المموّلة في القطاعات الأكثر كثافة بالكربون في حلول العام 2030، علاوة على تشجيع الإدماج الإقتصادي، ومعالجة عدم المساواة في البصمة الكربونية من خلال برنامج Futuremakers وهو برنامج فريد من نوعه يُركز على التعليم والتوظيف وريادة الأعمال».

ولفتت أو منة إلى «تقديم منتجات وخدمات تمويلية مستدامة، تُمكن العملاء من تحقيق أهداف الإستدامة الخاصة بهم، وتشمل العديد من القروض الثنائية والمشتركة المرتبطة بالإستدامة، بالإضافة إلى هيكلة العديد من سندات وصكوك ESG بصيغ صديقة للبيئة والمجتمع، إضافة إلى العمل مع عملاء البنك لدعمهم في تطوير إطار عمل الإستدامة الخاص بهم، والذي يُعدّ حلاً تم تقديمه للعملاء في دولة الإمارات للمرة الأولى بواسطة بنك «ستاندرد تشارترد».

مؤتمر الموارد البشرية 2023 يختتم أعماله بنجاح في دبي
الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربياً حيال إجتذاب المواهب العالمية

أشارت دراسة حديثة عن الوظائف في دولة الإمارات العربية المتحدة وإتجاهات التوظيف إلى أن 7 من كل 10 شركات في الدولة، فتحت باب التوظيف في العام 2023. كما أفادت الدراسة عينها إلى أن 86 % من الموظفين العاملين في الدولة لديهم توقعات إيجابية للسنوات الخمس المقبلة عن سوق العمل.

جاء ذلك خلال فعاليات مؤتمر «الموارد البشرية» والذي إختتم أعماله في مركز دبي المالي العالمي، ونظمته شركة «رايتر ريلوكيشنز»، في حضور كبار المتخصّصين في مجالات الموارد البشرية، والقادة وصنّاع القرار، ومديري تنقل الكفاءات الذين يُمثلون كبرى الشركات في مختلف التخصصات والقطاعات من جميع أنحاء المنطقة.

وأشار المشاركون في المؤتمر إلى «أن دولة الإمارات، قد أحرزت المركز الأول عربياً في تقرير المواهب العالمية 2022 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية. وتقدمت في تقرير هذا العام بمركزين على الصعيد

العالمي عن ترتيبها في العام الماضي والذي صنّف 63 إقتصاداً في جذب المواهب والإحتفاظ بها. وتُعتبر الإمارات من بين أفضل الدول من حيث الإستعداد لتلبية إحتياجات سوق العمل من المهارات والخبرات من خلال تأسيس بيئة صديقة للأعمال تساعد على جذب الخبرات والأيدي العاملة الماهرة والإحتفاظ بها.

كما أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة تصنيفاً متقدماً في العالم حيال توافر الموظفين الأجانب ذوي المهارات العالية لضريبة الدخل الصفرية، وتوافر العمالة الماهرة وكبار المديرين من ذوي الخبرة الدولية، وأعداد كبيرة من الخرّيجين في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والهندسة والرياضيات والعلوم الطبيعية».

في إطلاق النسخة الجديدة لمؤشر الإسكوا لنضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية

الدول الخليجية تتصدّر الترتيب في المنطقة العربية للسنة الثانية توالياً

للسنة الثانية توالياً، تصّدرت دول الخليج الترتيب في مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقّالة، حيث حلّت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى، ثم قطر والإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية. من ناحية أخرى، زادت بشكل عام نسبة الإعتماد على الخدمات الحكومية الإلكترونية في المنطقة العربية مقارنة بالعام 2021، ولا سيما في القطاعين المالي والتعليمي، على أن يتم بذل المزيد من الجهود لرقمنة الخدمات في قطاعات أخرى كالعدل والسياحة، وذلك بحسب أبرز نتائج النسخة الرابعة لمؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقّالة في المنطقة العربية، الذي تصدره لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) سنوياً منذ العام 2019.

والمؤشر، الذي شاركت فيه هذا العام، 18 دولةً عربية، يقيس نضوج الخدمات الحكوميّة الإلكترونيّة والنقّالة من خلال ثلاثة أبعاد هي: مدى تطور الخدمة وتوافرها، ومدى إستخدام الخدمة ورضى المستخدمين عنها، ومقدار الجهود الحكومية المبذولة لتعريف الجمهور بها. ويتضمّن التقرير تحليلاً للنتائج التي تم الحصول عليها على المستويين الإقليمي والوطني.

في هذا السياق، شدّد محمّد نوّار العوّا، المشرف على مشروع المؤشر في الإسكوا، على «ضرورة العمل على تعزيز نضوج هذه الخدمات على المستوى الوطني حتى في الدول ذات التقييم المرتفع وذلك من خلال مواكبة إستخدام التكنولوجيات الرقميّة الجديدة مثل الواقع الإفتراضي».

وعلى المستوى الإقليمي، أكّد العوّا «أهميّة التعاون وتبادل الخبرات بين البلدان لتفادي تكرار الجهود، ولا سيّما أن التقرير أظهر أن هناك إتساعاً في الفجوة بين مختلف الدول العربية، إذ تُراوح النتائج في المؤشر بين 1 % و87 %».

ويُلقي التقرير الضوء على الدور الذي تؤديه الخدمات الحكومية الرقمية في زيادة كفاءة العمل الحكومي، والحدّ من الإهدار والفساد، وتعزيز الشفافية، وتمكين المساءلة، وتحقيق النمو الإقتصادي، كما إلى مساهمة الحكومة الرقمية في تعزيز المساواة بين المواطنين.

وأكّد العوّا «أنّ التوسع في تحقيق التحوّل الرقمي الحكومي يُسهم في زيادة توفير الخدمات، وفرص إنخراط الأشخاص في كافة المناطق بما فيها المناطق النائية أو المحرومة، مما يُوفّر للأفراد إمكانية الوصول إلى الخدمات سواءً من بيوتهم أو من الأكشاك الرقمية أو عبر وسائل أخرى».

وأضاف العوا «أن أثر التحوّل الرقمي الحكومي، لا يُقتصر على تقديم الخدمات فحسب، بل يُسهم أيضاً بفاعلية في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، مثل تعزيز المعرفة الرقمية، والإدماج الرقمي، والإبتكار، وتعزيز كفاءة المؤسسات».

ويُوصي التقرير بضرورة رفع الوعي حول أهميّة إستخدام الخدمات الحكوميّة الإلكترونيّة من خلال حملات تسويقية وتوعوية، وتشجيع الأفراد على إستخدامها، وتعزيز الجهود لإيصالها إلى الجميع وتمكينهم من إستخدامها.

الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين
مديراً عاماً ورئيساً تنفيذياً في «الأهلي الأردني»

الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين

أعلن البنك الاهلي الأردني، تعيين الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين مديراً عاماً ورئيساً تنفيذياً له، خلفاً لمحمد موسى داود، والذي إختتم مهمته التي إستمرت نحو سبع سنوات في البنك.

وأبدى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني سعد نبيل المعشر، ترحيبه بتولّي الدكتور أحمد الحسين لمنصب الرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك الأهلي الأردني، مؤكداً بأنه «يمتلك خبرة مصرفية ثرية إمتدت لأكثر من 33 عاماً في كافة أوجه العمل المصرفي، والتي ستمكنه من إستكمال تنفيذ خطط البنك الإستراتيجية، وتحقيق أهدافه، كما سيعمل على تحسين عملياتنا والإرتقاء بها لمستويات أفضل».

من جانبه صرح الدكتور الحسين: «أشعر بفخر لإستكمال رحلتي في البنك الأهلي الأردني والتي بدأتها منذ نحو 7 سنوات كنائب للرئيس التنفيذي/المدير العام، حيث عملنا خلالها معاً بروح الفريق الواحد، كما أتطلّع لأداء مهام منصبي الجديد، واضعاً خبراتي وإمكاناتي التي أحملها في خدمة توجهات البنك لتحقيق أهدافه الطموحة، وبما يُسهم في تحقيق رؤيته وإستراتيجيته وتوسيع عملياته على مختلف الجوانب والأصعدة. كما أنني على يقين تام بأننا سنتمكن من إستكمال مسيرة البنك المميزة والإرتقاء به نحو آفاق جديدة».

«ديلويت» تتحدّث عن الفجوة في المهارات السيبرانية والسياسات الصحية المستقبلية

لمناسبة إنعقاد القمة العالمية للحكومات، نشرت «ديلويت» بصفتها الشريك المعرفي الرسمي للقمّة، تقريرين بعنوان «ردم الفجوة في مجال المهارات السيبرانية»، و«الفرد للجميع والجميع للصحة: مستقبل صناعة السياسات الصحية من خلال مبادرة الصحة في جميع السياسات».

ويقول معتصم الدجاني، الرئيس التنفيذي لديلويت الشرق الأوسط: «تمثل هذه القمة فرصة لنا لمشاركة المعرفة وتبادل الآراء مع صنّاع السياسات حول التحديات، والفرص التي تواجه القطاع العام في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد، ولا سيما أن فجوة المهارات في المجال السيبراني والسياسات الصحية تشكلان إثنين من أكثر المسائل إلحاحاً التي تواجه الحكومات في الوقت الحاضر. لذلك، نأمل في أن يساهم هذان التقريران في مساعدة صانعي القرار في الدول الممثلة في القمة على معالجة هذه المسائل».

علماً أن تقرير «ديلويت» الأول «ردم الفجوات في المهارات السيبرانية» يُسلّط الضوء على مسألة حساسة تتمثل في عجز الحكومات عن مواكبة التطورات السريعة في المجال السيبراني والرقمي، نتيجة نقص الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال، مما يجعل هذه الحكومات غير قادرة على حماية مصالحها بفعالية من مختلف التهديدات المعقدة التي تواجهها في هذا المجال. لذلك، يوصي التقرير بإتباع مجموعة من المقاربات لمعالجة هذه التحديات.

وفي تقرير «ديلويت» الثاني «الفرد للجميع والجميع للصحة: مستقبل صناعة السياسات الصحية من خلال مبادرة الصحة في جميع السياسات» تتناول «ديلويت» مفهوم «الصحة في جميع السياسات»، وهو مبادرة تعاونية بين مختلف القطاعات في مجال صناعة السياسات الصحية، وتهدف إلى تأكيد العناية بصحة جميع السكان وتحقيق المساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية. ويعطي التقرير لمحة عامة عن مختلف نماذج تظام التعاون هذا، ويعرض جوانب التعقيد في مجال الصحة، والتحدّيات الرئيسية التي يواجهها القطاع، بالإضافة إلى المتطلبات التي يجب توفيرها لضمان النجاح في تطبيقها».

رغم تباطؤ النمو المدفوع بالإستثمارات الحكومية

توقعات بنمو الإقتصاد المصري بوتيرة أسرع من التقديرات الرسمية

أشارت إستطلاعات إلى أن الإقتصاد المصري سيحقق نمواً بنسبة 4.8 % في السنة المالية الحالية 2023، وهو أسرع ممّا توقّعته الحكومة عند 4 %. وتأتي هذه التوقعات عقب الموافقة في ديسمبر (كانون الأول) 2022، على حزمة إنقاذ مالي بقيمة ثلاثة مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، والتي تمَّ السعي إليها بعد أن أضرّت الحرب في أوكرانيا بقطاع السياحة، ورفعت أسعار السلع الأولية ودفعت المستثمرين الأجانب إلى سحب نحو 20 مليار دولار من الأسواق المالية في مصر.

وجاء متوسط التوقعات في الإستطلاع الذي أجرته وكالة «رويترز» أخيراً، وشمل 18 خبيراً إقتصادياً للسنة المالية التي تنتهي في 30 يونيو (حزيران) 2023، أعلى من توقع الحكومة، حيث تم تسجيل نمو 4.0 % في خطاب نوايا في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، موجّه إلى صندوق النقد الدولي.

ومع ذلك، توقع الإستطلاع للسنوات الثلاث التالية، نمواً 4.5 % و5.3 % و5.4 %، وهو أقل من توقعات الحكومة على المدى المتوسط. وأفادت الحكومة المصرية، أنه «على المدى المتوسط، مع إنحسار الضغوط الحالية، وتنفيذ أجندة الإصلاح الهيكلي، يُتوقع أن يرتفع النمو إلى ما بين 5.5 % و6 %».

وشككت كالي ديفيس، من «أكسفورد إيكونوميكس أفريكا»، في أن تحقق مصر هذا المستوى من النمو؛ لأنه «من غير المرجّح أن تجمع الأموال التي توقعتها للسنوات الأربع المقبلة من خلال عمليات الخصخصة»، مشيرة إلى «أن ذلك، سيؤدي إلى تباطؤ النمو إلى 1.4 % في السنة المالية الحالية، و3.0 % على المدى المتوسط».

وأضافت ديفيس «نرى أيضاً تباطؤاً في النمو المدفوع بالإستثمارات الحكومية؛ نظراً إلى تأخير مشروعات البنية التحتية التي تتطلب إستثمارات بالدولار».

وتوقع الإستطلاع «أن يرتفع معدل التضخُّم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن إلى 13.4 % في السنة المالية 2022 – 2023 و16.6 % في السنة التالية، قبل أن يستقر عند 8.8 % في السنة المالية 2024 – 2025. ومن شأن هذا أن يُعيد المعدّل إلى النطاق المستهدف للبنك المركزي من 5 % إلى 9 %».

وأفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أخيراً: «أن التضخُّم السنوي في مصر، إرتفع إلى 21.3 % في ديسمبر (كانون الأول) 2022، وهو أعلى مستوى في خمس سنوات، متأثراً بضعف العملة والقيود على الواردات».

وتوقع الإقتصاديون، إرتفاع الجنيه المصري، الذي وصل إلى 29.90 للدولار أخيراً، إلى 26.24 جنيه للدولار في نهاية يونيو/حزيران 2023، قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 28.50 للدولار في حلول يونيو/حزيران 2024.

وتوقّع الإستطلاع تراجع معدّل العائد على الإقراض لليلة واحدة في البنك المركزي، الذي يبلغ حالياً 17.25 %، إلى 15.00 % في حلول نهاية يونيو/حزيران 2023، قبل أن ينخفض مجدداً إلى 9.75 % في حلول يونيو/حزيران 2026.

«الأهلي المصري» يخفض الفائدة على القروض بضمان شهادة إدخار 2023

أصدر البنك الأهلي المصري، قراراً جديداً بخفض سعر الفائدة على القروض المضمونة بشهادة الإدخار، ويأتي ذلك بعد إلغاء شهادة الإدخار المرتفعة ذات فائدة 25 % نهاية كانون الثاني (يناير) 2023، وتراجعت نسبة الفائدة على القروض المضمونة بشهادة الإدخار من 7 % إلى 2 % «فرق سعر العائد على الشهادات» حسب العائد المطبق عليها. ويعني تخفيض الفائدة على القروض المضمونة بشهادة إدخار، أنه في حال حصول العميل على قرض بضمان شهادة إدخار الـ17.25 % للعائد السنوي، ستكون تكلفة الفائدة على العميل 18 % فقط.

قروض «الأهلي المصري» 2023

ويقدم البنك الأهلي المصري عدداً من التسهيلات لعملائه في حالة الحصول على قرض شخصي، ويصل الحدّ الأقصى من قيمة قروض البنك الأهلي المصري إلى 3 ملايين جنيه، بينما يصل الحدّ الأدنى 15 ألف جنيه، ويتيح البنك للمواطنين فترة سداد ذهبية تصل إلى 12 عاماً.

ويتمكن العميل من الحصول على قروض البنك الأهلي المصري بطريقتين، حيث يمكن الإقتراض بضمان تحويل المرتب، وفي هذه الحالة يصل الحد الأقصى 2.500.000 مليون جنيه بضمان تحويل المرتب، بينما يصل إلى 3.000.000 مليون جنيه بضمان تحويل مكافأة نهاية الخدمة.

شروط الحصول على القروض

يضع «الأهلي المصري» مجموعة من الشروط والمستندات الواجب على العملاء الإستناد إليها كي يحصل على القرض منها: خطاب معتمد من جهة العمل موضحاً به الدخل الشهري وتاريخ التعيين، وإيجاد تعهد جهة العمل بتحويل المرتب أو القسط للبنك حتى الإنتهاء من سداد القرض، وألاّ يقل سنّ المقترض عن 21 عاماً، ولا يزيد على 60 عاماً في نهاية التمويل.

وكان بنكا الأهلي ومصر قرّرا وقف شهادة إدخار مرتفعة العائد (أجل سنة) بفائدة تصل إلى 25 %، بعد ما جُمعت حصيلة بنحو 500 مليار جنيه خلال 28 يوماً من طرحها، وتتابعت بقية البنوك بقرار إيقاف شهادة الإدخار المرتفعة العائد بعد بنكي الأهلي المصري ومصر مثل بنك القاهرة الذي يطرح العائد المقدم عينه في البنكين الحكوميين، كما قرّر بنكا التجاري الدولي وQNB الأهلي وقف الشهادة مرتفعة العائد (أجل سنة ونصف سنة) بفائدة 20 % يُصرف شهرياً و22.5 % يُصرف نهاية إستحقاق الشهادة.

دلوقتى مع خدمة كاش أواى تقدر تسحب كاش
من محطات البنزين او السوبر ماركت
كاش اى
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر
رقم التسجيل الضريبى ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠٠
19623
تطبق الشروط والاحكام
احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد

«البقاء للأغنى»

1 % في العالم يستحوذون على ثلثي ثروات البشر
وفرض ضرائب على أصحاب الثراء الفاحش لمحاربة اللا مساواة

كشف تقرير جديد نشرته منظمة أوكسفام، (يناير – كانون الثاني 2023)، أن أغنى 1 % من البشر، قد إستحوذوا على نحو ثلثي جميع الثروات الجديدة التي تبلغ قيمتها 42 تريليون دولار التي جُمعت منذ العام 2020، أي ضعف الأموال التي كسبها 7 مليارات شخص الذين يُشكلون 99 % من سكان العالم. وخلال العقد الماضي، إستحوذ أغنى 1 % من البشر على نحو نصف الثروة الجديدة.

وقد نُشر تقرير «البقاء للأغنى»، في يوم إفتتاح المنتدى الإقتصادي العالمي في «دافوس»، سويسرا، حيث تتجمّع النخب في منتجع التزلج السويسري، مع تزايد الثروات الطائلة والفقر المدقع في آن واحد للمرّة الأولى منذ 25 عاماً.

وبحسب التقرير، فقد شهد أصحاب المليارات تزايداً غير عادي لثرواتهم، وذلك خلال سنوات الجائحة، وأزمة كلفة المعيشة منذ العام 2020، حيث إستحوذ أغنى 1 % من البشر على 26 تريليون دولار (63 %) من جميع الثروات الجديدة، بينما ذهب 16 تريليون دولار (37 %) فقط إلى باقي سكان العالم مجموعين.

وحصل كلّ ملياردير على ما يقارب 1.7 مليون دولار، مقابل كل دولار من الثروة العالمية الجديدة، التي يكسبها شخص من أفقر 90 % من البشرية. وزادت ثروات أصحاب المليارات بمقدار 2.7 مليار دولار يومياً. ويأتي ذلك على رأس عقد من المكاسب التاريخية، أي تضاعف ثروات أصحاب المليارات وأعدادهم خلال السنوات العشر الماضية.

وقد إرتفعت ثروة أصحاب المليارات في العام 2022 مع الإرتفاع السريع في أرباح الغذاء والطاقة. ويُظهر التقرير أنّ 95 شركة غذاء وطاقة، رفعت أرباحها بأكثر من الضعف في العام 2022، ودفعت منها 257 مليار دولار (84 %) إلى المساهمين الأغنياء. فأسرة

والتون مثلًا، التي تملك نصف شركة «وول مارت»، قد تلقّت 8.5 مليارات دولار خلال العام الماضي.

وشهد الملياردير الهندي غوتام أداني، صاحب شركات طاقة كبرى، إرتفاع ثروته بمقدار 42 مليار دولار (46 %) في العام 2022 وحده. كما تسبّب فائض أرباح الشركات، بما لا يقل عن نصف التضخُّم في أُستراليا، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

البقاء للأغنى

بحسب التقرير، يعيش في الوقت الراهن، 1.7 مليار عامل وعاملة على الأقل في بلدان، يتجاوز فيها التضخُّم معدّلات نمو الأجور. ويُعاني أكثر من 820 مليون شخص، أي نحو واحد من كل عشرة أشخاص على وجه الأرض، من الجوع. وغالباً ما تكون النساء والفتيات آخر وأقلّ من يأكل، ويُشكلن نحو 60 % من سكان العالم الجيّاع.

ويفيد البنك الدولي: إننا نشهد على الأرجح، أكبر زيادة في اللامساواة والفقر العالميين، منذ الحرب العالمية الثانية. وتُواجه بلدان بأكملها خطر الإفلاس، إذ وصل إنفاق البلدان الأشدّ على سداد الديون إلى الدائنين الأغنياء، أربعة أضعاف ما تُنفقه على الرعاية الصحية.

وتُخطّط ثلاثة أرباع حكومات العالم، خفض الإنفاق على القطاع العام بسبب التقشف، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، بمقدار 7.8 تريليونات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

حملة على المليونيرات

إن فرض ضرائب تضامنية على الثروة لمرة واحدة، وضرائب إستثنائية على الأرباح غير المتوقعة، ضروري لإنهاء التربّح من الأزمات.

كذلك من الأهمية بمكان، زيادة الضرائب بشكل دائم على أغنى 1 % من البشر لتصل الى 60 % على الأقل، على سبيل المثال، من دخلهم من العمل ومن رأس المال، مع معدّلات أعلى لأصحاب الملايين والمليارات. كما يجب على الحكومات بشكل خاص زيادة الضرائب على مكاسب رأس المال، التي تخضع لمعدلات ضريبية أقلّ من أشكال الدخل الأخرى.

في المحصّلة، بات ملحاً، إقتصادياً وإجتماعياً، فرض ضرائب على ثروة أغنى 1 % من البشر بمعدّلات عالية، بما يكفي لخفض أعداد أغنى الناس وثرواتهم بشكل كبير، وإعادة توزيع هذه الموارد. ويشمل ذلك فرض ضرائب على الميراث والممتلكات والأراضي، فضلًا عن ضرائب الثروة الصافية.

يُذكر أن «أوكسفام» هي منظمة عالمية، تمثل الملايين من الأشخاص ممّن يُشاركون المبدأ القائم على أساس أن العالم غني بالموارد، وأن الفقر ليس أمراً حتمياً. فمنذ نشأة منظمة أوكسفام، كمؤسسة خيرية صغيرة في العام 1942، تحت إسم «لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة»، نمت «أوكسفام» على نحو كبير، لتصبح راهناً إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجالي الإغاثة والتنمية. وتُدار «أوكسفام» في الوقت الحالي، كإتحاد دولي يضمُّ 21 منظّمة زميلة، مراكزها منتشرة في العالم تعمل في أكثر من 90 بلداً بالتشارك مع منظمات محلية وعالمية أخرى، من أجل التوصُّل إلى حلول دائمة للفقر.

بعد ورقة بحثية من «هارفرد» تطالب البنوك المركزية بالإحتفاظ برصيد من «البيتكوين»

بنك التسويات الدولية يسمح للبنوك بالإحتفاظ برصيد من العملات المشفّرة

أصبحت الحاجة إلى وضع صناعة العملات المشفّرة في إطار تنظيمي، أحد الأهداف الأساسية للمنظّمين الماليين في جميع أنحاء العالم، حيث إقترح مسؤولون من بنك التسويات الدولية (BIS) ثلاث قواعد تشفير، يُمكن أن يأخذها الأشخاص الذين يعملون على صوغ القوانين المتعلقة بصناعة الأصول الرقمية في الإعتبار.

والهدف من قواعد التشفير المحتملة هذه، هو القضاء على قطاع المخاطر المرتبطة به، بما في ذلك التقلُّبات وفرص الإستغلال المجهول من قبل المستخدمين الضارين للقيام بنشاط غير مشروع مثل القرصنة وسرقة الأصول.

«حظرُ أنشطة تشفير معينة»، أولُ إقتراح يُقدّمه بنك التسويات الدولية عبر منشور مدوّنة رسمي، بينما لم يذكر BIS نوع أنشطة التشفير التي يجب حظرُها، في الآونة الأخيرة، جذبت أنشطة تشفير معينة إنتباه المنظمين العالميين، أدّى إستخدام أدوات مزج العملات المشفّرة مثل عملة Tordano Cash، على سبيل المثال، إلى إغضاب المنظّمين الماليين لحظر إستخدامها، ويقوم المحتالون الذين يسرقون الأصول المشفّرة عادةً بتوجيه أصولهم المسروقة إلى محافظ مجهولة بعد تمريرها عبر خلاطات التشفير.

ومع ذلك، لاحظ BIS بعض المشكلات التي قد تأتي مع حظر أنشطة التشفير، «الخيار المتطرّف هو حظر أنشطة التشفير، إما بالكامل أو بطريقة مستهدفة، حيث تنصُّ المدونة على أن تنفيذ هذا الخيار سيواجه تحدّي التنفيذ».

وقد تم إدراج عزل نشاط التشفير من آليات التمويل التقليدية (TradeFi) بإعتباره الإقتراح الثاني من قبل إقتصاديي BIS، وقالوا إن فصل العملة المشفّرة عن ميزات تداول الأسهم الحالية، سيجعلها مناسبة وقابلة للإستكشاف من قبل عدد أقل من الناس.

ويشعر عدد من الدول بالقلق من أن العملات المشفّرة، التي يُمكن أن تسهّل المدفوعات الضخمة وعبر الحدود على الفور، يُمكن أن تظهر كبديل للعملات الورقية، وينتهي بها الأمر إلى زعزعة الأنظمة المالية العالمية.

وبالنسبة إلى الإقتراح الأخير، قرر بنك التسويات الدولية، بأن يقوم المنظمون الماليون العالميون بصوغ قوانين تشفير مماثلة لتلك التي تحكم مؤسسات التمويل التقليدية حالياً.

علماً أن فرض متطلبات اعرف عميلك (KYC)، والتأكد من قيام شركات التشفير بإبلاغ السلطات عن المعاملات المشبوهة، هي بعض القوانين التي يُمكن فرضها على قطاع التشفير عموماً من بين قواعد أخرى، حيث تفتقر بعض الكيانات إلى المحاسبة الأساسية وحوكمة الشركات والإمتثال، ووظائف التحكم التي تُعدّ شرطاً أساسياً للمشاركة في TradeFi، يُمكن إخضاع بعض الوسطاء الذين يربطون بين TradeFi والعملات المشفرة للتنظيم».

وقد وافق الإتحاد الأوروبي بالفعل على تشريع MiCA الذي طال إنتظاره، والذي سيعمل بشكل موحد في جميع الدول الأعضاء من حيث قوانين التشفير.

من جهة أخرى، أصدر بنك التسويات الدولية قراراً يسمح للبنوك العالمية بالإحتفاظ برصيد من العملات المشفرة لا يتجاوز 2 % بدءاً من يناير (كانون الثاني) 2025. ويُحدّد قرار بنك التسويات تصنيف العملات المشفّرة إلى مجموعتين والطريقة التي يتم معالجتها من قبل البنوك.

وقد جاء ذلك بعد أسبوع من ورقة بحثية من جامعة هارفرد، تطالب البنوك المركزية بالإحتفاظ برصيد من عملة البيتكوين، وذلك للتخفيف من التعرُّض إلى مخاطر مالية في المستقبل.

ويقول المدير الشريك في X-Pay، الدكتور محمد عبد المطلب: «إن سماح بنك التسويات الدولية للبنوك العالمية بالإحتفاظ برصيد من العملات المشفرة لا يتجاوز 2 %، هي نسبة جيدة وستكون بقيمة كبيرة لأن إستثمارات البنوك تكون بمئات المليارات»، مشيراً إلى «أن القرار يأتي في ظل وجود توجُّه من المؤسسات المالية إلى الدخول بقوة في العملات المشفّرة، بما يُسهم في تقليل التذبذبات القوية في السوق».

ويوضح عبد المطلب أنه «من غير الواضح العملات التي ستدخل في تصنيف بنك التسويات الدولية، لكن يتوقع بنسبة 90 % دخول عملة «بيتكوين» في التصنيف، بينما يظل موقف باقي العملات غير واضح، وأيضاً ستدخل العملات المستقرة في التصنيف».

ويُضيف المدير الشريك في X-Pay عبد المطلب: «إن ما يحدث في سوق العملات المشفّرة خلال الفترة الحالية تكرر مرتين قبل ذلك، لكن المرة الحالية هي الأولى التي تأتي وسط تخوُّفات عالمية من إنكماش في الإقتصاد العالمي، وإرتفاع الفائدة في البنوك، وكانت العملات قد إرتدت بقوة بعد مرورها بحالات ضعف سابقة».

ويتابع محمد عبد المطلب: «أن العملات المشفرة لن تنتهي، وبعض العملات ستختفي، وبعض الشركات ستنهار مثل «إفي تي إكس» و«لونا»، لكن إختفاء هذه التكنولوجيا مستبعد لأنها تحل مشكلات حقيقية».

يأتي ذلك، فيما وصل «شتاء التشفير» إلى مستويات جديدة من البرودة، إذ إنخفضت أحجام التداولات بصورة واضحة أخيراً، وتراجع الزخم في سوق العملات المشفرة بعدما ضربت عمليات الإفلاس والإنهيارات، إضافة إلى سحوبات بمليارات الدولارات، عدداً من الأسماء البارزة في الصناعة.

يُشار إلى أن قيم تداولات العملات المشفّرة قد إنخفضت بأكثر من 55 % بشكل إجمالي، لتسجل 22.4 مليار دولار، فيما إستحوذت العملات المستقرة على أكثر من 92 % من قيم التداولات بواقع 20.7 مليار دولار. وتُسيطر «بيتكوين» على 39.8 % من القيمة السوقية للعملات المشفّرة.

جيروم باول يحذر من أن المعركة لم تنته بعد

«الفيدرالي الأميركي» يُوالي رفع الفائدة ويقلّص الوتيرة

سعى محافظو بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في إجتماعاتهم، لبحث رفع محدود لسعر الفائدة إلى ربع نقطة مئوية، مبرّرين هذه الزيادة بالحرب التي يخوضها الفيدرالي في معركة كبح جماح التضخم والإرتفاعات غير المسبوقة في الأسعار. وستكون هذه الزيادة من وجهة نظر مورغان ستانلي والمحللين الإقتصاديين بمثابة أصغر زيادة في نطاق معدل الفائدة منذ الرفع الأول الذي أصدره الفيدرالي الأميركي في مارس (آذار) 2022.

وشهدت الإجتماعات بمشاركة 19 عضواً من مجلس الإحتياطي الفيدرالي، نقاشات حول رفع سعر الفائدة القياسي بمقدار ربع نقطة من نطاق 4.5 % إلى 4.75 %، وهذا هو أعلى معدل فائدة منذ نحو 15 عاماً. وسيكون هذا الرفع لسعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي هو الثامن منذ مارس (آذار) 2022.

وقد رفع الإحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة 7 مرات خلال العام 2022، في مارس (آذار) بمقدار 0.25 نقطة، ثم بنسبة 0.50 نقطة في مايو (أيار) 2022، تلتها زيادات بنسبة 0.75 نقطة مئوية في يونيو (حزيران) ويوليو (تموز) وسبتمبر (أيلول) ونوفمبر (تشرين الثاني)، وشهد الإجتماع الأخير لمجلس الإحتياطي الفيدرالي في 13 و14 ديسمبر (كانون الأول) 2022، رفع سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية، وتالياً وصل النطاق الحالي لسعر الفائدة إلى 4.25 % وإلى 4.75 %.

ويتوقع المحللون أن تؤدي هذه الخطوة الجديدة برفع الفائدة ربع نقطة إضافية، إلى زيادة معدلات الإقتراض للمستهلكين والشركات، من الرهون العقارية، إلى قروض السيارات، وقروض الشركات. ويتوقع المحللون أن يصل سعر الفائدة إلى 5 % خلال العام الحالي 2023، وينخفض إلى 4.1 % في حلول نهاية العام 2024.

وقد جادل مسؤولو الفيدرالي بأن التحديات التي يواجهها البنك أكثر صعوبة العام الحالي 2023، مما كانت عليه الحال العام الماضي 2022، مع تسارع معدلات التضخم في الإرتفاع بشكل أسرع مما توقعه المسؤولون. وكان الإعتقاد في البداية أن التضخُّم المرتفع مجرد ظاهرة مؤقتة يمكن مواجهتها بسلسلة من الزيادات في أسعار الفائدة لإبطاء الإقتراض والإنفاق، وتهدئة النمو وكبح جماح التضخم المرتفع، إلاّ أن التضخُّم كان عصياً على المكافحة وإستمر في الإرتفاع، وتزامن ذلك مع مخاوف من ركود مؤلم للإقتصاد الأميركي، وموجة من فقدان الوظائف وإرتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق للمستهلكين. ولم يستطع «الإتحادي الفيدرالي» الوصول إلى هدفه البالغ 2 % في مستوى التضخم خلال الفترة الماضية.

ويُدرك «الإحتياطي الفيدرالي» أن التباطؤ الإقتصادي الناجم عن رفع سعر الفائدة، يمكن أن يتحول إلى ركود وتسريح للعمال بشكل حاد. ويقول الخبراء الإقتصاديون: إن جيروم باول، رئيس الإحتياطي الفيدرالي، يُواجه تحديات كبيرة لتهدئة رد الفعل في الأسواق المالية. وقد إرتفعت الأسواق مع توقعات المستثمرين بأن البنك قد ينجح في تحقيق هبوط ناعم للإقتصاد، مع القضاء على التضخُّم بشكل كافٍ للعودة إلى سياسة التيسير.

وقال بيتر بوكفار، كبير مسؤولي الإستثمار في مجموعة «بليكلي» المالية: «كيف سيطلب «الفيدرالي» من الناس أن يهدأوا، بينما نقترب من نهاية زيادات أسعار الفائدة، وخصوصاً أن سهولة الإئتمان وسوق الأسهم الذي يرتفع بسرعة كبيرة، يُمكن أن يُقوّض جهود «الإحتياطي الفيدرالي» لتهدئة الإقتصاد وسحق التضخم».

التمويل الإسلامي والتنمية

كان صريحاً الملياردير راي داليو، مدير أكبر صندوق تحوّط في العالم Bridgewater ، عندما أعلن أن «الرأسمالية تفشل»، وأن «رياح التغيير» آتية، مؤكداً الحاجة إلى إقتصاد أكثر عدالة وإستدامة. كما حذّر أثناء مشاركته في «منتدى دافوس» من أن «إعصاراً مدمّراً» يتشكل من شأنه أن ينشر الآلام الإقتصادية عالمياً في ظل تزايد فجوة الثروة.

لقد إرتبط مفهوم التنمية السليم بتنمية الإقتصاد الحقيقي والإنسان نفسه، من خلال تملكه القدرات اللازمة للعمل والإنتاج. لذلك فإن كلا مفهومي التمويل والتنمية بمضامينهما الحديثة، إقتربا أكثر من أي وقت مضى بتعريفهما الشرعي والإسلامي لهما.

إن علاقة التمويل الإسلامي بالتنمية الإقتصادية باتت أوثق وأكثر إلتصاقاً، بحكم التطوُّرات التي طرأت على كلا المفهومين، وقد أدت تطوُّرات نظرية وعملية كثيرة إلى دفع كلا المفهومين لتحقيق مقاربة عميقة مع الرؤية الشرعية والإسلامية لهما. فمن جهة باتت التنمية الإقتصادية ترتكز على الإنسان وتمليك القدرات والإقتصاد الحقيقي، لذلك فهي بحاجة إلى أدوات تمويل حقيقية موجّهة لتحقيق هذه الأغراض. ومن جهة أخرى بات التمويل في مفهومه المعاصر، يعني التمويل الموجه لتلبية إحتياجات حقيقية للمجتمع، وهو أثبت أنه يُمكن أن يتحوّل لمحفّز بغية تحريك الإقتصاد. وهذا بالضبط ما يذهب إليه النموذج الفكري للمصرفية الإسلامية.

لقد جاءت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 وما نجم عنها من تداعيات خطرة على النظام المالي العالمي، وتأثُّر العديد من المؤسسات المالية في المنطقة بهذه الأزمة، لتؤكد مجدداً سلامة المبادئ التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، كونها تمتلك العديد من المقومات التي تحقق لها الأمن والأمان، وتقليل المخاطر مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا إقتصاد إسلامي من دون أخلاق ومُثُل.

وتحقق هذه المنظومة من الضمانات الإستقرار لكافة المتعاملين، وفي الوقت عينه، تُحرّم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والإقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والإحتكار والإستغلال والجشع والظلم.

ومن المقوّمات الرئيسية، أن النظام المالي والإقتصادي الإسلامي، يقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، كما حرّمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية، والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، والتي كانت من الأسباب الرئيسية للأزمة العالمية.

ونحن نرى أن هذه المقوّمات تُعطي ثقة أكبر في النظام المالي الإسلامي، وتزيد الإقبال على خدماته ومنتجاته، كما هو واضح من معدّلات نمو الصناعة المصرفية الإسلامية التي تحدّثنا عنها.

لذلك، نحن نرى أن الأزمة العالمية الراهنة، تمثل فرصة تاريخية للقطاع المالي الإسلامي ليُثبت جدارته ونجاحه في مواجهة الأزمات، وأن يُمثل ملاذاً آمناً لرؤوس الأموال والإستثمارات العربية والإسلامية وغير الإسلامية.

عدنان أحمد يوسف
رئيس اتحاد المصارف العربية سابقاً
رئيس جمعية مصارف البحرين

لكننا لا نستطيع الحديث عن تعاظم دور التمويل الإسلامي، من دون وجود إقتصاد إسلامي بالمعنى السليم المتعارف عليه أكاديمياً. فإقتصادات كل دول العالم اليوم تقريباً، بما في ذلك إقتصادات الدول الإسلامية، تقوم على مزيج من النظريات والفلسفات الإقتصادية. ويجب أن نفرّق بين حجم منتجات تمويل الاقتصاد الإسلامي التي قدَّرها البعض بنحو 3 تريليونات دولار وحجم الإقتصاد الإسلامي الذي يعني حجم القطاعات والأنشطة الإقتصادية التي تُدار على أسس إسلامية صحيحة.

وهذا الموضوع ليس بترف فكري، كما يتراءى للوهلة الأولى. فالعلاقة المُثلى المفترضة بين التمويل الإسلامي والإقتصاد الإسلامي تقوم على تحقيق الكفاءة في الجانبين، وليس في جانب واحد. وفي ظل غياب إقتصاد إسلامي غير واضح المعالم والآليات، فإن التمويل الإسلامي قد يذهب للمنتجات والمشاريع المتاحة. ولكن هل هذه الأنشطة هي الأكثر كفاءة أو الأكثر قدرة على تعظيم الفائدة من التمويل الإسلامي من جهة، وتعظيم المنفعة الإجتماعية من المنتجات والمشاريع الممولة من جهة أخرى؟

الجوابُ ليس بالضرورة بالإيجاب، طالما أن قطاعاً كبيراً من الأنشطة والقطاعات، بما في ذلك في الدول الإسلامية لم تُبلور بعد كيفية تلاقحها مع التمويل الإسلامي، وظلّت تُغرّد خارج السرب. وهنا أيضاً تقع المسؤوليات على الحكومات ومؤسسات البحث الأكاديمي لتحديد معالم ومعايير الإقتصاد الإسلامي، وآليات تلاقح التمويل الإسلامي مع هذه الآليات والفرص المتاحة، وفقاً لقاعدة الأكثر منفعة إجتماعياً وإقتصادياً مثل توفير الوظائف، وزيادة الإنتاج وتحسين البيئة وغيرها.

عدنان أحمد يوسف
رئيس جمعية مصارف البحرين
رئيس إتحاد المصارف العربية سابقاً

يوسف يُهنّئ الدكتور عبد الرحمن شهاب أحمد لمناسبة حصوله على شهادة الدكتوراه

إستقبل عدنان أحمد يوسف رئيس جمعية مصارف البحرين، الدكتور عبد الرحمن شهاب أحمد، وذلك لمناسبة حصوله على درجة الدكتوراه من الجامعة الأوروبية في جنيف – سويسرا. وكان عنوان رسالته للدكتوراه «التصنيف الإئتماني للمؤسسات المالية والمنتجات المصرفية الإسلامية». وقد هنأ يوسف، الدكتور عبد الرحمن على حصوله على شهادة الدكتوراه في هذا التخصُّص العلمي المهم، والذي يرتبط بتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية من خلال السعي لحصولها، وحصول منتجاتها على تصنيفات إئتمانية معترف بها عالمياً، وهو ما يُسهم في تعزيز الثقة بها، ودعم إنتشارها والتعامل معها من قبل كافة الدول والمؤسسات المالية، ويشجع تالياً على الإقبال عليها، كونها جزءاً من النظام المصرفي والمالي العالمي.

يُذكر أن الدكتور عبد الرحمن شهاب، يمتلك خبرة مصرفية تفوق الـ 40 عاماً في عدد من المؤسسات المصرفية العربية والعالمية، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية ما بين عامي 2006 و2020. وقبلاً، شغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي في بنك البحرين الإسلامي ما بين عامي 2002 و2006، ومساعد الرئيس التنفيذي في مصرف فيصل الإسلامي، البحرين (بنك الإثمار حالياً)، ما بين 1985 و2002. كما شغل مناصب قيادية في كل من «بنك الأمركان إكسبرس»، و«بنك أوف أميركا» و«بنك تشيس».

«مورو» تتعاون مع «أي.أس.أس.» العالمية لتوفير أفضل حلول الأمن الرقمي في الإمارات

أعلن مركز البيانات للحلول المتكاملة «مورو» التابع لـ «ديوا الرقمية»، الذراع الرقمي لهيئة كهرباء ومياه دبي، توقيع إتفاقية شراكة مع «أي.أس.أس.» لأنظمة الأمن الذكي، وهي شركة عالمية رائدة في تقديم حلول البرمجيات الخاصة بإدارة وتحليلات بيانات الفيديو. وتهدف الإتفاقية بين الطرفين إلى تعزيز التعاون المشترك بينهما لتوفير حزمة متكاملة من الحلول الرقمية الخاصة بمراقبة الفيديو، والتي تأتي في صلب أولويات المؤسسات والشركات في ما يخص الأمن.

وقد وقّع مذكرة التفاهم عارف المالك، الرئيس التنفيذي للمنتجات الرقمية، في شركة «مورو»، والويسيو فيغيريدو، الرئيس التنفيذي لشركة «أي.أس.أس.». وتتضمّن الشراكة تقديم خدمات إدارة بيانات الفيديو، وتحليل النسخ الأولى من لقطات الفيديو، وتوفير تقنيات التعرُّف على لوحات المركبات في الدوائر والمؤسسات الحكومية على إختلاف أحجامها، إضافة الى الشركات الخاصة في المنطقة.

وقال عارف المالك: «تشكل السلامة والأمن جوهر خدماتنا في شركة «مورو». وهذه الشراكة تعكس سلسلة جهودنا الحثيثة لتحديث حلولنا بهدف تسويق جيل جديد من تطبيقات الذكاء الإصطناعي للفيديو لتوفير أعلى درجات الأمن والسلامة. وفي الوقت عينه، ستُساهم هذه الشراكة في ترقية وتحسين الكفاءة التشغيلية المهمة وتعزيز أمن وسلامة المؤسسات في المنطقة، كما إنها ستُساهم كذلك في تسريع مسيرة التحول الرقمي».

وتخوّل الاتفاقية بين الطرفين، «مورو» أن تزوّد عملاءها بحلول متكاملة لإدارة بيانات الفيديو التي تركّز على أنظمة إدارة الفيديو. كما تمنح الإتفاقية «مورو» تقديم تقنية التعرف التلقائي على أرقام ورموز لوحات المركبات، والتعرُّف على الوجوه، وماسحة مراقبة الأجزاء التحتية للمركبات. ويساعد ذلك المتعاملين من القطاعين العام والخاص على التمكّن من إلتقاط بيانات لوحات المركبات بشكل دقيق في جميع أحوال الطقس بما في ذلك الضباب والمطر.

بدوره، قال الويسيو فيغيريدو: «تُوفر «أي.أس.أس.» مجموعة متكاملة من حلول الأمن الرقمي والمراقبة بالفيديو والتي تحتل موقعاً متقدماً في مجال الأمن، مما يسمح بمركزية القيادة والتحكم في شبكة أمان المؤسسات بشكل كامل».

إرتفاع صافي الدخل لمجموعة البركة 52 % إلى 239 مليون دولار في 2022

أعلنت مجموعة البركة («المجموعة»)، عن إرتفاع صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم للربع الأخير من العام 2022 ليبلغ 17 مليون دولار مقارنة بـ 15 مليوناً للفترة ذاتها من العام الماضي، مسجلًا بذلك إرتفاعاً بنسبة 17 %. وقد بلغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم (0.03) سنتاً أميركياً في الأرباح للربع الأخير من 2022 مقارنة بـ (0.09) سنتاً للفترة الأخيرة من العام الماضي.

أما صافي دخل المجموعة للربع الأخير من العام 2022، فقد بلغ 32 مليون دولار مقارنة بـ 39 مليوناً للفترة ذاتها من العام الماضي، مسجلًا بذلك إنخفاضًا بنسبة 17 %.

أما بالنسبة إلى نتائج المجموعة خلال العام 2022، فقد بلغ صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم 143 مليون دولار خلال العام 2022 مقارنة بـ 94 مليوناً في العام الماضي، مسجّلاً بذلك نمواً بنسبة 52 %. وتعكس هذه النتائج الأداء القوي للمصارف التابعة للمجموعة («الوحدات»)، حيث كانت المساهمة الأكبر في تحقيق صافي الدخل للمجموعة من الوحدات التابعة في كل من مصر وتركيا والأردن. كما يعكس هذا الأداء الإستمرار في تحقيق دخل قوي من الأنشطة التمويلية والإستثمارية للمجموعة، رغم التقلُّبات المستمرة التي شهدتها الأسواق على مدار العام.

وقد بلغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح لعام 2022 ما مقداره 9.06 سنتاً مقارنة بـ 5.17 سنتاً في العام الماضي.

كما إرتفع صافي الدخل للمجموعة بنسبة 52 % حيث بلغ 239 مليون دولار لعام 2022 مقارنة بـ 157 مليون دولار لعام 2021، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 52 %. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي السنوي 1.1 مليار دولار في 2022 مقارنة بـ 993 مليوناً في 2021، مسجّلاً بذلك نمواً بنسبة 15 %. ويُعزى النمو في صافي الدخل للمجموعة بشكل أساسي إلى إرتفاع الدخل الذي حقّقته الوحدات التابعة للمجموعة.

«كابيتال إنتليجنس» للتصنيف الإئتماني
ترفع تصنيف «الدولي الإسلامي» إلى (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة

أعلنت وكالة كابيتال إنتليجنس للتصنيفات الإئتمانية أنها «رفعت تصنيفها للدولي الإسلامي إلى درجة (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأشارت إلى عوامل قوة كثيرة يتمتع بها البنك تعزز تصنيفه الائتماني.

وأفادت الوكالة في تقريرها «أن للبنك ملاءة مالية قوية عموماً، وقد نجح البنك في تحقيق أرباح جيدة على المستوى التشغيلي وصافي الربح، كما يتمتع بسيولة قوية، والأهم أن رفع التصنيف يتبع رفع الوكالة مؤخراً لتصنيف قطر السيادي إلى ('AA'/'A1+') مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأشارت الوكالة إلى «أن رفع التصنيف يستند إضافة إلى ما ذكر، إلى إمكانية الدعم الحكومي الإستثنائي في حال الحاجة لذلك، كما أن البنك إستطاع تطوير نموذج عمل متخصصاً ناجحاً.

وقال د.عبد الباسط أحمد الشيبي الرئيس التنفيذي للدولي الإسلامي: «إن هذا التصنيف يشير بوضوح إلى أننا منسجمون بشكل تام مع تصاعد قوة الإقتصاد القطري الذي نستمد منه قوتنا، ونستند إلى الفرص الغنية التي يُوفرها في شتى المجالات»، مؤكداً «أن الحيثيات التي أوردتها الوكالة حول رفع تصنيف الدولي الإسلامي تشير بوضوح إلى أن البنك يتمتع بمركز مالي متميز، ويُواصل تعزيز مؤشراته المختلفة، بما فيها الأرباح والسيولة، مما تعكسه بياناتنا المالية التي أفصحنا عنها مؤخراً في نهاية العام 2022».

د. عبد الباسط أحمد الشيبي

Enjoy Luxurious Benifits
With Mastercard Platinum

NCB
المصرف التجاري الوطني
National Commercial Bank

mastercard

ncb.ly

61.1 مليون دينار أرباح «الاسلامي الأردني» في 2022 في مقابل نحو 59.1 مليوناً بنمو 3.5 %

أعلن البنك الإسلامي الأردني، تحقيق نمو في جميع نتائجه المالية في نهاية العام 2022، محققاً أرباحاً صافية بلغت بعد الضريبة حوالي61.1 مليون دينار، في مقابل حوالي 59.1 مليوناً بنسبة نمو بلغت 3.5 %. وبلغت أرباح الإستثمار المشترك حوالي 224.1 مليون دينار مقارنة بنحو 214.4 مليوناً في نهاية العام 2021 وبنسبة نمو 4.5 %.

وقال موسى شحادة رئيس مجلس إدارة «الإسلامي الأردني»: «إن مجلس الإدارة صادق على البيانات المالية للبنك للعام 2022، موصياً بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 25 % من القيمة الاسمية للسهم عن العام 2022 وبمبلغ اجمالي نحو 50 مليون دينار».

بدوره، أوضح الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي/ المدير العام لـ «الإسلامي الأردني»: «لقد إستطاع مصرفنا تحقيق نمو واضح وتطور مستدام، في مواكبة التطوُّرات ومواجهة التحدّيات وتنويع وتوسيع الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية والتمويلات، والإستثمارات ودعم المشاريع الإنتاجية والتنموية للوصول لأكبر شريحة من أبناء المجتمع المحلي، مع الإستمرار في ضبط المصاريف التشغيلية، محافظاً على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية، والتي مكّنته من القدرة على مواجهة الأزمات ، ليُحقق نسب نموفي مختلف مؤشراته المالية ، فقد بلغت الموجودات بما فيها حسابات الإستثمار المخصص، وحسابات الوكالة بالإستثمار (المحافظ الاستثمارية)، حوالي 6.190 مليار دينار مقابل 5.953 ملياراً في نهاية العام 2021 بزيادة بلغت حوالي 237 مليوناً، وبنسبة نمو حوالي 4 %».

وتطبيقاً لسياسة الاشتمال المالي والتنوع الجغرافي لمختلف القطاعات لتنمية الاستثمارات والتمويلات، وتحقيق عوائد مجزية والموجه للافراد و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات، فقد بلغت التمويلات الممنوحة للعملاء بما فيها حسابات الإستثمار المخصص وحسابات الوكالة بالإستثمار (المحافظ الإستثمارية) حوالي 5.198 مليار دينار مقابل حوالي4.741 ملياراً في نهاية العام 2021 بزيادة بلغت حوالي 457 مليوناً وبنسبة نمو حوالي 9.6 %.

إيرادات مجموعة Ooredoo المبدئية في 2022 ترتفع 4 % وتصل إلى نحو 23 مليار ريال قطري

أعلنت مجموعةOoredoo نتائجها المالية للعام 2022، وأفادت في بيان أنه «نتيجة إندماج «إندوسات Ooredoo »، وشركةHutchison في إندونيسيا، فقد تغيّرت المعاملة المحاسبية لأكبر شركة دولية تابعة لـOoredoo سابقاً. لذلك، فإن الإيرادات والأرباح قبل إقتطاع الفائدة والضريبة والإستهلاك وإطفاء الدين وعدد العملاء والإنفاق الرأسمالي لشركة (Indosat Ooredoo Hutchison (IOH لم تعد موحّدة مع نتائج المجموعة، وذلك لأن الشركة المدمجة حديثاً مصنّفة حالياً على أنها «شركة مشتركة»، حيث أنه بالنسبة لمقارنة «المثل بالمثل»، فقد أضفنا جدولاً مبدئياً مستثنين النتائج الموحدة في إندونيسيا لعام 2021، مع تعديل النتائج الرئيسية غير المتكررة».

إتحاد المصارف العربية يُطلق باكورة أنشطته المصرفية المتخصصة في منطقة القرن الأفريقي

استضافت عاصمة جيبوتي أول نشاط نظمه إتحاد المصارف العربية، برعاية أحمد عثمان محافظ البنك المركزي في جيبوتي، في ندوة تحت عنوان «مكافحة تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب والجرائم المالية» وذلك على مدار يومين.

وقد افتتحت الندوة الزميلة راغدة شمص مديرة العلاقات العامة مرحبةً بإسم الأمين العام الدكتور وسام حسن فتوح بإنطلاق أنشطة إتحاد المصارف العربية في جيبوتي، شاكرة المحافظ عثمان وجميع البنوك الداعمة والمشاركة.

ثم ألقى الدكتور زكريا حمود المستشار الأول في الإتحاد كلمة الأمين العام للاتحاد الدكتور وسام حسن فتوح فأكد أن «الدور الفاعل للاتحاد في تطوير الموارد البشرية المصرفية، وخصوصاً فيما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتخصيص حيّز مهم في نشاطاته السنوية لدعم هذا التوجه في المنطقة على الساحل الشمالي الشرقي لمنطقة القرن الأفريقي».

ثم تحدث معالي محافظ البنك المركزي الجيبوتي أحمد عثمان فأشار إلى «أهمية التعاون مع اتحاد المصارف العربية في رفد القطاع المصرفي الجيبوتي، بالمعرفة والتطورات الحديثة على صعيد المهنة المصرفية على الصعيدين العربي والدولي، وتطوير أداء المصارف في جيبوتي كي تواكب هذه التطورات، وشكر اتحاد المصارف العربية على جهوده في هذا المجال».

من جهة أخرى، شكّلت هذه الندوة التي عقدت برعاية من مصرفي كاك بنك الدولي وبنك سبأ الافريقي، منصة لدعم المصارف العربية الإفريقية وتدريب المشاركين فيها على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المالية، والتي تأتي استجابة لقرارات جامعة الدول العربية الهادفة إلى تعزيز التعاون مع الدول العربية الإفريقية وتبادل الخبرات مع سائر الدول العربية، بهدف نشر الوعي المصرفي ووضع برامج مشتركة لتنمية القطاعات المصرفية والمالية الاقتصادية في هذه الدول وتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك.

Bitcoin Ordinals Might Transform the Crypto Ecosystem

Bitcoin's price has increased to its maximum level during the past month and surpassed other assets in the traditional and cryptocurrency markets.

Ordinals Protocol allows users to write digital art references in small transactions over the Bitcoin blockchain to design Bitcoin-inspired NFTs. As a result, high-value uses for the crypto chain have been demonstrated. FS Insight, a research company, claims that a revival in both the development and growth in the entire value conducted and protected on the Bitcoin blockchain based on Ordinals will direct its price.

U.S. regulatory actions have emphasized on risks that not all but the majority of non-Bitcoin blockchains will get in conflict with Securities and Exchange Commission Chairman Gary Gensler's view that maximum tokens are securities. Bitcoin seems an exception though, which is the reason behind its popularity.

For a number of maxis this is a moment to celebrate as Bitcoin is successfully proving

to be the best. However, those believe that adding JPEGs to the blockchain is nothing but abusing Satoshi's initial aim of creating a new system of funds.

Seeing the crypto space from the point of maxis isn't constructive. Though it looks like they are having the best of time, it is possible to see the same space and view an even more integrated and positive future as far as all crypto protocols that will evolve from this moment are concerned.

With time, a situation in which Bitcoin will act as a sort of uber-anchor for everything is possible. It will function as a type of layer 0 record of truth. At the same time, Ethereum as well as other smart contract platforms will have an increased level of functionality and all of them will have expertise in various kinds of transactions and data-processing.

The wide and geographically spread community of Bitcoin users as well as miners will make it hard for the government to shut it down. All in all, Bitcoin is sufficiently decentralized, which is wgu, authorities in the U.S. have approved that it isn't a security. This is obviously beneficial in the politically tense environment.

The Bitcoin blockchain is much more than P2P payments. After integrating NFTs, the Bitcoin blockchain is interacting with digital content creators. This will bring new creative advancement in the space.

With this, others in the crypto community will create enhanced bridges and incorporations between Bitcoin and alternative protocols. As a result, the work being done by developers in Polygon, Cosmos, Polkadot and various other protocols will enhance so as to design the process to transfer assets across chains and curb dependencies of crypto industry participants on singular layer 1 blockchains.

This week, the NFT Capsule team at Bloq released "Ordinary Oranges," a collection of Bitcoin-written non-fungible tokens that have a "burn" option to return the non-fungible token to the Bitcoin chain.

These arrangements let users attain the protection of a Bitcoin-proven asset alongside getting hands on the programmability of both dApps as well as layer 2 protocols that operate on EVM and the liquidity that's available in Ethereum NFT marketplaces.

Such developments will make way for an even integrated crypto space wherein various protocols will conduct different functions.

The post Bitcoin Ordinals might transform the crypto ecosystem appeared first on Today NFT News.

G20 to discuss regulating cryptocurrencies

The Group of 20 (G20) big economies is exploring whether the group could collectively regulate cryptocurrencies, India's Finance Minister Nirmala Sitharaman.

Given the sophisticated technologies involved with these virtual assets, countries must discuss whether a given regulation is needed, said Sitharaman, whose country is this year's G20 president.

Prime Minister Narendra Modi's government has for several years debated drafting a law to regulate or even ban cryptocurrencies but has not made a final decision.

«We are talking to all nations, that if it requires regulation, then one country alone cannot do anything,» Sitharaman told reporters after meeting the central bank's directors in New Delhi.

«We are talking with all nations, if we can make some standard operating procedure which is followed by everyone to make a regulatory framework, and if it can be effective.

India will host G20 finance ministers and central bank governors this month.

Last year, Modi said a collective global effort is needed to deal with problems posed by cryptocurrencies. The Reserve Bank of India has said that cryptocurrencies should be banned as they are akin to a Ponzi scheme.

المصرف الوطني الاسلامي

NATIONAL ISLAMIC BANK

بانکی وه طنی ئیسلامی

عنـوان الثقـة والامـان

أكثر من 600 فرع
عبر 5 قارات

من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق المختلفة خصوصاً أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتي نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

arabbank.com